جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر
في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية
(دراسة مقارنة بين الجزائر, المغرب, تونس, الأردن, مصر، وتركيا)

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

- فرع تسيير -

إعداد الطالب:

دواح بلقاسم

تحت إشراف:

د. / بن عبد العزيز فطيمة / بن حمودة

لجنة المناقشة:

أ. د./ ميلودي بوبكر	... رئيسًا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3
د./ بن عبد العزيز فطيمة / بن حمودة	... مقررة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة البليدة
أ.د./ قويدري محمد	... عضوًا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط
د./ زيروني مصطفى	... عضوًا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر 3
د / بوفجي عبد الوهاب	... عضوًا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية
د./ لسلوس مبارك	... عضوًا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البليدة

السنة الجامعية 2009-2010

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل:

إلى روحِ والدي رحمه الله,

إلى والدتي حفظها الله وأطال في عمرها؛

وإلى

زوجتي,

ولدي عبدالرؤوف,

وبنيتي وسيلة .

الشكر

أول شكري هولله المولى عز وجل رب العالمين سبحانه وتعالى.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل, وأخص بالذكر الأستاذة المؤطرة السيدة بن عبدالعزيز فطيمة/ بن حمودة.

الفهرس العام

الصفحة

المقدمة العامة

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة من أدوات دعم التنمية في العالم عموما والدول النامية على وجه الحصوص, حيث ساهمت مجموعة من العوامل منها العولمة في تعزيز هذه الحركية. فأضحت مجالا واسعا تلتقي فيه مصالح الدول المضيفة والمؤسسات المستثمرة من مختلف أرجاء العالم, إذ برزت الشركات المتعددة الجنسيات بنشاطاتها العالمية من خلال بحثها المستمر عن فضاءات استثمار أكثر مناسبة لاستراتيجياتها إضافة إلى استغلال فوائض الادخار في الدول المتقدمة.

وفي ظل هذه الظروف تطورت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإقتصاد العالمي بوتيرة عالية، حيث ارتفعت نسبتها من الذخل المحلي الإجمالي بصفة محسوسة ابتداءا من سنة 1990 و إلىغاية منتصف الألفية الثانية، وارتفعت معدلات نموها في الدول النامية خاصة من خلال اندماج اقتصاديات الدول الناشئة حاصة الهند والبرازيل وروسيا في الإقتصاد العالمي. كما ارتفعت حصة الدول غير العضوة في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية من الإستمارات الأجنبية المباشرة في نفس الفترة, إذ تحولت اهذه الإستثمارات إلى أهم مصدر للتمويل الخارجي للتنمية وأصبح يمثل ضعف الإعانات العموميسة للتنمية.

وبغرض المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية، تتنافس اليوم الدول النامية والدول المتقدمة من القارات الخمس من أجل الاستفادة من هده الموارد المالية القابلة للتوظيف متى كان المناخ الإقتصادي مناسبا لترجمة الفرص المتاحة خاصة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب, في حين تسعى الدول النامية من خلال ذلك إلى تعويض العجز المسجل في الموارد المحلية،خاصة وأن اللجوء إلى القروض الدولية أصبح مكلفا وأضحت الإعانات الدولية رغم شحها وربطها في كثير من الأحيان بتنازلات سياسية واجتماعيةغير قادرة على دفع عجلة التنمية. بالاستفادة من مزايا متعددة كتحويل التكنولوجيا، تحسين تنافسية المؤسسات المحلية والمساهمة في التشغيل، وفتح أبواب الأسواق العامية. وفي سعيها التنافسي لاستقطاب اكبر التدفقات للإستثمارات الأجنبية المباشرة كما ونوعا، تجتهد الدول النامية بتوفير المناخ الملائم للاستثمار عبر إرساء مجموعة من الأدوات القانونية الإقتصادية من خلال إصلاحات قطاعية تحفيزا لها بدءا من بتحسين وتفعيل البيئة القانونية وتنظيم مجال

الاستثمارات،والمصادقة على اتفاقيات ثنائية وجهوية (إقليمية) ودولية لحماية المستثمر الأجنبي، والبيئة الإقتصادية بتبني سياسات اقتصادية ومالية انفتاحية وتوفير بنيات تحتية تنافسية وكل الحوافز.

لعبت هده الإجراءات دور حاسما في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بوتيرة متفاوتة، ميزتها فترات مختلفة من حيث حجم وأهمية هده الاستثمارات في الدول النامية. والجزائر من بين الدول النامية التي أولت اهتماما خاصا بهذا النوع من الإستثمارات, بعد فشل السياسة الاقتصادية للفترة 1962- 1990, واختلال التوازنات الكلية مع تفاقم حجم الديون الخارجية التي كلف تسديد خدماتها في سنة 1991 ما يعادل نسبة 75 % من إجمالي إيرادات الجزائر من العملة الصعبة, ناهيك عن الإرتفاع المتزايد في عجز الخزينة العمومية بفعل الديون العمومية المتفاقمة, والإصدار النقدي غير المتوازن وبدون مقابل إقتصادي, زادتها تعقيدا الأزمة السياسية والأمنية.

سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدايتها في التسعينات, تزامنا مع إصدار أول نص تشريعي يسمح بحرية لتنقل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر متبوعا بإدخال إصلاحات جذرية على التنظيم الاستثمار في الجزائر بإصدار تدريجي لمجموعة من القوانين بدءا بالأمر 1963 مرورا بقانون القرض والنقذ لسنة 1990 (القانون رقم 90-10) الذي شكل المنعرج الأول نحوا قتصاد السوق إلى قانون ترقية الإستثمارات سنة 2001 ، كما شملت الإصلاحات قطاعات المالية والتأمين والجمارك.

إلا انه ورغم توفر مناخ مميز للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتحفيزات التي وضعتها تحت التصرف مقارنة مع دول أخرى، لم يرقى حجم هده الاستثمارات إلى تحقيق الأهداف التي سطرتها من وراء هده الإجراءات، حيث أعطت قطاعات بعينها الأولوية في استراتيجيتها كقطاعات المحروقات والبنوك والبنيات التحتية. وبالمقابل هناك دول لا تتوفر على نفس الوفرة من المحفزات التي تتوفر عليها الجزائر استطاعت أن تضاعف التدفقات باتجاهها ومنها المغرب وتونس ومصر وتركيا والأردن, حيث حققت هده الأخيرة نتائج قياسية في الحجم والتنوع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها. وأثبتت الدراسات بان بقدر ما يوجد من محفزات هناك معيقات تحول دون تطوير آليات جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذا وجب معالجتها.

1) إشكالية البحث:

بناء على ما سبق، يمكن طرح إشكالية البحث في السؤال الأساسي: ما هودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية؟ وما هودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بالمقارنة بين تجارب دولية لكل من المغرب وتونس والأردن ومصر وتركيا؟

وللإجابة عن هذا التساؤل المحوري الأساسي، يتطلب منّا البحث والإجابة على عدد من التساؤلات الجزئية:

- ما هومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هومفهوم التنمية ؟

- ما هي أهم النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي وتلك المفسرة للتنمية؟

- ماهي دوافع الإهتمام المتزايد للدول النامية بالإستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل أصبح ضرورة يفرضها تطور العلاقات الدولية؟

- هل هيأت الجزائر المناخ الملائم لإستقطابها للإستثمار الأجنبي المباشربالمساهمة في التنمية؟ وما ها مدى فاعلية الإجراءات التحفيزية المتعدة المجالات التي اتخذتها في التأثير على قرارات الإستثمار الأجنبي المباشر فيها؟

-هل تعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر الإستثمار الأجنبي أولوية أساسية في التنمية, أم أداة مكملة تهدف من ورائها تحقيق أهداف أخرى؟

-وما هي الحصيلة القطاعية والجغرافية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وبالتالي, هل كانت النتائج في مستوى المجهودت التحفيزية المبدولة من طرف الجزائر مقارنة مع دول المغرب, تونس, مصر, الإِدن وتركيا؟

2) فرضيات البحث:

انطلاقًا من الإشكالية، ولكي نتمكن من حلها ومناقشتها في هذا البحث، نضع جملة الفرضيات التالية:

- لا يمكن إنجاح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية بمعزل عن وضع دراسات جدوى؛
- توفير المناخ الملائم شرط ضروري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تتوقف النتائج السلبية أوالإيجابية للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات النامية على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذه الاستثمارات؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام في تطوير الاقتصاديات النامية خاصة والمساهمة في تنمية الموارد البشرية؛
- في ظل تحوّل الجزائر لاقتصاد السوق، يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الحلول التنموية التي لا يمكن الاستغناء عليها؛
- وأن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يعني أن التنمية الاقتصادية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

3) أهمية الدراسة:

من الناحية الأكاديمية: تهدف هذه الدراسة إلى إلى إعطاء فكرة شاملة عن مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح أهم مكوناته وعلاقته بالتنمية المتعددة القطاعات.

من الناحية التطبيقية: تكمن الأهمية التطبيقية في تشخيص واقع الإستتمار الأجنبي المباشر في الجزائر ,الإنجازات والنقائص من خلال التطرق إلى الجوانب القطاعية والجغرافية, مقارنة بدول في وضعيات مماثلة لدول المغرب, تونس,الأردن, مصر وتركيا التي تعتبر رائدة في هذا المجال.

4) أسباب اختيار الموضوع والغرض من البحث:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات الاقتصادية الأخرى، نذكر منها على الخصوص:

- طبيعة التخصص والميول الشخصي للبحث في الاستثمار توسيعا وتكميلا للدراسة التي أنجزتها في إطار رسالة الماجستير حول المناطق الحرة بصورة عامة, وإحساسنا بالضرورة الملحة لمناقشة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- والتوجه الجديد لسياسة الدولة الجزائرية الذي بدأ يعطى أهمية لنوعية الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره مورد تنموي لا يمكن التخلي عنه.

5) الدراسات السابقة:

لقد تم تناول موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زوايا مختلفة ضمن مجموعة من الرسائل والمذكرات التي أثرت المكتبات الجامعية الجزائرية. كما تعتبر الدراسات التي تصدرها الهيآت الإقليمية والدولية على غرار هيئة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية الإقتصادية, الهيآت العربية للإستثمار والشبكة الأورومتوسطية لوكالات ترقية الإستثمار ذات أهمية قصوى في هذا المجال.

6)نطاق الدراسة:

تشمل الدراسة من الناحية الزمنية الفترة 1970-2009 , مع التركيز بشكل أساسي على الفترة 1990-2009 وهي فترة خاصة شكلت نقطة تحول هامة في تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم, الجزائر والدول محل الدراسة المتمثلة في المغرب, تونس,الأردن, مصر وتركيا.

7) صعوبات الدراسة:

طبيعة الموضوع وتشعب جوانبه ترتبت عليها صعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على المعطيات البيانية والإحصائية من الهيئات المختصة الجزائرية.
- قلة وعدم تجانس الزمن والمضمون لإحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- صعوبة البحث الميداني.

8) منهج وهيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن الإشكالية ولإثبات صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها، اخترنا منهجا وصفيا تحليليا. فقسم البحث إلى خمسة فصول بمبحثين لكل فصل: في الفصل الأول، نتطرق إلى أوليات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية؛ بينما في الفصل الثاني، نبحث في أهم نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في التنمية؛ أما في الفصل الثالث فنستعرض المجهودات التنموية ومساهمة الإستثمار الأجنبي فيها،؛ بينما في الفصل الثالث نبحث في المجهودات التنموية في الدول النامية، وفي الفصل الرابع نستعرض الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التنمية في دول محل الدراسة، وأخيرًا في الفصل الخامس، نصل إلى حوصلة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة مع دول العينة.

الفصل الأول

مدخل للاستثمار الأجنبى المباشر والتنمية الاقتصادية

تمهيد

يحتل الإستثمار الأجنبي المباشر حيزا هاما في العلاقات الإقتصادية الدولية, إذ يحضى باهتمام الإقتصاديين من مختلف المشارب الفكرية. وتجلى ذلك من خلال الدراسات التي تضمنتها التقارير والدوريات المتخصصة للهيآت الإقليمية والدولية, والإقتصاديين بكتاباتهم ومساهماتهم الفردية, حيث كان للمدارس الإقتصادية الدور البارز في هذه الإسهامات, و التي من خلالها يمكن

تحديد مفهوم موحد لمعالمه الأساسية, خصائصه وانواعه.

كما يشكل الإستثمار العنصر الأساسي في التنمية الإقتصادية التي أثبث الواقع العملي بأنها لايمكن أن تتحقق بدون تنمية بشرية مرافقة تراعى فيه مختلف العوامل المكونة للتنمية المستدامة في محيط مؤسساتي ضامنا لممارسة الحكم الراشد. في هذا الفصل سنتطرق لأوليات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية من خلال مبحثين أساسيين:

في المبحث الأول، نتطرق لأوليات حول الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام؛

وفي المبحث الثاني، نتعرض لأوليات والتنمية الاقتصادية.

1.1 مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية التي تلقى اهتماما خاصا لدى كل الفاعلين الاقتصاديين، كونه أضحى من بين الوسائل الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والنموالاقتصادي، كما يعتبر وسيلة للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق الرفاهية والازدهار في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء[1]. وزاد الاهتمام به في عصر عولمة للوصول إلى سوق عالمي واحد دون حواجز أوقيود جمركية وإدارية[2].

1.1.1 تعريف وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

تميز تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال مرادفات وصفات مختلفة من طرف الباحثين المهتمين بالموضوع, حيث تتداول مرادفات مختلفة أهمها"خارجي" "دولي" تعبيرا عن الصفة الجغرافية لدى مجموعة من الباحثين من بينهم Bernard hirgonnier وkind leberger و Raymond Bertrand . إلا ان المصطلح الأكثر استعمالا وتناسبا مع مفهومه هو"المباشر".

أ) التعريف العام للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت المفاهيم والنظرة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهات ونظرات مختلفة. ومن هذه التعاريف المختلفة يمكن أن نختار منها:

تعريف Raymond Bertrand: عرف الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر على كونه" مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أوالرفع من رأس مال هده الأخيرة،

1- MARION Gilles & Autres, «Anti-manuel de marketing», ed. Organisation (3°ed.), Paris, 2003, p. 30.

2 محسن أحمد الخضيري، «العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة اللادولة»، ط.مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص 120.

أواسترجاع مؤسسة أجنبية أوتكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب (...) فهووسيلة تحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة خلال إنشاء مؤسسة"[1].

تعريف البنك الفرنسي: عرفه "بالإستثمار الدولي الذي يتحصل من خلاله كيان مقيم في اقتصاد معين على مصلحة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد آخر, تتشكل من خلالها علاقة طويلة الأمد ما بين المستثمر المباشر والمؤسسة المستثمر فيها, تخول له التأثير على تسييرها. ويشمل الإستثمار المباشر العملية الأولية المنجزة مابين الكيانين وكل العمليات المالية الموالية [2]".

ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن حركات رؤوس الأموال الأخرى التي تشمل تملك الاجانب للاسهم والسندات الخاصة اوالحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة بالتالي من فروق الاسعار اوللحصول على ارباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة اوالاسهم بشرط الا يحوز الاجانب من الاسهم ما يخولهم حق ادارة المشروع ويتميز هذا النوع بانه قصير الامد احياناً يمتد الى اشهر اوحتى اسابيع معدودة.

ويرتبط الإستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الأنواع الأخرى للإستثمار بالمخاطر المختلفة, وفي هذا السياق يمثل "التضحية في الثروة الحالية (مؤكدة) للثروة مستقبلية (محتملة وغير مؤكدة)" وهذا بنظرة للمخاطر المحتملة في أي اقتصاد[3].

ب)خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشرإحدى بدائل تمويل التنمية الإقتصادية في الدول النامية لمواجهة ضعف مصادر التمويل الخارجي الأخرى من جهة وضعف الإذخار من جهة أخرى. وعموما للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص أخرى تميزه عن غيره, يمكن حصرها فيما يلي:

1- Raymond Bertrand .« Économie financière internationale » , Édition PUF Paris ,1971. P49

2- Définition de l’investissement direct étranger, Site de Banque de France: www .banque-france .fr

3 خالد وهيب الراوي، «إدارة المخاطر المالية»، ط. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999، ص 114.

- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدولة المضيفة, تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف؛

- اقتران لاستثمار الأجنبي بتدفقات رؤرس الأموال فقط، وتقنيات الإنتاج ومهارات التسيير والخبرات الإدارية. كما تسمح هذه الاستثمارات تسمح بمشاركة راس المال المحلي إضافة إلى فوائد أخرى كتحفيز الكفاءات المحلية على العزوف عن الهجرة إلى الخارج بما يوفره لها من عرض وظروف العمل.

- ارتباطه بمظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى,حيث تقوم بتسجيل هذه النشاطات في حساباتها العامة ومنها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بحكم الطابع الزمني الطويل الأجل للاستثمار للأجنبي المباشر[1].

- تحقيق إيرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الإستثمارية، كما انه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر ذخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فان السداد مرتبط بربحية المشروع.

- تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مذاخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق.

- تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أوفرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق, وقواعد الشراكة التي اقضي بان يتم التصنيع في منطقة معينة أوأن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتوج النهائي.

1 يعتبر استثمارأفراد الدولة الأم المقيمين في الخارج،أوتصفية الأجانب غير المقيمين لاستثمارهم في الدولة كتدفق رؤوس الأموال للخارج، ومن ثم يقيد مدينا لأنه يشكل مدفوعات للأجانب وحقوقا مالية للوطنيين الأجانب. وفي الحالة المعاكسة، أي عندما يستثمر غير المقيمين في الدولة، أوعندما يستثمر غير المقيمين في الدولة، أوعندما يصفي الوطنيون استثمارهم في الخارج يكون تدفق رؤوس الأموال للداخل, ويقيد دائنا لتضمنه مقبوضات نقدية للمقيمين وحقوقا مالية للأجانب على الوطنيين. في حين تسجل عائدات الاستثمارات الأجنبية فتسجل في العمليات غير المنظورة للحساب الجاري. كما تظهر حركم الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الأصول طويلة الأجل فيما يخص حقوق المقيمين اتجاه الأجانب، أوفي الخصوم طويلة الأجل فيما يخص التزامات المقيمين اتجاه الأجانب.

- قيام العديد من المؤسسات المستثمرة بإنجاز مشاريع في قطاعات تلجأ من خلالها إلى التوظيف الكثيف للتقنيات الصناعية مستغلة في ذلك ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية مقارنة في الأسواق العالمية، أوفي مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير.

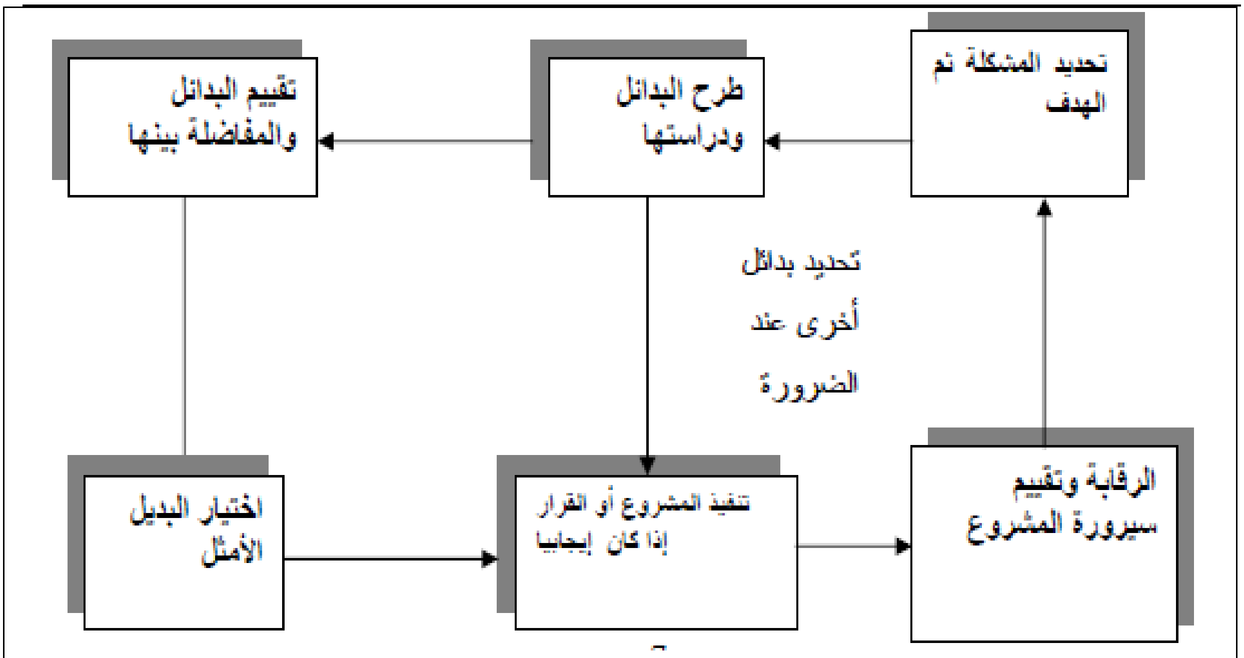
ويتمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الإستثمار الأجنبي غير المباشر باعتبار هذا الأخير استثمار في الأوراق المالية (استثمار المحفظة), يتم بموجبه اقتناء قيم منقولة بما فيها الأسهم والسندات المطروحة في السوق المالية، بحيث لا تمنح هذه الملكية المتعاملين من أفراد وشركات حق الرقابة أوالمشاركة في إدارة المشروع الاستثماري. كما يتميز الاستثمار الأجنبي غير المباشر بقصر الأجل. ويمكن التمييز بين الإستثمارين من خلال مستوى المشاركة في القرار الإستثماري والرقابة.

– مستوى المشاركة في القرار الإستثماري:

يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من تحويلات مالية من الخارج من خلال إقامة مشروع استثماري يتضمن الإنتاج، التسويق والتسيير على المدى الطويل، والتأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري, لتحقيق أقصى الأرباح من خلال ممارسة الرقابة خلال عمليات الإنتاج والتسويق.

وتعد مرحلة اتخاذ القرار باللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر الاستثماري وفق ما يحدده الشكل البياني التالي:

الشكل (1) : مرحل اتخاذ القرار الاستثماري



المصدر: **أحمد أمين سعد الله، «دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة مشروع تاغاست في قطاع الحليب ومشتقاته»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 7.**

-الرقابة:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر في إن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة بدون الخوض في تفاصيل العملية الإستثمارية مقارنة بالاستثمارات المباشرة.

فإذا تبعت عملية تمويل المشاريع رقابة ومتابعة, فان الإستثمار يأخد طابع الإستثمار الأجنبي المباشر, أما إذا اقتصرت الرقابة على مرحلة ماقبل التمويل فإن المشروع يعد استثمارا اجنبيا غير مباشر باعتبار أن الإستثمار الأجنبي غير المباشر في محفظة الأوراق المالية يستثني عنصر الرقابة على المشروع.

ويلخص الأستاذ عبد السلام أبوقحف اهم الاختلافات بين الاستثمارالأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر في الجدول التالي:

الجدول 1: الاختلافات بين الاستثمارالأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر

الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي غير المباشر
-استثمار طويل الأجل	- استثمار قصير الأجل
-يهدف للحصول على الإنتاج	- يهدف إلى المضاربة
-ينطوي على اكتساب حق الرقابة	-لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
-امتلاك كلي أوجزئي للمؤسسة	-شراء أسهم وسندات
-مسؤول على الحسائر والأرباح والمخاطر	-ليس له الحق في أدارة المؤسسة
-له الحق في أدارة المؤسسة	-يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
-يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	-يساعد على تطوير الإقتصاد العالمي.
-يساعد على تطوير الإقتصاد العالمي.	

المصدر: أبوقحف عبد السلام،" اقتصاديات الإدارة والاستثمار "،منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 175.

ج) تعريفات المنظمات الدولية للإستثمار الأجنبي المباشر:

دفع تشعب موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من المنظمات الدولية إلى إعطاء تعريفات نوعية تعكس طبيعة نشاطها. وأهمها تعريف منظمة التجارة والتنمية الإقتصادية (OCDE) الذي حمل ملامح التجارة الدولية, والمركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار (CIRDI) وصندوق النقد الدولي (FMI) ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة(CNUCED)

-تعريف منظمة التجارة والتنمية الإقتصادية (OCDE):

عرفت منظمة التجارة والتنمية الإقتصادية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من زاويتين مختلفتين، الأولى تتعلق بحركة رأس مال وتضمنه دليل تحرير رؤوس الأموال أما الثانية فهي إحصائية بحتة ترتبط بمعطيات كمية.

ففي تعريفها الأول، تعتبر المنظمة الاستثمارات المباشرة على أنها تلك الإستثمارات التي تهدف إلى نسج علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسة معينة وخاصة الاستثمارات التي تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أوتوسيع مؤسسة، فرع أوشركة تابعة
- مساهمة في مؤسسة جديدة أوقائمة
- قرض طويل الأجل (خمسة سنوات أوأكثر)[1]

ويلاحظ بأن هذا التعريف لايشير إلى المستثمرين غير المقيمين، وعليه تستثنى الاستثمارات المحققة والممولة من طرف مؤسسات تحت رقابة أجنبية تقيم في دولة مضيفة من تطبيقات التزامات تحديد دليل المنظمة.

ويتقاطع هدا التعريف مع مضمون تعريف Raymond Bertrand الدي يربط الإستثمار الأجنبي المباشر مع سلوك المؤسسة الدولي والتوسعي.

أما التعريف المرجعي للمنظمة الأكثر توظيفا في الدراسات المهتمة بالموضوع فيشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحدد على النحوالتالي" كل شخص طبيية، كل مؤسسة عمومية أوخاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين مرتبطين مع بعضهم، أوكل مجموعة مؤسسات يملكون أولا يملكون شخصية معنوية يعد مستثمرا أجنبيا مباشرا، ادا كان يملك مؤسسة استثمار مباشر، بمعنى فرع أوشركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر أوالاستثمار المباشر[2]

- **تعريف المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار (CIRDI):**

عرف المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال المادة 25 من اتفاقية واشنطن المؤرخة في 18 مارس 1965 المنشأة له ب:

1- Bernard Hirgonnier , « investissement directs coopération internationale et firmes internationales » , Edition Economica , 1984

2 - OCDE. Annuaire des statistiques d’investissement direct international: Paris 1991.

"تكيف عملية استثمار كإستثمار أجنبي مباشر، عندما تتميز بمدة معينة، نظامية في الربح والمداخيل تحمل أخطار، والتزام هام وله فائدة فعلية بالنسبة لتنمية البلد المضيف وعلى ضوء هذه العناصر، تكتسي العملية الخصائص الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر" [1] .

- **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):**

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دليل ميزان المدفوعات بالعمليات المالية المختلفة في السوق لتسيير المؤسسات المتواجدة في الدولة أخرى غير الدولة الأم [2].

وعليه يمكن التمييز ما بين نوعين رئيسيين من العمليات المنجزة من خلال نموداخلي لنفس الشركة المتعددة الجنسيات مابين المؤسسة الأم وفروعها المتواجدة في الخارج (إنشاء وحدات جديدة، توسيع إنتاج وحدات موجودة سابقا، تدفقات مالية مابين هيأت في صورة رفع رأس مال، سلفيات وتسبيقات الخزينة تقدمها المؤسسة الأم، إعادة استثمارات محلية الأرباح.

ويشترط في العمليات المنجزة من خلال نموخارجي الحصول على معدل 10% من رأس مال المؤسسة الأجنبية على الأقل تميزا عن استثمارات الحافظة التي لاتتجاوز معدل 10% من رأس مال المؤسسة، حيث تعبر هذه الوضعية عن تنوع دولي تقوم به المؤسسة لحافظتها.

كما يعرفه بكونه " نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف كيان مقيم في الاقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في الاقتصاد أخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". [3]

1 اتفاقية واشنطن المؤرخة في 18 مارس 1965 والمتضمنة تأسيس CIRDI .

2- Rainelli Miche , « les stratégies des entreprises face à la mondialisation », paris, éditions EMS ,1999

3 - Fond Monétaire International (FMI) , « Manuel de la Balance des Paiements (MBP4) du FMI »,4eme édition, DC: FMI, Washington, 1997, P:66.

-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة(CNUCED):

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الإستثمار الأجنبي بأنه " الإستثمار الذي يؤدي إلى نسج علاقة طويلة الأمد تنتج عنها تحكم ومنفعة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجني قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها"[1].

ويبرز هذا التعريف أهم مميزات الإستثمار الأجنبي المباشر في:

- وجوب توفر علاقة طوياة الأمد ما بين الهيئة المستثمرة من الدولة الأم في الدولة المضيفة.
- أن تشمل هذه العلاقة أحد الفروع في الدولة المضيفة.
- وجود منفعة مستمرة لدى المستثمر الأجنبي.

يجب مراعاة مردودية استثمارات للتحكم في التكاليف[2].

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع هي النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية المشروع والأوزان النسبية لمعايير تقييمه، ومن هذا المنطلق تختلف أهداف المشروعات خاصة عن أهداف المشروعات العامة. ومنذ البداية نشير أن هذا أدى إلى وجود معايير لتقييم الاستثمار في المشروعات من جهة نظرا المستثمر الفرد الذي يعظم مصلحته الذاتية ومعايير للتقييم من وجهة نظر الاقتصاد الوطني التي تعظم المصلحة العامة. وعليه، يكون للمشاريع الاستثمارية سواء كانت استثمارات محلية (عامة وخاصة) أوأجنبية (بمشاركة أودون مشاركة) من أهم آليات التنمية والنموالاقتصادي للمجتمع[3].

1CNUCED, “Investissement Direct Etranger”, UNCTAD/ITE/10, Vol 1, New York, 1999, P7.

2 RIZZO Bruno, «Introduction à la macroéconomie financière», Editions Armand Colin, Paris, 1998, p. 12.

3 سعد طه علام، «دراسات في الاقتصاد والتنمية»، ط. دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003، ص60.

2.1.1 أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق الإستثمار:

تصنف الإستثمارات الأجنبية حسب معايير أهمها معيار توجه رؤوس الأموال, كما أنه هناك طرق مختلفة للإستثمار ترتبط باستراتيجيات المؤسسات المستثمرة.

أ)أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

نميز مابين انواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب عدة معايير, نلخص أهمها في المعايير التالية:

–أنواعها حسب معيار توجه رؤوس الأموال:

نميز في الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار توجه رؤوس الأموال مابين الإستثمارات الداخلية والإستثمارات الخارجية.

°الإستثمارات الداخلية:

ويقصد بها استثمار رأس المال الأجنبي في موارد محلية. تشجع هذه الأنواع من الإستثمارات عن طريق مجموعة من الأدوات التحفيزية كخفض الأعباء الجبائية وسياسات الدعم وأسعار الفوائد المنخفضة وإزالة العوائق الإدارية والقانونية.

حيث تؤثر هذه العوائق سلبا على كمية ونوعية هذه الإستثمارات كحدود وقوانين الملكية والتمييز المفروض على أداء الشركات.

°الإستثمارات الخارجية:

تسمى أحيانا استثمارات مباشرة خارج البلد, وهي رؤوس أموال محلية مستثمرة خارج البلد, وتشجع الحكومات هذا النوع من الإستثمارات عن طريق توفي التأمين للمستثمرين على المخاطر. ومن العناصر التي تحدد هذا النوع من الإستثمار الضرائب المحفزة أوغير المحفزة على أرباح الشركات التي تستثمر خارج بلدها والدعم للصناعات والتجارة الداخلية المحلية.

وهناك أمثلة عديدة عن هّا النوع من الممارسات في العالم مثلما هوعليه وضع الإستثمار الأجنبي في فنزويلا من خلال سياسات دعم محلي وعرقلة الإستثمارات الأجنبية مؤثرثا سلبا على تطوير هده الأخيرة.

-أنواعها حسب معيار الهدف:

تنقسم الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب معيار اهدف إلى استثمارات خضراء, استثمارات الدمج والإستحواذ, الإستثمارات الأفقية والإستثمارات العمودية,الإستثمارات الخافية العمودية والإستثمارات الأمامية العمودية.

°الإستثمارات الجديدة (Greenfield investment)

وهي نوع من الإستثمارات التي تأخد في إنجازها إجراءات مواكبة للمحافظة على البيئة في الدول المضيفة.

°استثمارات الدمج أوالإستحواذ (Investissement de Fusion ou Acquisition) :

كثيرا ما يتم نقل الموجودات من الشركة المحلية إلى الشركة الأجنبية عن طريق دمج شركة محلية بشركة أوشركات أجنبية. وأحيانا يتم يتم الإستحواذ على الشركات المحلية. وهدا النوع من الإستثمارات الأجنبية يحتل نسبة عالية من إجمالي الإستثمارات الأجنبية (حوالي 90 بالمائة في التسعينيات)2. وتضم **الإستثمارات الأفقية التي** تمثل استثمارات من نفس الصناعة أوالقطاع التي تعمل فيه الشركة, **الإستثمارات العمودية, الإستثمارات خلفية عمودية** التي تتشكل عندما تقوم شركة أجنبية بتوفير عوامل إنتاج لشركة محلية, **والإستثمارات أمامية عمودية والتي تتشكل** عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاج الشركة المحلية.

-أنواعها حسب معيار الدوافع:

° البحث عن موارد طبيعية كالبترول ومصادر الطاقة المختلفة.

° البحث عن أسواق.

° البحث عن الكفاءات.

° البحث عن موجودات استراتيجية.

ب) طرق الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

بينت المعطيات الميدانية أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة, تمت بطرق مختلفة, حسب استراتيجيات المؤسسات الأجنبية المستثمرة من جهة وتوفره الدول المضيفة من حوافز وامكانيات. ونجد من أهم هذه الطرق الإستثمار المشترك, الإستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي, مشروعات التجميع.

-الإستثمار المشترك(Joint Venture):

وهو يمثل مشاركة بين طرفين أوأكثر من دول مختلفة للإستثمار في مشروعات معينة.ويؤكد (Kolde) أن الاستثمار المشترك هو"أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أويشارك فيه طرفان (أوشخصيتان معنويتان) أوأكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الادارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية...الخ".

ويعتبر (Terpstra) أن الاستثمار المشترك "ينطوي على عمليات إنتاجية أوتسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أوالعملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه".

كما يقترح (ليفنجستون) في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أوأكثر مع طرف محلي/وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أوغير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أوقديمة أوتنمية السوق أوأي نشاط إنتاجي أوخدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أوبالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا .

وهذا النوع من الاستثمار يعتبر شكلا متميزا من اتفاقيات أوتراخيص الإنتاج، حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.

وعليه يتضح بأن الاستثمار المشترك ينطوي على الجوانب الآتية[1]:

- اتفاق طويل الأجل بين استثماريين أحدهم أجنبي والآخر وطني لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع الخاص أوالعام.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر/الطرف الأجنبي أوالوطني حصة في رأس المال بمعنى: إن المشاركة في مشروع الاستثمار وقد يكون من خلال تقديم طرف لرأس المال أوحصة منه، وعلى الطرف الآخر تقديم التكنولوجيا والخبرة والمعرفة أوتقديم المعلومات التسويقية.
- في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون للطرف الأجنبي أحقية الإدارة والرقابة على المشروع، وهذا هوالعنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع أومشروعات تسليم المفتاح. وهذا يولد زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا، ويخلق فرص عمل جديدة ويحسن ميزان المدفوعات بزيادة فرص التصدير أوالحد من الاستيراد وإعطاء المديرين الخبرة الكافية، بالإضافة إلى قيام بعض المشاريع المساعدة.

ولهذا النوع من الإستثمار مزايا وعيوب.

كما يعتبر هدا النوع من الإستثمار الأجنبي الأكثر انتشارا في العالم نظارا للمساهمة الوطنية النسبية فيها حسب امكانيات البلدان المضيفة.

–الإستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي:

1 عبد السلام أبوقحف"اقتصاديات الأعمال الدولية"، الدار الجامعية الأسكندرية, 2004، ص366.

ويمثل هذا النوع أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات,حيث تتمثل الإشارة هذه المشروعات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أوالتسويق أوأي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أوالخدماتي بالدولة المضيفة تسيطر عليها سيطرة كلية .

وتتردد الكثير من الدول النامية المضيفة (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمارخوفا من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار للشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية فهومن بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي. وبالرغم من ذلك فإن بعض الدول النامية مثال (كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان، البرازيل والمكسيك، وكذا بعض الدول في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول، كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

وتتحمل الدول المضيفة نتائج سلبية نتيجة الأزمات الإقتصادية والمالية كتخفيض أوتوقيف نشاطها مما يؤدي إلى تسريح العمال, وفي الوقت نفسه تتحمل المؤسسات الأجنبية المستثمرة مخاطر خطيرة كالتأميم, المصادرة, التصفية القسرية والنزاعات المختلفة[1].

ويمثل هذا النوع أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات. وتجدر الإشارة إى أن هذه المشروعات تمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أوالتسويق أوأي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أوالخدمي بالدولة المضيفة.

ونجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمارخوفا من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار للشركات

1 عبد السلام أبوقحف, "اقتصاديات الأعمال الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 370- 372.

متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية فهومن بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي. وبالرغم من ذلك فإن بعض الدول النامية مثال (كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان، البرازيل والمكسيك، وكذا بعض الدول في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول، كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

– **مشروعات التجميع(Fusion)**:

تأخذ المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني (عام، خاص) والطرف الأجنبي، يقوم بموجبه الطرف الثاني بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وتأخذ شكل الاستثمار المشترك أوشكل التملك، وإذا كان بموجب عقد أواتفاقية لا تضمن التملك أوالمشاركة المستثمر الأجنبي فإن ذلك يعتبر نمطا من أنماط الاستثمار غير المباشر.

وفي معظم الأحيان، وبخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أوالمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

2.1 مفاهيم حول التنمية الاقتصادية:

1.2.1 أوليات حول التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية انشغالا أساسيا لسلطات و اقتصايي العالم على السواء، خاصة الدول النامية التي رصدت لها امكانيات هامة لحقيقها. اهتم بدراستها العديد من المفكرين الاقتصاديين بوضعهم تعاريف مختلفة لها مميزين ما بين النمو والتنمية الاقتصادية. ونعرض بعض تعاريف الكتاب الذين تناولوا موضوع التنمية الإقتصادية محاولين في الأخير بلورة تعريف شامل يأخذ بعين الإعتبار الميزات الأساسية لها.

أ) تعريف التنمية الإقتصادية:

ارتبط تعريف التنمية الاقتصادية بمجموعة من العناصر منها النمو, الذخل و أساليب الإنتاج. فاعتبرها بعضها سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النموالاقتصاديفضلا على أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل النموأكبر من معدل نموالسكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع[1], وهوما ذهب إليه **(D.W Pearce)**الذي عرفها بالعملية الهادفة إلى تحسين مستويات سكان الدول النامية عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الذخل الوطني, والذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت عملية التنمية الإقتصادية فعالة وحقيقية–من وجهة نظر علم الإقتصاد–إلا من خلال زيادة دور الصناعة والتصنيع في النشاط لهذه الدول مقارنة بدور القطاع الزراعي والتقليدي فيه[2].

كما يمكن أن تعبر عن تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[3] إضافة إلى اعتبارهافعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع اقتصاديا بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها أوفشله، كما لها الحق في استعمال كل إمكانياتها المادية،المالية والتشريعية من أجل النجاح، فهي تعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك.[4]وهي عملية السعي الدائم نحوتحقيق الزيادة المضطردة في الإنتاج المرتبطة بإحداث تغييرات هيكلية عميقة في البني المؤسساتية والتقنية، وفي توزيع القوى العاملة قطاعيا وجغرافيا، تعليميا ومهنيا ومهاريا المتزامنة مع وضع أسس لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع الأفراد، وتحقيق نوع من المساواة في التطور بين الريف

1- كامل بكري،"التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، 1996، بيروت لبنان، ص63.

2 D.W Pearce, "The Mit Dictionary of Modern Economics", The Mit Press, 3rd edition, Combridge, Great Braitain, 1986, p.199.

3-.محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي،" التنمية الاقتصادية, مفهزمها. نظرياتها وسياساتها "، الدار الجامعية, الأسكندرية، ص20.

4-.سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مرجع سابق، ص22.

والمدينة، وكل ذلك سيدفع بالمجتمع نحو زيادة اعتماده على قدراته الذاتية التي يعمل على تطويرها دائما لانجاز التنمية الشاملة.[1]

- **تعريف شامل للتنمية الإقتصادية:**

من التعاريف السابقة يبدولنا أن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات محدودة،بل تتضمن تغييرات هامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية،الهيكلية والتنظيمية، فهي تتضمن زيادات في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل في الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، زيادة معدل التحضر في المجتمع، تحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، ولاشك أنه يوجد فرق شاسع بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة فيما يتعلق بكل هذه الوسائل.[2]

ب) أهداف التنمية الإقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف تدور كلها حول رفع المستوى المعيشي للسكان، وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، ومن الأهداف نذكر باختصار ما يلي:

– **زيادة الدخل الوطني**: تعتبر زيادة الدخل من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفعها إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هوفقرها وانخفاض مستوى المعيشة فيها، لاسيما الدخل الوطني الحقيقي الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

1- سعد حسين فتح الله، نفس المرجع، ص47.

2- محمد عبد العزيز عجمية، و.محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص21.

وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في عدد السكان، وإمكانيات الدولة المادية والفنية. فكلما كان معدل الزيادة في عدد السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الوطني الحقيقي، فكلما توافرت أموال كثيرة وكغايات أحسن، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى في الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي عادة ما تكون ضعيفة نسبيا .

عموما يمكن القول بان زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أونوعها، إنما تعتبر أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول النامية.

-**رفع المستوى المعيشي**: التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع المستوى المعيشة، وذلك لان التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل الوطني فان هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيرات على المستوى المعيشي، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة اكبر من الزيادة في الدخل الوطني، أوعندما يكون نظام توزيع الدخل مختلا .

فزيادة السكان بنسبة اكبر من الزيادة في الدخل الوطني يجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثمة انخفاض مستوى معيشته، كذلك الحال لوأن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا، فان ما يحدث في هذه الحالة هوتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وهي عادة ما تكون قلة، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض، وتحقيق هذا لا يقف عند خلق زيادة في الدخل الوطني فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغييرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد من جهة أخرى .

-**تقليل التفاوت في المداخيل والثروات**: تزامن انخفاض الناتج الوطني في الدول النامية و وضعف متوسط نصيب الفرد منه، مع تفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ فئة صغيرة على حصة كبيرة من الناتج الوطني، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا

من الثروة الوطنية، وينجر عن هذا التفاوت في الدخول اضطرابات سياسية واقتصادية فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع والجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه .

وهذا الجزء المكتنز يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطل العمال، ذلك بأنه لوكان قد أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق، لعمل ذلك على زيادة نشاط العمال وبالتالي يؤدي إلى زيادة تشغيلهم .

– **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني**: هناك أهداف أساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ترتبط بتعديل التركيبة النسبية للاقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي إلى طابع حديث، ففي اغلب هذه البلدان تغلب الزراعة وبالوسائل التقليدية على البنيان الاقتصادي، فهي مجال الإنتاج الأول، كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الناتج الوطني .

وعليه نلاحظ سيطرة الزراعة المعاشية على اقتصاديات الدول المتخلفة يشكل خطرا جسيما على ما تنشده من هدوء واستقرار في مجرى حياتها الاقتصادية، فلابد للتنمية الاقتصادية أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة وإفساح المجال أمام الصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، وبالتالي تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة سيطرة الزراعة عليه أوعلى الأقل تضمن التخفيف من حدتها .

على هذا الأساس يجب أن يراعي القائمون بأمر التنمية الاقتصادية في الدول النامية تخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية للنهوض بالصناعة، سواء أكان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أوالتوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي .

ج) تمويل التنمية الاقتصادية:

يشكل التمويل أداة هامة في تمويل التنمية . ويعتبرها العديد من الاقتصاديين والسياسيين أهم عقبة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية بسبب شح الموارد اللازمة لتكوين رؤوس

الأموال، ومرد ذلك أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل للاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والقدرة على الادخار وطالما إن الدخل منخفض نتيجة انخفاض القدرة على النتاج فان القدرة على الادخار منخفضة كذلك .

لذا فان التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة في اضعف نقاطها والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب لتكوين رؤوس الأموال الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية[1]. ولتمويل التنمية في البلدان النامية مصدرين هامين هما:

– مصادر التمويل المحلية:

تتمثل مصادر التمويل المحلي في كل من**الادخار الاختياري الذي** يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارا وبمحض إرادتهم، وتقتصر المدخرات الوطنية الاختيارية في معظم الدول النامية على تمويل الاستثمار الذي يضمن تحقيق معدل متواضع للتنمية، **والإذخار الإجباري الذي** يفرض على الأفراد بواسطة السلطة العمومية، ولا يوجد فارق بين نوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال وكل الخلاف يقتصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة .

وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الحكومة كالأتي:

°**مدخرات القطاع العائلي**: تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق على الاستهلاك ، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصدر للادخار في الدول النامية وتتمثل مصادر الادخار العائلي في:

- ✓ المدخرات التعاقدية كأقساط التامين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها المؤسسات .
- ✓ الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والتي يحتفظون بها في صورة نقود والاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن.

1-محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص

✓ تسديد الديون.

°**مدخرات قطاع الأعمال**: و تمثل مدخرات المنشات والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية ، وتعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصادرا لادخار في الدول المتقدمة، ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وسياسة توزيع تلك الأرباح، فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات، وكذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنتظمة، فانه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشات في فترات الرواج ، بينما يميل إلى الانخفاض في فترات الكساد والركود، كما يتوقف ادخار قطاع الأعمال على طبيعته وبرابحه وخططه المستقبلية، ويتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع وحصيلة المبيعات السلعية والخدمية وبين مجموع نفقاته التي تتمثل في قيمة مستلزمات الإنتاج ومجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز ومكافآت وأقساط إهتلاك الأصول المختلفة من أراضي ومباني وكذلك صافي الضرائب المدفوعة إلى السلطات المركزية المحلية والأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال.

بالإضافة إلى مدخرات قطاع الأعمال الخاص توجد مدخرات قطاع الأعمال العام و الدي دخله الصافي بنفس طريقة حسابه في قطاع الأعمال الخاص عدا أن صافي الأرباح لا يظهر في بنود التكاليف الأوليه للدولة . وعموما تتمثل عوامل تحديد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام فيما يلي:

✓ السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها غالبا ما تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق .

✓ سياسة التوظيف والأجور فكثيرا ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة.

✓ السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج إذ غالبا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق.

مستوى الكفاءة الإنتاجية إذ أن الإحصائيات تشير إلى انخفاض مستوى الكفاءة في القطاع العام.

°الادخار الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصاريف الحكومية الجارية، فإذا كانت هناك فائض وجه إلى الاستثمارات وتسديد أقساط الديون، أما إذا كان عجزا فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أوعن طريق طبع نقود جديدة.

وتتمثل أهم إيرادات الدولة في حصيلة الضرائب التي تعتبر لونا من ألوان الادخار الإجباري، وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد، وأشكال الضرائب نوعان، مباشرة وهي التي يتحمل عبؤها من يقوم بدفعها وغير مباشرة وهي التي من يقوم بدفعها من نقل عبؤها إلى الآخرين وهي مهمة في الدول النامية، حيث تضم ضرائب على الصادرات وضرائب على الواردات .

أما النفقات الجارية: فتتمثل في الإنفاق العام أي إنفاق ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن والدفاع والتعليم والصحة ومشروعات المنافع الأخرى وكذلك النفقات التحويلية وهي تتمثل في الإعانات والدعم وفوائد وأقساط الدين العام.

-مصادر التمويل الخارجية:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمارات في الدول النامية، أي وجود فجوة ادخار كبيرة، فإنها تلجأ للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية. وهوما تؤكده مختلف الهيآت الإقليمية والدولية, ومنها البنك العالمي معتمدا على أطروحات (WROSTO) بأن دول العا لم الثالث, تشكومن نقص في الإذخار المحلي والذي يجب تغطيته بمساهمة تمويل خارجي كشرط يمكن من خلال توفره بلوغ مرحلة "الإقلا ع", حيث يجب استيراد رؤوس الأموال واكتساب صفة الجاذبية للإستثمارات الأجنبية[1].

ويأخذ التدفق النقدي الأجنبي من الخارج الإشكال التالية:

° **التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات العالمية:** وتتمثل أهم المؤسسات والمنظمات العالمية في مجال التمويل في البنك الدولي للإنشاء والتعمير, مؤسسة التنمية الدولية

---

[1] MAROUMA Kadey Maitourama. PERTINENCES SCIENTIFIQUES DES DISCOURS ET PRATIQUES DE DEVELOPPEMENT DE LA BANQUE MONDIALES DES LES PED DES ANNEES 80 A NOS JOURS. PhD En Sciences Humaines Appliquées. Universit2 de MONTREAL, CANADA. 2010. P : 92

ومؤسسة التمويل الدولي. وطالما أن التدفقات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي في الدول النامية.

° **الإعانات الدولية:** ساهمت الإعانات الدولية الموجهة للدول النامية في إحداث حركية تنموية فيها. ضعفت وتيرتها سنوات السبعينات والثمانينات لتصل إى أدنى مستوياتها في نهاية الحرب الباردة وتنخفض بشكل محسوس في منتصف التسعينات. وانتعشت من جديد بعد التزام مجموعة الثمانية بمضاعفة إعانتها الموجهة إلى إفريقيا, إذ ارتفعت الإعانات الخاصة بـ 11% في نهاية التسعينات[1].

°**الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والهيئات الأجنبية:** أرتفع مستوى حركة رؤوس الأموال ما بين مختلف الدول . فلم يعد الإستثمار الأجنبي مباشرا أوغير مباشرا حكرا على الدول المتقدمة التي ما تزال تحتفظ باكبر حصة, إذ أصبحث للدول الناشئة مساهمتها المتزايدة. وفي هذا السياق أكد صندوق النقذ الدولي أنه منذ سنة 2000 ارتفع حجم تصدير الدول الناشئة لرؤوس الأموال مقارنة مع ما تستورده منها. ففي حين لم تتعدى 100 مليار دولار سنة 1998, تجاوزته سننة 2003 لتبلغ 138 مليار دولار سنة 2003[2].

2.2.1 النموالاقتصادي:

يقترن مفهوم النموالاقتصادي بالوضعيات الاقتصادية, الإجتماعية, البشرية والثقافية وغيرها من القطاعات المرتبطة بالتنمية الإقتصادية لدول العالم، تسعى إلى تحقيق خاصة الدول النامية التي تشهد مستويات مختلفة من التخلف لاسيما في المجال الاقتصادي.

أ) **تعريف النموالإقتصادي:**

وتوجد عدة تعاريف للنموالاقتصادي, ارتبطت بعناصر الذخل والسكان وحاجياتهم, وأهمها:

---

[1]Bilal SIDDIKI, L'aide au développement, Revue :Finances & Développement ,Septembre, 2005, p . 14

[2] FMI , Les marchés émergents comme exportateurs de capital net, Le rapport sur la stabilité financière internationale, chapitre 4, p . 121

-النموالاقتصادي: هوعملية تلقائية تحصل باستمرار تعاقب تشكيلات اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون وتنمواحتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها[1].

-النموالاقتصادي: هوالتوسع في الناتج الحقيقي أوالتوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهوبالتالي يخفف من عبء قلة الموارد. [2]

-النموالاقتصادي: هوزيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، فكلما كان معدل نموالاقتصاد الوطني أكبر من معدل نموالسكان كلما كان ذلك أفضل، لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.[3]

و تتقاطع هده التعاريف في اعتبار النمو زيادة في الناتج الوطني الإجمالي وحصة الفرد منه، وإن زاد البعض على ذلك مفصلا كيفية حدوث عملية النمو ، فقد ركز البعض الآخر على استبعاد التقلبات الدورية لإبراز الاتجاه العام لزيادة الناتج الوطني.

1- د.سعد فتح الله،التنمية المستقلة:المتطلبات والاستراتجيات والنتائج،الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية،1995، بيروت لبنان ص22

2- د.م ناجي حسن خليفة، النموالاقتصادي:النظرية والمفهوم،2001، دار القاهرة مصر،ص9

3- د.عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية،ص12

ب) الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية:

يشوب مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية نوعا من اللبس، مما يفرض توضيح الفرق بين هذين المفهومين، واظهار الأبعاد المتداخلة بينهما، والظروف المتباينة التي تميز كل منهما عن الآخر. بالرغم من أن مصطلحات النمو والتطور والتقدم وغيرها، تعبر عن اتجاه إنساني حضاري، فقد لا تدل بالضرورة على التقدم رغم دلالتها على التغيير.

–إن النموالاقتصادي ينطوي على تغييرات اقتصادية معينة يمكن تقديرها في صورة كمية، مثل الدخل وحصة الفرد من رأس المال أوإنتاجية العمل، في حين أن التنمية الاقتصادية تتضمن تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، ذات طبيعة نوعية.

– يستعمل مصطلح النموالاقتصادي للدلالة على تغيير اقتصادي تلقائي، بينما يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية في حالة استحداث تغييرات مقصودة مستهدفة ومخطط لها.

–رغم انه يترتب عن كل من النمو والتنمية الاقتصادية زيادات في الدخل الوطني الحقيقي وحصة الفرد منه، إلا أن استخدام مصطلح التنمية ينطوي على تغييرات هيكلية في الاقتصاد، وهوأمر ليس من الضروري توافره في حالات النموالاقتصادي .

– يرى الاقتصادي "بوافييه" أن: "النموالاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغييرات الكمية الحادثة والواقعة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة ".[1]

– ويعرف الاقتصادي "تويست" الفرق بين النمووالتنمية الاقتصادية بـ: " إن النموالاقتصادي هوأمر ضروري للتنمية لأنه وحده يمكن أن يرفع من مستوى المعيشة "، ويرى "وايلنسكي" أن: " التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النموالاقتصادي "، أي ازدياد إجمالي في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من النموالسكاني .

1- محمد عبد المؤمن، "إستراتجية التنمية في الدول النامية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001،ص26

إن النموالاقتصادي يعتبر أهم عنصر في التنمية الاقتصادية وهوأساسها، إلا أن النمو ليس مرادفا تماما للتنمية، إذ لا يكفي وحده لضمان تحقيقها – التنمية- بالنسبة للبلدان النامية، حيث أن التنمية في هذه البلدان لا يعني النموفقط بل يعني أشياء أخرى إضافية، كاللحاق بالدول المتقدمة والمصنعة وذلك باستبدال العمل البشري بالآلات والتكنولوجيا العالية، القضاء على الأمراض الاجتماعية و نشر العدالة الاقتصادية والمساواة و تنويع الإنتاج وعدم الاعتماد على منتوج واحد أومنتجات أولية قليلة وتحقيق استقلال اقتصادي وطني .

3.2.1 الحوكمة (الحكم الرشيد):

وتعرف الحوكمة باستعمال السلطة العمومية الاقتصادية أو الإدارية لتسيير شؤون الدولة. كما يجب أن تكون الحوكمة ديمقراطية وتكتسي طابع المشاركة[1]، وأن توفر للأفراد الوسائل الاجتماعية (التربية، القاعدية، الخدمات الصحية الأولية، الموارد الاقتصادية) لتمكينهم من تحسين حياتهم وعليه فإن الحوكمة لاتعني السلطات العمومية فقط وإنما تاخد بعين الاعتبار المشاركة الفعالة للأفراد.

وحدد البنك العالمي ستة مؤشرات لتقييم العولمة (Kaufmann 1999) وهي:

أ) حرية الكلمة والمسؤولية:

وتمثل مجموعة من مؤشرات لقياس مختلف جوانب العملية السياسية، وخاصة الحريات السياسية، والحقوق السياسية والإنسانية مدى إمكانيات اختيار الأفراد لحوكمتهم.

ب) الاستقرار السياسي وغياب العنف:

ويشمل مختلف المؤشرات لقياس تقدير الجمهور لعدم الاستقرار أوانقلاب غير دستوري عن طريق العنف.

ج) تسيير الدولة:

تحلل الأجوبة المرتبطة بنوعية الخدمة العمومية، واستقلالية الوظيف العمومي فيما يخص ضغوط السلطات العمومية لتحقيق أهداف سياسية الدولة.

1- Amarytya sen, "Développement as Freedom", Alfred, A Kopf, New York, 1999 p. 142 (traduit en francais)

بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول الصناعية، فإن التدفقات الداخلية من الدول الناشئة بدأت تحتل مكانة، وبشكل خاص من الصين، ولكن قياس هذه التدفقات هوأصعب لأنها تأتي من خلال إعفاءات ضريبية أيضا إن الدول الإفريقية تطور مناطق اقتصادية خاصة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إن الصين تروج بشكل ملحوظ لإنشاء مثل هذه المناطق، والتي توفر العمالة والتأثيرات غير المباشرة للإنفاق العام للاقتصاديات المحلية، بالإضافة إلى أنها تسمح لشركاتها بالعمل في هذه المناطق للاستفادة من بني تحتية أفضل وأنظمة أكثر تساهلا، وكذلك من الاتفاقيات التجارية التفصيلية بين الدول الإفريقية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

هـ) نوعية النظام القانوني:

وتتركز على السياسات التي تعرقل التسيير الجيد للسوق كمراقبة الأسعار أوالمراقبة البنكية السيئة (غير ناجحة)، والبطء المبالغ فيه في مجال التجارة الخارجية وتنمية الأعمال.

دولة القانون: يتم قياس نوعيتها عن طريق مجموعة من المؤشرات تخص ثقة المواطنين في القواعد الاجتماعية ومدى احترامها ويتعلق الأمر بمستوى فعالية وشفافية النظام القضائي واحترام العقود.

و) مكافحة الرشوة، والمعرفة بممارسة السلطة العمومية الأهداف خاصة وتعتمد على مجموعة من المتغيرات المستخرجة من سبر الآراء والتحقيقات الخبراء.

4.2.1 التنمية المستدامة:

لم تعد التنمية الإقتصادية تشكل الإنشغال الوحيد لدول العالم, إذ أصبح للبيئة ومن ورائها الإنسان مكانة هامة, من خلال المحافظة غلى الموارد الطبيعية, استهلاك الطاقة, التحولات المناخية ومعالجة النفايات. وتعتبر العدالة الإجتماعية, المحافظة على البيئة والفعالية الإقتصادية الأسس الثلاثة للتنمية المستدامة(p,p,p). وتشكل التنمية البشرية أهم دعائمها.

أ)تعريف التنمية المستدامة:

يعد تعريف وزيرة خارجية النرويج السابقة (Gro Harlem Brundtland) مرجعا للدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة, والتي تعتبر "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلتزم بتلبية الحاجيات الحالية, مع تمكين الأجيال القادمة من تلبية حاجياتها"[1].

وعرف مفهوم التنمية المستدامة محطات تاريخية مختلفة أهمها:

– ستوكلهوم 1972: وفيه تم التطرق لأول مرة في التاريخ إلى أثر التصنيع المتزايد على التوازن البيئي العالمي.

– الأمم المتحدة 1987: وفيها تم تبني التعريف المرجعي للتنمية المستدامة في التقرير الذي أعدته لجنة البيئة والتنمية لهيئة الأمم المتحدة.

–ريو دوجانيرو1992 (مؤتمر الأرض):وهي المحطة التاريخية التي جمعت أكبر عدد من الدول (172 دولة) والتي مكنت من تحويل النقاش حول التنمية المستدامة من أروقة الأمم المتحدة إلى الرأي العام. وتبنى هذا المؤتمر توصيات هامة تمحورت حول كيفيات تحقيق التوازن الكوني خلال العشرة سنوات المقبلة لكي يكون القرن الواحد والعشرين, قرن التنمية المستدانة.

– بروتوكول 1997: Kyoto

تمحور النقاش حول ارتفاع درجة حرارة المناخ.وفيه التزمت 38 دولة صناعية مشاركة بخفض الإنبعاثات الغازية المساهمة في التأثير على المناخ بمعدل 5,2 بالمائة في السنة إلى غاية 2012مقارنة مغ سنة 1990.

ب)التنمية البشرية:

يرجع الفضل في وضع مؤشر التنمية البشرية إلى (IDH) سنة 1990 إلى كل من الإقتصاديين الباكستاني محبوب الحق والهندي Sen Amartya. وهومؤشر مركب محصور ما بين 0 و1, تحدد قيمته حسب ثلاثة مؤشرات مركبة: يخص الأول A الصحة /الديمومة, ويتم قياسه بالأمل في الحياة عند

1- تقرير لجنة البيئة والتنمية لهيئة الأمم المتحدة.Brundtland , Report Our common future. سنة 1987.

الولادة من خلال تقدير الحاجيات المادية الأساسية من تغذية مقبولة, الماء الصالح للشرب, السكن الائق والحصول على الخدمات الصحية والطبية المنصوص عليها في برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD). ويخص الثاني B مستوى التربية والتعليم والمعدل الإجمالي للتمدرس الإبتدائي والثانوي. ويخص الثالث C مستوى المعيشة.

وتطور مفهوم التنمية البشرية عبر التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بمواضيع التنمية، وذلك بتفصيل المفهوم والمعنى الأول للتنمية البشرية وإضافة بعد جديد للمفهوم وهوبعد الاستدامة.

والتنمية البشرية المستدامة هي التنمية التي تعمل على تحقيق الإنصاف داخل الأجيال وكذلك الإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن الأجيال المتعاقبة من تحقيق أقصى استفادة من قدراتها المحتملة[1].

ونظرا للتغير الذي طرأ على مفاهيم التنمية والذي تجاوز المفهوم الاقتصادي المختص أساسا بالزيادة الكمية في الدخل، وتقابل هذا المفهوم مع الأنساق المكونة لعالم اليوم المتغير مثل النسق البيئي، والنسق المؤسساتي والسياسي، والنسق الإنساني الإجتماعي، فقد تم الاقتراب من هذا المفهوم بجهود دولية بوضع مؤشرات تضبط درجة الرشد والعقلانية في الاهتمام بالعنصر البشري، وترتبط بعناصر الاستدامة والمعرفة وإدماجها عن طريق الاهتمام بتنمية الدور البشري، وصولا إلى تطوير مفهوم تنموي بشري واسع.

ـ تعريف التنمية البشرية:

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره الصادر سنة 1990 التنمية البشرية المستدامة على أنها: "عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ فان هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي: أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، أن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة . ولكن التنمية البشرية لا تتوقف عند ذلك، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية

1 - تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995، ص12

السياسية، الاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع باحترام ذاتي شخصي وبحقوق الإنسان المكفولة ".[1]

وبالتالي فان هدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع. ووسعت الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية ليشمل مجالات أخرى، كالحريات والحقوق السياسية، الحريات الإعلامية، مشاركة المرأة في جوانب الحياة، المساواة بين الجنسين، مستويات التكنولوجيا المستهلكة من طرف الأفراد وحماية البيئة ...الخ.

وتمثل الحرية "الحريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية "عامل مهم في التنمية البشرية، لأنها تزيد من الإمكانيات الإبداعية للإفراد في مختلف جوانب الحياة وتزيد مساهمتهم في تحسين التنمية البشرية اعتمادا على العناصر المعرفية، والتي تعتبر من أهم مصادر ثروة الدولة في العالم المتقدم، والتي تمتلك مراكز متطورة لإنتاج المعرفة ونشرها في المجتمع .

ومما يؤكد أهمية المعرفة والعلم في التنمية البشرية هي النتائج التي نشرتها الأمم المتحدة للتنمية في تقاريرها السنوية، ففي سنة 1999 كان أكثر من 50% من الناتج المحلي الخام لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعتمد على العلم والمنتجات المعرفية. وتمتلك الدول الصناعية المتقدمة 97% من جميع براءات الاختراع في العالم .ففي سنة 1995 استحوذت الو. م. أ على حوالي نصف عوائد الملكية ورسوم الترخيص العالمية[2].

إذن فمفهوم التنمية البشرية المستدامة ما هوإلا مفهوم موسع للتنمية البشرية، أي بالإضافة إلى أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس نضيف بعد جديد آخر وهوالاستدامة، أي تحقيق التنمية في الوقت الراهن والمستقبل دون انقطاع .

1 -الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، مرجع سابق، ص37

2 - نبيل مرزوق، تحديات التنمية البشرية في سوريا، ص38

- اثر السياسات الاقتصادية على التنمية البشرية:

تتأثر التنمية البشرية بكثير من السياسات والظواهر الاقتصادية سلبا أوإيجابا، لان البشر هم محور وعمود أي نشاط من النشاطات الاقتصادية أوالسياسية أوالاجتماعية...الخ[1]. فمع إلقاء نظرة فاحصة على العالم يتبين لنا أن هناك تقدما ونموا بشريا هائلا، يقابله بؤس بشري لا يوصف في غالبية دول العالم.

هذا الواقع المتباين يحتم علينا التعرف على الوسيلة الأنجع لتحقيق التنمية البشرية، هل تكون بتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تأكيد دور الدولة من خلال وضع السياسات اللازمة لهذا الأمر وتوفير التمويل اللازم لمكافحة الفقر، خاصة في دول العالم الثالث الذي يعيش ثلث سكانه في حالة فقر مدقع . أوبتحقيق الكفاءة الاقتصادية التي يفترض أن يوفرها السوق، وهل يمكن ذلك في ظل مبادئ العولمة التي تنصص على تحرير الأسواق الوطنية والعالمية وفتحها أمام التدفقات التجارية والمالية والمعلوماتية[2].

- دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية: إن الصلة بين النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية ليست تلقائية، ففي حالات كثيرة فشل ارتفاع نموالناتج المحلي الإجمالي في بلدان كثيرة في إفادة شعوب تلك البلدان[3].

وهذا يعني أن النموالاقتصادي وحده لا يحقق التنمية البشرية، فمن الخطأ الافتراض أن هدف التنمية البشرية هوزيادة الإنتاج من السلع والخدمات إلى أقصى حد ممكن فقط، أوأن وسائل التنمية البشرية يجب أن تعتبر حقوقا إنسانية بغض النظر عن إسهامها في إنتاج السلع والخدمات النافعة، فأهداف المجتمع متعددة ولا بد من الربط بين هذه الأهداف كشرط ضروري لتحقيق هذه التنمية[4].

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1994، ص1

2 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير حول التنمية البشرية،1992، ص5-6

3 - تقرير التنمية البشرية، 1995،ص23

4 - المعهد العربي للتخطيط:التعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي، القمة الثانية عشر، نوفمبر 1988، ص 63

هذا المفهوم للتنمية يتطلب إستراتيجية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الإستراتيجية تستلزم تهيئة البني الأساسية المادية والبشرية والاجتماعية اللازمة لها، وهذه المرافق الحيوية تحتاج إلى تدخل مباشر من الدولة لتوفيرها لأسباب كثيرة منها أنها لا تخضع لمبدأ العوائد والتكاليف، وبعضها يحتاج إلى رأس مال مادي ضخم لا يتوفر إلا لدى الدولة، ونسبة المخاطرة في بعضها مرتفعة، وبعضها لا تظهر فوائدها إلا بعد فترة طويلة،أما متطلبات التنمية البشرية فهي في الغالب حاجات عامة، تقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

°**حاجات عامة** : وهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات يتاح الانتفاع بها لجميع أفراد المجتمع دون مقابل مباشر، ولا تخضع لمبدأ الاستبعاد، ولا مبدأ المنافسة في الاستهلاك مثل:الأمن.[1]

°**حاجات مستحقة أوجديرة بالإشباع**: وهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات تخضع لمبدأ الاستبعاد، ويطلق عليها أيضا سلع شبه سوقية مثل التعليم والصحة.[2]

هذه السلع والخدمات العامة تحتاج في العادة إلى سياسات حكومية لتوفيرها، إما من خلال سياسات انتقائية شاملة بطريقة لا تميز بين الفئات الاجتماعية أوالمناطق المختلفة مثل:برامج التعليم الأساسي وبرامج العملات القومية للتحصين ضد الأمراض، وإما من خلال سياسات انتقائية موجهة لفئات المجتمع كذوي الحاجات الخاصة وفئات المجتمع عند خط الفقر أودونه مثلا[3]، حيث تأخذ هذه السياسات عدة أشكال منها القرار السياسي الاقتصادي أوالإنفاق على البرامج الاجتماعية، أوإعطاء دعم للفئات المحرومة.[4]

وتأكيد دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية يأتي أيضا من عدة جوانب أخرى تتمثل في الحاجة إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات ذات الدخل المنخفض وذلك لتجنب الصدمات الاجتماعية وتحقيق عدالة أفضل في هذا المجال، فضلا عن قدرة الدولة على أداء دور ايجابي لمساعدة

1 - كيت هارلي، كلم تيسدل, "السياسة الاقتصادية الجزئية"، ترجمة عبد المنعم السيد علي، بغداد، ص70

2 - حامد عبد المجيد دارز، "مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية"، الإسكندرية، ص 383،380

3 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1990، ص62

4 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1991، ص4

الأقاليم الفقيرة للتقارب مع الأقاليم الغنية عن طريق توفير الدعم اللازم والضروري لتشكيل رأس المال البشري والمادي[1].

فضلا عن ما سبق لا بد من تدخل حكومي لتحقيق تقدم في النموالاقتصادي، فالنموالاقتصادي يتحقق بوسيلتين فالوسيلة الأولى تتمثل في تجميع مخزون كبير من الأصول المنتجة والمهارات البشرية،والثانية تتمثل في زيادة إنتاجية هذه الأصول والمهارات والموارد الطبيعية للبلاد[2].

- **دور السوق في تحقيق التنمية البشرية:** لكي تكون الأسواق وسيلة لتحقيق التنمية البشرية وتتمتع بالإنصاف بدلا من الكفاءة لا بد لها من تحولات جذرية أهمها الاستثمار في الموارد البشرية وإيجاد السبل الكفيلة لتوزيع الأصول الاقتصادية توزيعا عادلا، وإيجاد بنية اقتصادية أساسية وتوفير الاستقرار الاقتصادي وضمان المنافسة التامة، فضلا عن توفير شبكات للأمن الاجتماعي وخاصة للفئات المحرومة[3].

فهدف التنمية البشرية هوتحقيق النموالاقتصادي مع العدالة،وهذا يعني أن التشغيل الذي يؤدي إلى الإنتاج ورفع الإنتاجية يجب أن يكون في جانب،وتوفير فرص داخلية وذلك لإشباع الحاجات المطلوبة لأفراد المجتمع في الجانب الآخر غاية بحد ذاتها.[4]

والواقع أن الشروط السابقة لا تتوفر في غالبية الأسواق سواء الوطنية أوالعالمية حيث تعاني معظم الأسواق من ثلاثة تشوهات هي:

- تشوهات في هيكل السوق وسيادة الأنماط اللاتنافسية فيه.
- تشوهات في معارف وقدرات الأفراد المتعاملين في هذه الأسواق والذي يعود إلى تباين في المستوى التعليمي.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والعوائد الخارجية من قبل المنتجين مثل التلوث...الخ.

---

1 - إبراهيم الدعمة، مرجع سابق، ص51

2 - د. إبراهيم الدعمة، مرجع سابق، ص 52

3 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1993، ص31

وبشكل عام تحقيق التنمية البشرية يحتاج إلى تكامل دور القطاع العام والخاص لتكوين إرادة مجتمعية قادرة على إطلاق عملية التنمية ورعايتها وحمايتها.

ج) تمويل التنمية البشرية:

إن الاهتمام بتمويل التنمية البشرية يرجع أساسا إلى ما تعانيه غالبية الدول النامية من شح مواردها المالية.[1] فضلا عما تعانيه من استنزاف لمواردها تحت وطأة الضائقة الاقتصادية بسبب المديونية التي تثقل كاهلها[2].

وهناك وسيلتان يمكن من خلالهما تمويل التنمية البشرية وهما التمويل المحلي(الداخلي) والتمويل الدولي(الخارجي).

- **التمويل المحلي(الداخلي)**: لا بد لأي خطة تنموية من توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويتم الاعتماد أولا وأخيرا على ما يتوفر لدى البلد من موارد مالية محلية، لأن مصادر التمويل الأخرى لا يمكن التعويل عليها في ضمان التنمية فهي ليست متوفرة دائما.[3]،وان توفرت فكثيرا ما ترهق كاهل الاقتصاد الوطني بشكل عام عندما يحين سداد أقساط تلك الديون وخدمتها أيضا، فضلا عن أن التنمية البشرية المستدامة لا يمكن تمويلها طويلا بديون اقتصادية يجب على الآخرين تسديدها[4]، ولتوفير الأموال لا بد من توفر الدعم الحكومي لذلك عن طريق توجيه الإنفاق الجاري واستخدامه بطريقة أكثر فاعلية.

- **التمويل الدولي (الخارجي)**: تلجأ الدول في العادة إلى التمويل الخارجي عندما يكون هناك عجز في موازنتها العامة، لا تستطيع تغطيته من مواردها المحلية، بحيث ينعكس عجزا في موازين مدفوعاتها، ويتم عادة تغطية هذا العجز بطريقتين، إما عن طريق الاقتراض أوالمساعدات الخارجية أوالاثنين معا،

---

1 - باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي –اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، نيويورك، ص28

2 - محمد عابد الجابري ومحمد محمود الإمام، التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية، اللجنة الاقتصادية، ص96

3 - علي نصار، "التنمية البشرية نحومحاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس"، نيويورك، ص70

4 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1994، ص17

وتمويل التنمية البشرية الخارجي لا يخرج عن هذا الإطار، في ظل حاجة إستراتيجيات التنمية البشرية إلى التمويل اللازم لتغطية متطلباتها المختلفة[1].

وأكدت دراسات عديدة دور االإستثمار الإجنبي المباشر في تمويل التنمية البشرية من خلال دعم التربية والتكوين, وتأمين الأجور, باعتبارها ميكانيزمات يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر المساهمة من خلالها في تراكم رأس المال البشري.

د) رأس المال البشري:

يعتبر (Schultz) و(Becker) من رواد نظرية رأس المال البشري التي تحددت ملامحها بوضوح في الستينات، أما قبل الستينات فقد كان الاقتصاديون يحجبون من استخدام مفهوم رأس المال البشري، وانتقد كثيرون ذلك التعبير حيث اعتقدوا أنه يعامل البشر كرأسمال مجرد يستخدم لتحقيق ربح المنظمة، وبعد انطلاق نظرية رأس المال البشري فقد بدأت القرارات المتعلقة بالتعليم وغيره من أشكال تنمية المهارات تؤخذ في إطار معاملتها كاستثمار ومن ثم تغير التحليل الاقتصادي لعرض العمل وتأثير ذلك التطور في كيفية تحديد الأجور، وساعات وحوافز العمل، كما أثبتت العديد من الدراسات كذلك وجود علاقات قوية بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للوالدين من جانب ونوعية التعليم ومستويات الدراسة من جانب آخر[2].

وبالرغم من تركيز دراسات شولتز في مجال الاستثمار البشري عن التعليم إلا أن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري وخاصة في مجال التدريب، ففي مجال التعليم حدد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم وهي:

- الإيرادات الضائعة للفرد والتي كان يمكن الحصول عليها لوأنه لم يلتحق بالتعليم.

1 - إبراهيم الدعمة، مرجع سابق، ص60،61

2- بوحنية قوي, "نحومنظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي-المدخل الجزئي-مدخل الحكم الراشد", الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية, 09-10 مارس2004. جامعة ورقلة.

– الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها، وقد أشار شولتز إلى أن هيكل الأجور والمرتبات يحدد على الأجل البعيد من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وأيضا البحث عن معلومات لفرص عمل أفضل.

وفي تحليل شولتز للتكلفة والإيرادات المتعلقة بعملية التعليم ركز على أهمية الايرادات الضائعة للفرد من منظورين:

°إمكانية النظر إلى دراسة ومذاكرة الطالب على أنها عمل وأن هذا العمل من بين أشياء أخرى يمكنه أن تساعده على تنمية موارده البشرية.

°افتراض أن الفرد لولم يكن ملتحقا بالعملية التعليمية، فإنه يمكنه أن يكون مشاركا في القوى العاملة، يحقق إنتاجا يؤدي خدمة ذات قيمة اقتصادية والتي يحصل بناء عليها على أجر، وعلى هذا فإن هناك تكلفة فرصة بديلة للالتحاق بالمدرسة.

°ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية خاصة في الدول النامية، حيث أن الموارد لديها قليلة مع تعارض الأولويات المختلفة لهذه الموارد واللازمة للإصلاح الاقتصادي ويمكن من خلال مفاهيم تلك النظرية تفسير عديد من الظواهر مثل: الاختلاف في مستوى أجور الأفراد، وهجرة العمال، والزيادة في الإيرادات المتحققة للفرد، وأيضا تفسير النموالبطيء للدول النامية.

أما بيكر فقد اهتم بدراسته بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال البشري ومن أمثلة هذه المتغيرات العمر المتوقع للفرد، الاختلافات في الأجور، درجة الخطر، السيولة، المعرفة، ويقدم تحليل الاستثمار البشري تفسيرا موحدا لعدد كبير من الظواهر التطبيقية مثل شكل العلاقة بين شكل العمر والإيرادات، توزيع الإيرادات، فتؤدي معظم الاستثمارات في رأس المال البشري إلى زيادة الإيرادات ولكن في عمر متقدم نسبيا، لأنه العائد كمن تحقيق الاستثمار يعد جزءا من الايرادات، وتنخفض هذه الاستثمارات في العمر الصغير على الايرادات يأخذ صفة العمومية على الأنواع المختلفة من الاستثمارات البشرية، فإنه يمكن لهذا الوصول إلى نظرية شاملة وموحدة وتساعدى هذه النظرية العامة في تفسير ظواهر عديدة ومختلفة مثل شكل الإيرادات، وتأثير التخصص على مستوى مهارة الفرد.

خلاصة

رغم القواسم المشتركة التي ميزت تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر لاسيما الطبيعة الدولية لحركة رؤوس الأموال ما بين الدول وتميزه عن استثمار المحفظة, اختلفت معطيات تحديد مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وتعددت مرادفات وصفه وتسمياته لدى المهتمين بالموضوع من مفكرين إقتصاديين وهيآت إقليمية ودولية. ويبرر هذا الإختلاف التعقيدات التي تشوب هذه الظاهرة الإقتصادية.

كما تعددت أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر بتعدد المعايير المعتمدة, منها ما يرتبط بالتوجه الجغرافي لهذه الإستثمارات, إذ نميز ما بين الإستثمارات الداخلية والإستثمارات الخارجية إضافة إلى الهدف من قيام هذه الإستثمارات وكذا دوافعها التي قد تشمل البحث عن الأسواق, البحث عن المواد الأولية أوموجودات أخرى. أما أهم طرق الإستثمار فتتشكل من الإستثمارات المشتركة, الإستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي ومشروعات التجميع.

ونظرا لارتباط الإستثمار بالتنمية, كان لزاما تحديد مفهوم التنمية الإقتصادية وعلاقتهابالتنمية المستدامة والحكم الرشيد, إذ تعددت التعاريف في هذا الحيز, إلا أنها ترتبط بالتغيرات في المجالات الإقتصادية, الإجتماعي, الهيكلية والتنظيمية مترجمة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه المتمثلة في النموالإقتصادي.

وأخيرا لن تتحدد معالم الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية إلا من خلال الوقوف عند أهم النظريات التي جاءت في هذا الصدد. وهومانستعرضه في الفصل الثاني.

الفصل الثانى

الاستثمار الأجنبي المباشر
والتنمية فى الإتجاهات الفكرية

تمهيد

يعد الإستثمار من أهم دعائم التنمية الإقتصادية, والتي يشكل فيها الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال الإستثمار الي اختلف فيها المفكرون حول حقيقة وحجم مساهمته في التنمية في الدول النامية. واهتمت العديد من التيارات الفكرية الإقتصادية بدراسة وتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من زوايا مختلفة. ويدل الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر على صعوبة تحديد مفهومه من طرف هؤلاء المفكرين الاقتصاديين، نظرا لازدولجية العلاقة بكل من المؤسسات المستثمرة من جهة والدولة المضيفة من جهة أخرى. وعالجت مجموعة من النظريات موضوع التنمية وكيفيات إحداثها, ذهب المفكرون إلى تقسيمها إلى نظريات كلاسيكية وأخرى حديثة. كما ساهم الإستثمارالأجنبي المباشر في جوانب مختلفة من التنمية, لاسيما التنمية البشرية, الإستثمار المحلي, التقنيات الحديثة في الإنتاج والتسيير والتجارة الخارجية.

في هذا الفصل سنتطرق إلى كل من الإستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في التنمية من خلال مبحثين أساسيين:

-في المبحث الأول، نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر, التنمية الإقتصادية والتنمية البشرية؛

-وفي المبحث الثاني، مساهمة الإستثمارات الأجنبية في التنمية.

1.2 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية:

1.1.2 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

اهتمت العديد من التيارات الفكرية الإقتصادية بدراسة وتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب فرضيات مختلفة. ويدل الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر على صعوبة تحديد مفهومه من طرف هؤلاء المفكرين الاقتصاديين، نظرا لازدولجية العلاقة بكل من المؤسسات المستثمرة من جهة والدولة المضيفة من جهة أخرى.

ونتعرض في هذا المبحث إلى تفسيرات أهم هذه النظريات التي عالجت الموضوع من هذه الزاوية, وأهمها الإتجاهين التقليدي والحديث.

أ)الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الإتجاه التقليدي:

تتمثل أهم النظريات التي ساهمت في بناء الإتجاه التقليدي لتفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

-النظرية الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيكون حرية تنقل رؤوس الأموال وتوفر المنافسة الكلية في السوق في ظل عدم تدخل الدولة عناصر أساسية في معالجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويرى معظم الاقتصاديين الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيك، أن معظم المنافع المجنية منه تعود على المستثمر الأجنبي، أوعلى الشركات المتعددة الجنسيات، إذن فالاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر الكلاسيك هي مباراة من طرف واحد، والفوز فيها مؤكد لصالح الشركات متعددة الجنسيات، وليس للدول المستقبلية للاستثمار، وهذا من منطق الفرضيات الأساسية التي يعتمد عليها المفكرون الكلاسيك في تحليلهم كافتراض المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل

الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج[1]، وتدعم وجهة نظر الكلاسيك عدة مبررات، يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية، بدرجة لا تبرر أهمية هذا النوع من الاستثمار.
- تحويل قدر كبير من الأرباح المحقة من طرف الشركات متعددة الجنسيات غلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات، قد يؤدي غلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة، لا تتلاءم ومتطلبات التنمية.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.
- التأثير على سيادة الدولة المضيفة واستقلاليتها من خلال اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية، خلق التبعية الاقتصادية والسياسية.
- تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة اكبر من التحويلية أوغيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.

وحسب (RICARDO): " إن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال ضعيفة، وهكذا وبفعل استمرارية هده الحركة إلى أن تصل إلى حد حيث تصبح الإنتاجية الحدية من رأس المال متساوية في البلدان عندما تتوقف الحركة مما يسمح بظهور التفاوت الجديد في الفوائد".

وتسمح هذه الفوارق في العائدات بين البلدان المعنية بحركة رؤوس الأموال بحثا عن فوائد أفضل. كما يؤخذ عامل الأمان بعين الاعتبار حيث تشكل القطاعات الاقتصادية الأكثر أمانا ملاذا اقتصاديا أحسن نسبيا للمستثمر الأجنبي المباشر ويعاب على هذه النظرية عدم الإشارة إلى

---

1 جبل برتان، ' الاستثمار الدولي "، ترجمة على مقلد وعلي زيعور، منشورات عوايدات، لبنان، 1981، ص7
2 عبد السلام ابوقحف ، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، نفس المرجع السابق، ص 237

أسباب اختلاف النفقات النسبية لعوامل الإنتاج كما قام ادم سميت في نظرية التكاليف المطلقة بتحليل تقسيم والتخصص والتخصص حسب المشروع الواحد أوفي إطار المحيط فوظيفة التجارة الدولية هوتصريف الفائض المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف هذا الإنتاج الفائض على حاجة الاستهلاك المحلي [1] وفي نفس السياق أجاب الكلاسيكون على رأسهم ريكاردوالإشكال المتعلق بالدول التي لا تملك الخاصة المطلقة في سلعة معينة في حالة مقارنتها بسلعا أخرى حيث انه وبناء على جدية التجارة فإن تخصص الدول في إنتاج السلع التي لها تفوق من خلال كلفة الإنتاج والاستيراد السلع المنتجة في الدول الأخرى بكلفات مقارنة متحفظة وبنى (RICARDO) نظريته على أساس فرضيات أهمها:

- إمكانية انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة المعنية دون الانتقال إلى دول أخرى.
- وحالة التجارة بين دولتين منعزلتين وسلعتين.

كما حدد نفقات الإنتاج في كمية العمل الضرورية لإنتاجها.

وتمكن أهم الانتقادات التي وجهت إليها فيما يلي:

عدم اهتمامها بتنقل السلع مابين مختلف دول وبالتالي إهمال بعض المصاريف كتلك المتعلقة بالنقل، خاصة في ظل تسارع وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية وكل ما يتعلق بها من تشريعات محلية، إقليمية ودولية تسهل تداول السلع مابين مختلف الدول

–الاستثمار الأجنبي في ظل نظرية رأس المال:

يهدف الاستثمار إلى الحصول على اكبر الإرباح الممكنة بدلالة متغير رأس المال وفعاليته, إذ يمكن اللجوء إلى الاقتراض إذا كانت الفعالية الحدية لرأس المال اكبر من أسعار فائدة القرض.

وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في راس المال النقدي، الذي يعتبر بمثابة القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية راس

1 -محمود يونس، "مقدمة في التجارة الدولية", الدار الجامعية ,1986. ص 25

المال النقدي للمؤسسة، كما يستخدم هذا المصطلح في إطار الهيئات المالية التي تتمكن بواسطة ملكيتها لهذه السندات من مراقبة المعنية بهذا الاستثمار.

وتتمثل هده الأولوية في انشغالات هده النظرية في البحث عن كيفية تحقيق اكبر مردودية ممكنة لراس المال النقدي فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المر دودية الضعيفة نحوالدول التي تتميز بمر دودية قوية لراس المال .

وفي هذا الإطار أعد العديد من الباحثين الاقتصاديين أبحاثا في الموضوع، نلخصها في فريقين:

الفريق الأول: ترى هده المجموعة أن جل القرارات المتعلقة بنشاط الاستثمار المجسد والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نموالأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نموا الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نموالأسواق وذلك كله لأجل تجميع راس المال النقدي المستثمر.

الفريق الثاني: ترى هذه المجموعة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نموالسوق ومعدل الربح، وهذا ما ذهب إليه (B.Bonnin) باعتباره: " إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نموالأسواق ومعدل الربح"[1].

وعليه فإن هده النظرية تدرس كيفية تحقيق اكبر مردود لرأس المال النقدي باعتبار أنها تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تفسير نشاطات المؤسسة والتغيرات التي تحدث أثناء عملية الاستثمار. وعليه فتكاليف الاستثمار (معدلات الفائدة) هي الموجه لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتحرك مابين الدول التي ذات المرودية الضعيفة لرأس المال الدول ذات المر دودية الجديدة العالية لرأس المال. ووجه انتقاد لنظرية رأس المال يتمثل في عدم إمكانية معرفة وتقدير المردودية باعتبار أن الاستثمار المباشر يتحقق فعليا مع مرور السنوات، والأرباح غالبا ما يختلف على نحوملموس عما كان متوقعا، كما أهملت أهدافه، مثل البحث عن أسواق جديدة وتعظم المبيعات وهي مما لا يمكن التخلي عنه والتركيز فقط على تعظيم مردودية رأس المال.

---

1 B.Bonnin, « l'entreprise Multinationale et l'Etat » , Edition Vivantes, France, 1984,P86

-الإستثمار الأجنبي المباشر في نظرية هكشر واولين:

شكلت الانتقادات التي وجهة للنظرية الكلاسيكية منطلقا لوضع أسس هده النظرية من طرف الاقتصادي السويدي اولين والأستاذ هكشر اللذان اعتبرا أن اختلاف النفقات النسبية ليس بالضرورة شرط لقيام التبادل الدولي.

كما أن التباين في التطوير التكنولوجي، وما يترتب عنه من تفاوت في إنتاجية كل من العمل وراس المال الناجمين عن ذلك قد يترتب عنه ليس فقط حركة في السلع والخدمات بين الدول المختلفة بل أيضا انتقال وتبادل ملموس لعوامل الإنتاج فيما بينها، كما يفسح المجال واسعا أمام حدوث الاستثمار الدولي، من جهة حاول كل من (Heckscher and Ohlin) ومن خلال نظريتهما المعروفة بـ" H.O " تقديم تفسيرات مقنعة حول أسباب حصول الدول على مزايا نسبية من خلال تصديرها وتبادلها لمنتج ما، فتورط أي بلد في عملية التجارة الدولية هومرهون حسب نظرية " H.O " بعوامل الإنتاج، من عمالة ورؤوس أموال، المتوفرة لديه، فيكتسب البلد مزايا نسبية في عمليات التجارة الدولية بتصدير لتلك السلع التي ينتجها باستخدامه المكثف لعوامل الإنتاج المتوفرة، واستراده لتلك التي تتطلب عملية إنتاجها عوامل إنتاج مفقودة. فالبلد الذي يستحوذ على رؤوس أموال كبيرة تفوق تلك التي بحوزة البلد المتاجر معه، يكتسب ميزة نسبية في تصدير أي منتج يتطلب كثافة في راس مال المستعمل نسبة راس المال /العمالة تكون عالية، والسبب في ذلك حسب النظرية، بسيط فانخفاض تكلفة رأس المال المستعمل يؤدي إلى انخفاض سعر المنتج المصدر والمبادل به.

على خلاف ماهوعليه الحال في تحليل (Ricardo)، فإن نظرية" H.O" تعتبر أساليب الإنتاج المستخدمة ومستوى التكنولوجيا المدمجة هي نفسها في كل دول العالم، فالتكنولوجيا يمكن اكتسابها، وأساليب الإنتاج يمكن تطويرها، وعلى اعتبار أن عوامل الإنتاج يمكن انتقالها محليا وليس دوليا، فإن نظرية " H.O" بصفتها التقليدية لاتفسح مجالا للاستثمار الدولي بوجه عام. كما تم تطوير نظرية " H.O" بكيفية أصبحت صالحة والى حد ما في تفسير ظاهرة الاستثمار الدولي انطلاقا من نظرية التجارة الدولية.

وتمثل تفسيرهما الذي اتسم بالواقعية خلافا للكلاسيكيين الآخرين الدين بنوا تحليلاتهم على فرضيات إرجاع أسباب قيام التجارة الحقيقية إلى اختلاف الدول في مدى وفرتها لعناصر الإنتاج المختلفة في كل منهما، مما يؤدي إلى اختلاف التكاليف مابين الدول فتقوم الدول بالتصدير بعض عوامل الإنتاج

المتوفرة لديها وتستورد العوامل التي تشكل نذره لديها1ومن هنا يبدوالتخصص عاملا فاصلا في إنتاج وتصدير أواستيراد سلع حسب الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج.

إلا انه ورغم وضوح أفكار هده النظرية حسب الاقتصاديين سيمون وربوك يعاب عليها بعدم أخدها لتداول رؤوس الأموال والمواد الأولية واقتصار التبادل في شكل السلعإضافةإلى:

- إهمال الاستثمارات المباشرة.
- التركيز على الاستيراد والتصدير وتجاهل الاحتكار من طرف الشركات.
- عولمة انتقال رؤوس الأموال.

إن من بين أهم التعديلات التي ألحقت على نظرية " H.O" مساهمة (Leontief) التي أضافت بعدا ايجابيا لنظرية التجارة الدولية من خلال تحليله لبيانات الاقتصاد الأمريكي عن طريق استخدام نظام المداخلات والمخرجات.

كما أن مساهمة (Leontief) دعت إلى ضرورة إدماج نظرية " H.O" لعوامل أخرى كي تصبح أكثر واقعية في تحليل طبيعة التجارة الدولية، وتفسير توجهاتها الخاصة ولذلك فقد تم إضافة عنصر جديد حاول من خلاله (Leontief) وغيره إعطاء أبعاد واقعية لنموذج " H.O" ولقد تجلت ابرز هذه الإضافات في مساهمة كل من نظرية العوامل المحدثة ونظرية التكنولوجيا المحدثة في التجارة، حيث أضافت نظرية العوامل المحدثة عاملين أساسيين اثنين في تفسير اتجاهات التجارة الدولية، هي رأس المال البشري والمواد الأولية، فرأس المال المادي لايكفي لوحده في توضيح المبادلات التجارية دون أن يتم دمجه براس المال البشري في شكل تسيير كفء وعمالة ماهرة وفنية.

- أما نظرية العوامل المحدثة في التجارة، أضافت عامل الموارد الطبيعية، فهذه الأخيرة لايمكن حسب النظرية إغفالها فهي عامل من عوامل الإنتاج الأساسية التي يجب إدماجها بعاملي راس المال والعمالة كي يتحقق المنتج في شكله المعد للتصدير محملا بمزيج من المزايا النسبية مكونا من عوامل الإنتاج الثلاثة: رأس المال، العمالة، الموارد الأولية.

- إن ما ميز كثيرا من هده الإسهامات التنظيرية هومحاولة دمجها بين أهم نشاطين في مجال الأعمال، نشاط التجارة ونشاط الاستثمار ضمن طرح نظري متكامل يفسر مدى الارتباط بينهما

---

1 د عبد السلام أبوقحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي الطبعة الأولى سنة 2001 ص387

ويوضح مجالات وحدود كل منهما،لاسيما وان المؤسسات الاقتصادية على اختلاف درجة تطورها وطبيعة صناعتها، قد يفسح أمامها وعلى نطاق دولي، الخيار بين النشاطين، فأي قرار سيتم اتخاذه التجارة الدولية أم الاستثمار الأجنبي[1].

- الإستثمار الأجنبي حسب (Dunning) :

صيغت نظرية (**Dunning**) حول الاستثمار الأجنبي انطلاقا من نظرية التجارة الدولية، حيث اعتمد على نظرية العوامل المحدثة التي تقابل في نظريته ما عبر عنه بمزايا الموقع النوعية، ونظرية التكنولوجيا المحدثة التي تقابل ماوصفه بالمزايا الخاصة النوعية، في مناقشة وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لـ (**Dunning**)، فإن التجارة بين الدول تتحقق باستحواذ بلد على عوامل خاصة نوعية، من عمالة رؤوس الأموال ومواد أولية إضافة إلى المعارف والتكنولوجيا، ليكون هذا البلد مصدرا، وبافتقار أخر لهذه العوامل ليكون هذا البلد مستوردا، فالتجارة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، والمبادلات المختلفة الحاصلة بين مختلف الدول المتقدمة كلها قائمة على هذا أساس،غير أن التجارة بين البلد المصدر والبلد المستورد قد تتوقف ليحل محلها الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا ما توفرت في البلد المستورد مزايا الاستقطاب من عوامل الموقع النوعية، التي تحفز المؤسسات المصدرة ذات المزايا الخاصة النوعية على إنشاء وإقامة مشروعاتها الإنتاجية ليس في أسواقها المحلية وإنما في أسواق الدولة الأجنبية المستوردة، نتيجة لذلك تتحول الدولة المستوردة إلى مصدرة، حيث وكما أكد ذلك (Vernon) تتحول الدولة صاحبة السبق في التصدير، بفعل انخفاض تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية إلى دولة مستوردة.

بعد تحقق الاستثمار الأجنبي المباشر، يبقى التعامل والتبادل التجاري قائما بين مؤسساته المتعددة في مختلف مواقع إقامتها، وبخاصة فيما بين الفروع من جهة، وبينها وبين المؤسسات الأم من جهة أخرى.

– الاستثمار الأجنبي المباشر في نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتبر هذه النظرية عامل تدويل كأهم سبب يدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي وكرر على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة

---

1 كمال مرداوي, "الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة: حالة الجزائر,. رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري, قسنطينة. الجزائر. 2004. ص 151-152.

لا تتمتع بها الشركات المحلية للدولة المضيفة كما أن هناك عوامل مثل عدم كمال السوق حيث تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات والتي تمكنها من الحصول على عائدات أقل من تلك التي تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسيات وكمثال على مميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أوالشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أوحماية العلامات التجارية أومهارات التسويق.

وفي هذا السياق كان (هايمر) أول من أ وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هورغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على الميراث التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق تتميز بالاحتكارية وأهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

- عدم مراعاة السوق اليابانية حيث تقوم شركات صغيرة ومتوسطة في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا، ويرتكز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل عنصر العمل والميزة التنافسية.

- عدم تبرير أفضلية الإنتاج الخارجي كوسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر في نظرية أخطار التبادل:

تعتبر هذه النظرية أن معدل التبادل هوالعامل الرئيسي في انجاز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفسير معدل التبادل على أنه السبب الأساسي في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر. واكد عليه الكثير من أصحاب هده النظرية، من بينهم (R.Aliber) الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر

وانطلقت هذه النظرية في تفسيرها في أن هناك مناطق نقدية مختلفة في العالم، مناطق تمتاز بالعملة القوية وأخرى بالعملة الضعيفة، ومنه حسب هذه النظرية فإن المؤسسات والشركات التي تقيم في مناطق تمتاز بالعملة القوية تلجأ بدون هوادة لاستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في المناطق التي تمتاز بالعملة الضعيفة، مع الاخد بعين الاعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقي غير أكيدة، ونأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة

الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ آي قرار يتعلق باستثماراتها في بالخارج[1].

وانتقدت هذه النظرية لتجاهلها لتفسير حركة رؤوس الأموال داخل المنطقة الجغرافية أوالنقدية الواحدة وتركيزها على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بين المناطق النقدية المختلفة.

ب) الاستثمار الأجنبي حسب الإتجاه الحديث:

تفترض النظرية الحديثة وجود مصالح متبادلة ما بين المؤسسات المستثمرة والدول المضيفة للإستثمار، حيث يستفسد كلاهما من الأخر بتحقيق أهدافه، وتتوقف سلوكاتهما على الإسترلتيجيات المتبعة لكل منهما.

– نظرية دورة حياة المنتوج:

توضح هذه النظرية أسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية في العالم خاصة في الدول النامية من خلال تحليل التجارة الدولية ودورة حياة المنتج الدولي كما تبين دوافع الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمارات الأجنبية وكذا كيفيات وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم[2].

وحددت نظرية (Raymond Vernon) دورة حياة المنتوج [3] في أربعة مراحل رئيسية هي:

إعداد المنتوج أوتقديمه، مرحلة النمو، مرحلة التدهور حيث تخصص نفقات للبحث والتطوير، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، وتؤخذ تكاليف العملية بعين الاعتبار ويجب أن يؤمن السوق المحلي من منافذ واسعة للمبيعات، باعتبار أن كبر حجم السوق يترتب عليه أن يكون الطلب مرتفع، ويستنتج من ذلك أن المنتوج الجديد في المرحلة الأولى في الدول ذات طلب فعال، وسوق واسع وتكنولوجيا عالية، حيث تمكن المعلومات التي توفرها السوق بعد عرض المنتوج من تطويره تدريجيا إلى غاية مرحلة

---

1 P.Jacquemont, « La Firme multinationale: Une introduction économique « Economica,France, 1990, P97.

2 عبد السلام أبوقحف, "نظريات التدويل وجدوي الإستثمارات الأجنبية", جامعة الأسكندرية 1989, ص 47

3 طاهر موسى عطية ." إدارة الأعمال الدولية"، دار النهضة العربية الطبعة الثانية, القاهرة, ص37 .

النضج كما يمكن للمؤسسة التوجه للأسواق الخارجية (الأجنبية) لتطوير المردودية الاستثمار الأولى وتتميز مرحلة النضج بانخفاض تكاليف المنتوج مع تزايد الطلب عليه، حيث تساهم عوامل أهمها التكنولوجيا العالية من تصدير المنتوج إلى الأسواق الأجنبية، ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة ليصل إلى مرحلة التدهور خلال إنتاجها في الدول النامية

وميزت هذه النظرية ما بين ثلاثة مراحل رئيسية هي[1]:

°مرحلة الإنتاج الجديد: في باقي الدول الصناعية, بحيث تبدأ هذه المرحلة في الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لارتفاع مستوى الذخل وتكلفة اليد العاملة .

°مرحلة الإنتشار في الدول الصناعية:بعد وصول المنتوج إلى مرحلة التنوع, تشرع الولايات المتحدة الأمريكية في التصديركميات إلى الدول الصناعية الأحرى التي تقوم بتطوير المنتوج بواسطة طاقاتها.

°مرحلة النمطية الشديدة: في هذه المرحلة يصل المنتوج إلى مستوى نمطية متقدمة بحيث تتشكل السوق المناسبة له وتكون التكلفة حاسمة في العملية وعليه تظهر الحاجة بالتحول للإستثمار في الدول النامية نظرا لكلفة اليد العاملة المنخفظة.

ووجهت لهذه النظرية انتقادات, أهمها:

°ناقض طابع المرحلية النظرية لدورة حياة المنتوج مع واقع الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول النامية والمتقدمة على السواء بدون اهتمام بالمرور الضروري بتلك المراحل.

°إهمال المنتوجات المتواجدة سابقا في الأسواق.

°عدم تفسير معايير الاختيار بالإنتاج عن طريق الخاص أوالإنتاج عن طريق الاستثمار في الخارج

– نظرية كوهين في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

1 C Fred Bergsten, Thomas Horst et théodore H Moran, “Les muultinationales aujourd’hui: Tendances actuelles » Economica, 1983 , p 242

تتمحور هذه النظرية التي نشرت سنة 1975 حول فكرة توزيع مخاطر الاستثمار الأجنبي, حيث تساهم في شرح من خلال توضيح الأسباب التي تدفع الشركات الكبرى إلى اللجوء للاستثمار في الخارج. ويعتبر كوهين بأن الهدف من إستثمارات الشركات في الخارج هوزيادة الأرباح لتخفيض المخاطر عن طريق توزيع الأنشطة وتوزيعها حتى تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى وبالتالي التخفيف من حدة الأخطار.

– الإستثمار الأجنبي من خلال نموذج (Kind Leberger) [1]:

حسب (Kind Leberger) تستثمر المؤسسة في الخارج عندما يكون ربحها أكبر نسبيا من الربح الذي يمكن أن تحققه في الداخل إذ لا يكفي تغطية المخاطر وتكلفة العمليات في محيط سياسي وقانوني مختلف، حيث تنتقل رؤوس الأموال بواسطة أسواق رؤوس الأموال وليس بواسطة فروع الإنتاج كما تستثمر المؤسسة مباشرة في بلد أجنبي، عندما تملك مزايا عن المؤسسات المنافسة أوالمحتمل وجودها مستقبلا، وأن تكون المؤسسات المحلية غير قادرة على اكتساب هذه المزايا وتكميلا للأفكار التي جاءت في طرح (Kind Leberger), قدم الباحثون مجموعة من المزايا الاحتكارية أهمها:

-كفاءة الوصول إلى مصادر رأس المال في الأسواق المالية.

- الاستفادة من التقلبات في أسعار صرف العملات.

وتوظف التكنولوجيا عبر:

- توفير براءات اختراع.
- إيجاد منتوجات وطرق جديدة، والتخصص.
- توسيع استعمال الخبرات الإدارية والتنظيمية للتحسين المستمر لأساليب دخول الأسواق وحجز مكانة سوقية مناسبة مع أهداف المؤسسة.
- تطوير أساليب جمع المعلومات.
- التنظيم الصناعي (بنية الشركات ونوعية القرارات).

- الاستثمار الأجنبي المباشر في نظرية عدم التوازن للاستثمار:

---

1 Roger Ginir et Maxime A. Grener, « L'investissement direct et la firme multinationale », Economica, 1984, p : 115-116

ترتبط تفسيرات هذه النظرية التي وضح أسسها مون ورويل سنة 1993 للاستثمارات الأجنبية المباشرة لملكية الشركات المتعددة الجنسيات لعوامل كرأس المال والتكنولوجيا والإدارة، وحسب هذه النظرية فإنه عندما لا تستطيع الشركة تعويض الخسائر التي قد يكون مرجعها صعوبة الوصول للمواد الخام أوتكاليف العمال الماهرين في الدولة الأم، فإن البحث عن التوازن يمثل قوة دافعة للشركة للتحرك، لتعويض تلك الخسائر من خلال الاستثمار في دولة أجنبية[1].

وتبين هذه النظرية بأن عدم التوازن بين العوامل المملوكة للشركة، فالفائض في أحد العوامل يعني بالمقابل يعني عجز نسبي في عامل آخر، مما يفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ويعيب على هذه النظرية عدم تطابقها لمختلف العناصر المفسرة للاستثمار الأجنبي كتلك التي في حوزة الدول المضيفة عموما والدول النامية على وجه الخصوص.

- **النظرية الانتقائية** لـ(Dunning) :

تعد النظرية الانتقائية لـ (Dunning) سنة 1988، نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار. الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية /الموقع /الاستخدام الداخلي لمزايا الاحتكارية، حيث قام صاحب هذه النظرية بتطوير وتفضيل فكرة الأصول (المزايا) المعنوية التي أشار إليها " Caves "*

وافترض .(Dunning) انه لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه الشروط في[2]:

° **مزايا الملكية:** هي أول المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل

---

1 رضا عبد السلام. مرجع سابق. ص 70-71

*- حاول "caves " تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال امتلاك الشركة المستثمرة جملة من المزايا الاحتكارية تشمل على المعرفة الفنية، وبراءة الاختراع،والتصميمات والعلامات التجارية وهذه المزايا في راية مسؤولة عن نجاح الشركة وتحقيق الأرباح.

1 - أميرة حسب الله محمد, "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 33

التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة ن بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسوق الإنتاج اقتصاديا الحجم.

°**مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:** يمكن للشركة المستثمرة آن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وانفع للشركة من استخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أوالتاجير راوالترخيص، وتقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشترى، التعويض عن غياب الأسواق المستقبلية، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية التحكم في منافذ البيع ...إلخ

° مزايا الموقع:

وتمثل المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب آن تفوق مزايا شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة، حوافز استثمار مختلفة يتضح مما سبق آن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما في فترة زمنية معينة يعتمد على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة، وعلى المزايا المكانية للدولة المضيفة، كما آن هذه المزايا ديناميكية يمكن آن تتغير عبر الزمن، فمزايا التوطن أوالموقع واختلافها بين الدول قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية، وفي نفس الوقت قد يخلق الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيدا من مزايا الملكية .

لقد نجح .(Dunning) في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من أهم مميزات هذه النظرية.

–نظرية المدرسة اليابانية:

حاول مجموعة من الاقتصاديين اليابانيين, من بينهم (Tsurumi),(Osawa),(Kojima) تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، وما تتمتع به من ميزات

وخصائص تسييرية وتنظيمية، تختلف عن النماذج الأوروبية والأمريكية، ولقد استطاعت المدرسة اليابانية تطوير نموذج يمزج بين الأدوات الكلية والجزئية [1].

واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحدة غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، مع الاستبدال الجزئي للسوق، توصي المدرسة اليابانية بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال، من خلال السياسات التجارية فنظرية (Kojima) تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما برهن آن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة، في حين آن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، كما يعتبر (Kojima) آن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتتركز في البلدان الأسيوية.

وحاول الاقتصادي (Turumi) تفسير مدى فعالية تسيير الشركات اليابانية مقارنة بالنموذج الأمريكي، حيث توصل إلى آن المسيرين الأمريكيين ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، في حين آن النموذج الياباني يركز على اشتراك جميع الأطر المتوسطة والعليا في اتخاذ القرار، كما يهتم جميع الموظفين بالأهداف طويلة الأجل، فضلا عن وجود علاقات دقيقة بين الموردين وغرف التجارة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تزويد الشركات الاستثمارية بالمعلومات الضرورية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية التوطن بالخارج[2].

2.1.2 نظريات التنمية الاقتصادية والنموالإقتصادي:

1 تشمل الأدوات الجزئية القدرات الاقتصادية والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، أما الأدوات الكلية فتمثل السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

1 عمارة زودة، "محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة٬ كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة منتوري, قسنطينة, 2008, ص 119، 120.

حاول غالبية المفكرين الاقتصاديين من خلال المدارس التي أسسوها – من أدم سميث إلى كينز– تحديد ملامح التنمية الإقتصادية عن طريق الوصول إلى القوى الدافعة للنموالاقتصادي، وقد جاءت أفكارهم متأثرة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت عصرهم.

أ) فكر التجاريين والطبيعيين في النموالاقتصادي

–التجاريون (**القرن 16 و17**): اعتبر التجاريون أن التجارة هي المصدر الأساسي لتحقيق النمو، وقد ركزوا اهتمامهم على حجم الناتج الكلي بدلا من الاهتمام بالناتج الفردي، ولهذا كان نموالاقتصاد حسب رأي التجاريين ليس متعلقا برفاهية أفراده وإنما بقوة المجتمع بين المجتمعات الأخرى ولما كانت المعادن النفيسة أساسا للثروة والتجارة الخارجية هي مصدر هذه الثروة، كان يجب الاهتمام بها عن طريق تشجيع الصناعة بواسطة استيراد المواد الأولية الرخيصة وفرض الضرائب الجمركية على السلع الصناعية خاصة الكمالية والتركيز على زيادة السكان مع تخفيض الأجور، لأن ذلك سيرفع الناتج الكلي وهذا كله من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي سيؤدي إلى رخاء المجتمع.

– الطبيعيون (**النصف الأول من القرن 18**):

أتى (knight) مؤسس مذهب الطبيعيين بالتحليل الذي ينص على أن الثروة تنشأ من الإنتاج، وقد ركز اهتمامه على القطاع الزراعي باعتباره القطاع المنتج الوحيد في المجتمع، بحيث تعتبر الأرض أم كل إنتاج. واعتمد الطبيعيون في نموالناتج الوطني على معدل تكوين رأس المال الذي يأتي من الفائض في القطاع الزراعي فإذا حدث وأن تم توزيع هذا الفائض على الطبقات المستهلكة (طبقة الملاك وطبقة الصناع) فإن إعادة استثمار هذا الفائض ستقل ومن ثم سينخفض الناتج الوطني وعلى هذا الأساس حرص الطبيعيون على ما يلي:

- استعمال الوسائل الفنية وتخفيض الضرائب على القطاع الزراعي.
- تخفيض معدل الفائدة.

- إزالة القيود والضرائب الجمركية على التجارة الداخلية والخارجية استنادا إلى مقولة " دعه يعمل دعه يمر".
- نظام الحرية الاقتصادية والمنافسة مع مطالبة الدولة بصيانة الحقوق الطبيعية لأفراد المجتمع.
- الاهتمام بالسوق الداخلية أكثر من السوق الخارجية.
- زيادة الناتج الفردي الحقيقي والاهتمام بحجم الناتج الكلي، ومنه فإن الزيادة السكانية يجب أن تتماشى مع الزيادة في الناتج الزراعي.

ب) التحليل الكلاسيكي:

-تحليل آدم سميث:

برز هذا المذهب جليا من خلال كتاب **(A.Smith)** دراسة في طبيعة أومسببات ثروات الأمم"، والذي صدر لأول مرة عام 1776، حيث كان مهتما بمشكلة التنمية الاقتصادية وكان هدفه هوالتعرف على كيفية حدوث النموالاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعوقه وتقف في طريقه وتقسيم العمل حسب ادم سميث هوالأساس لرفع الإنتاجية، ومن هنا يؤكد على ضرورة التراكم الرأسمالي من اجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثمة زيادة نصيب الفرد من الدخل.

ويعتمد التراكم الرأسمالي على رغبة الأفراد في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من اجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى التراكم الرأسمالي فانه يوجد قيد أخر على تقسيم العمل حسب ادم سميث هوحجم السوق، فعندما يكون السوق ضيقا يكون الطلب غير كافي لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير وينتج عن تزايد الدخول توسيع حجوم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع .

ويرى ادم سميث انه حين تبدأ عملية التنمية فإنها متجددة ذاتيا، ففي ظل بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فان تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عن زيادة الادخار والاستثمار .

غير أن ادم سميث يرى انه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للتنمية، أي انه توجد قيود توقف هذه العملية، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، وهذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة إلى الدول الأخرى .

إن العامل الذي يوقف عملية النموفي النهاية هوقدرة الموارد الطبيعية – رأي ادم سميث – فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونموالسكان فانه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد .

تحليل دافيد ريكاردو:

ولقد قام **دافيد ريكاردو**"1772-1823" بتوضيح كيفية ظهور وانتشار الركود في النهاية في كافة الاقتصاديات، وتوجد ثلاث جماعات اقتصادية رئيسية في نموذج ريكاردوللتنمية، وهذه الجماعات هي الرأسماليون، العمال وأصحاب الأراضي .

يوجه الرأسماليون عملية التنمية عن طريق الادخار من أرباحهم ويستمرون في الادخار ومن ثم في تراكم رأس المال، ويعتمد حجم قوة العمل على مستوى الأجور، ذلك انه يوجد طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان العاملون عن الزيادة أوالنقصان،أما **العمال** فلا يمتلكون أي وسائل إنتاجية بل يستخدمون تلك الوسائل المقدمة من طرف الرأسماليين، أما فيما يخص ملاك الأراضي فهم الذين يمتلكون حجم الأراضي الثابتة المتاحة ويستطيعون تقاضي الريع مقابل استخدامها، والريع

تستخدم فيه كمية معينة من العمل ومن رأس المال يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض وقيمة النتاج الذي يمكن الحصول عليه .

ومن جهة أخرى يرى ريكاردوانه حين يأخذ الرأسماليون فرصا كاملة للبحث عن الأرباح فان اليد الخفية لجهاز الثمن هي التي تعمل على توزيع الموارد المتاحة بكفاءة، ومن ثمة الوصول إلى حالة الركود إلى أقصى حد ممكن، ويجدر بالذكر هنا أن "**جون ستوارت ميل**" يرى انه عندما يصل الاقتصاد إلى حالة السكون أوالركود يكون في وضع ينطوي بصفة عامة على تقدم كبير على الأحوال التي سادت عصره .

وما يلاحظ هوفشل الاقتصاديين الكلاسيك في التنبؤ عن مدى انتشار وقوة الثورة التكنولوجية التي اكتسحت الأجزاء الأكثر تقدما في العالم في أواخر القرن 18 و19، فالتقدم التكنولوجي كان أكثر من كاف للتغلب على أثار تناقص الغلة التي شغلت جزءا هاما من تفكير الاقتصاديين الكلاسيك.

ج) **التحليل النيوكلاسيكي**:

لقد اعتبر أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيا ويعتمد أكثر ما يعتمد على عوامل غير اقتصادية، وقد قام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية التراكم الرأسمالي وجعلوه أكثر انطباقا في القرن19 و20، ويرى النيوكلاسيك أن الرأسماليين يقومون بطريقة أوتوماتيكية بإعادة استثمار معظم دخولهم طالما أن معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلا، وبالنسبة لهم ليس من الضروري أن يكون المدخر هوالمستثمر، ويجمع سوق رأس المال مابين المدخرين والمستثمرين، حيث يعمل على تحقيق التنسيق بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية والمعروض منها، والثمن الذي يقوم بهذه الوظيفة هومعدل الفائدة، ذلك لأنه افترض أن كمية المدخرات تعتمد على معدل الفائدة بحيث توجد علاقة طردية بينهما، ويلعب معدل الفائدة كذلك دورا أساسيا في تحديد الاستثمار.

لقد رفض معظم الكتاب النيوكلاسيك قبول فكرة سيادة حالة السكون أوالركود، ووافقوا على تأكيد (Alfred MARSHAL) بأنه لا يوجد سبب جوهري يؤدي للاعتقاد باقتراب حالة السكون أوالركود، وأسس هؤلاء فكرتهم على عاملين اثنين هامين:

يتعلق الأول بالتقدم التكنولوجي والثاني بمرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية.

ولقد قدم مارشال فكرة **الوفورات الخارجية** لكي تصور هذه التداخلات والتشابكات، وهي تلك الزيادة في احتمالات الربح لصناعة معينة والمترتبة على نشاط اقتصادي خارج نطاق الصناعة ذاتها

وقد أكد النيوكلاسيك على أن التنمية لا تنطوي على مجموعة من العلاقات البسيطة بين عدد قليل من المتغيرات التجميعية، ويحصل عن كل ذلك نموإضافي هام في الاقتصاد الوطني ككل، كما اعتبروا أن المنافسة الحرة هي السياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية.

وبصورة عامة يمكن القول أن التنمية في النموذج النيوكلاسيكي تأخذ مكانها في خطوات بسيطة مستمرة في غالب الأحيان، وكذلك في ظل مستوى عدم التأكد من المستوى الوطني في حدوده الدنيا، هذا فضلا عن توافر إطار اقتصادي منسق لعملية التنمية .

د) تحليل ماركس والماركسيين:

اعتبر ماركس وتابعوه أن نظرية النموالتقليدية تافهة، ففي رأي ماركس أن العوامل التي قدمتها نظرية التنمية التقليدية لتفسير أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية مثل انعدام التقدم أوالافتقار إلى الموارد الطبيعية، ما هي إلا الأسباب الظاهرية لهذه المشاكل، وللتعرف على أسباب المشاكل حسب رأيهم يجب دراسة طبيعة النظام الاقتصادي الذي يأخذ الإنتاج مكانه في ظله .

ويجدر بالذكر هنا أن الصورة التي رسمناها حتى الآن عن أراء ماركس وتابعيه تقدم تقريرا مختصرا جدا عن التفسير المادي للتاريخ الذي قدمه ماركس.

إن النظام الاجتماعي الذي ركز عليه ماركس اهتمامه هوبالطبع النظام الرأسمالي، وفي رأيه فان هذا النظام يحتوي على كل أنواع التناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل وتجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة[1].

وحسب النموذج الماركسي فان عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع هوالسبب الجوهري وراء انهيار النظام الرأسمالي، ويرى ماركس أن البطالة التكنولوجية التي يتمخض عنها التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة، فيطرد العمال مباشرة من العمل نتيجة إدخال آلات جديدة .

ويحتوي النموذج الماركسي من وجهة نظر المنطق الاقتصادي على الكثير من النقائص والتناقضات، فمثلا تقف خبرة قرن وربع القرن من الزمن ضد تحليل ماركس عن الطبيعة المتناقضة للتقدم التكنولوجي، فلم تمثل البطالة الفنية أوالتكنولوجية إلا مشاكل مؤقتة، وبصفة عامة لم تحدث هذه البطالة على نطاق واسع، فضلا عن ذلك فان مستويات الأجور في الدول المتقدمة اكبر بكثير من مستوى الكفاف الذي يبدوأن ماركس كان يتحدث عنه، كذلك فان تحليل ماركس للدورات الاقتصادية هوأيضا غير كاف، فماركس كان مقتنعا بفكرة إمكانية حدوث قصور مزمن في الطلب الكلي على السلع والخدمات، غير أن مناقشته لهذه المسالة كانت بمثابة تأكيد على إمكانية حدوث القصور المزمن ولم تكن تفسيرا لسبب حدوثه .

هـ) **تحليل شومبيتر**: حاول أن يسد الفجوة القائمة بين أراء ماركس وأراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، ولم يكن شومبيتر مقتنعا بان عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية منسقة كما صورها النيوكلاسيك، فيرى انه رغم أن النموبأخذ مكانه في بعض المجالات بطريقة تدريجية إلا أن النموفي هذه المجالات ليس هوالذي يترتب عليه الاختراق إلى مستويات معيشية أعلى بكثير من المستويات السائدة.[2]

1 - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية, "مفهومها،نظرياتها،سياساتها"،الدار الجامعية،2000،الإسكندرية مصر، ص83

2 - محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي, مرجع سابق، ص92.

تتشابه نظرة شومبيتر كثيرا مع أراء ماركس في تأكيد الطبيعة الديناميكية غير المنسقة لعملية التنمية، وقد استخدم شومبيتر أفكار وأدوات التحليل الاقتصادي التي قدمها النيوكلاسيك عوضا عن الأفكار والمفاهيم الماركسية, حيث يأخذ النمو مكانه في الاقتصاد الوطني بطريقة غير منسقة وغير منظمة، تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالأعمال على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد.

يعتبر شومبيتر التنظيم هوالمفتاح لعملية التنمية ويقوم المنظم بإدخال عدة صور للابتكارات كتقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية، وإدخال سلع جديدة للمجالات القائمة .

وقد ذهب شومبيتر إلى ابعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون، فيحصل المنظمون في نموذج شومبيتر على الأرصدة التي يحتاجونها لتمويل ابتكاراتهم من البنوك التي تخلق الائتمان .

وقد كان شومبيتر متشائما من مستقبل النظام الرأسمالي وذلك للأسباب التالية:[1]

- إن الابتكارات قد بدأت في التحول من كونها نشاطا شخصيا لتصبح نشاطا روتينيا غير شخصي يجري داخل بيروقراطية المشروعات الكبرى .
- إن نمومؤسسات الأعمال الكبرى قد اضعف الهياكل الأساسية للرأسمالية مثل الملكية الخاصة وحرية التعاقد .
- تناقص مقدرة رجال الأعمال الصناعيين على الإمساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية مما يضعف من قدرتهم على المحافظة على ولاء العمال ومن ثمة يفتح الطريق أمام ظهور الاشتراكية آخر الأمر.

لقد تمثلت مساهمة شومبيتر الأساسية في نظرية التنمية في تأكيده على أهمية دور المنظم ومن ثمة فلا بد من توفر الأشخاص الذين يستطيعون قيادة هذه العملية، ويقدم مساهمة هامة أخرى تتمثل في تحليله لعملية التنمية في ظل التمويل عن طريق التضخم.

---

1 - محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي, مرجع سابق، ص98-100

ومما يعاب عليه هوانه لم يعط الوزن الكافي للمشاكل التي تنجم عن تزايد الاستثمار عن هذا الطريق لفترة طويلة،وكذلك إن دراسته تبين أن النظام الرأسمالي قد تغير منذ القرن الثامن عشر 18، غير أن تنبؤاته المتعلقة بنهاية الرأسمالية ليست مبنية على أسس قوية .

و). **تحليل كينز**:

لقد ذكرنا سابقا انه لا يوجد احتمال لظهور بطالة في الأجل الطويل في الاقتصاديات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فرغم موافقة الكتاب التقليديون على وجود احتمال ظهور بطالة عامة خلال الأجل القصير، غير أنهم قد اعتقدوا انه توجد قوى قوية تؤكد سيادة العمالة الكاملة أوالتوظيف الكامل في ظل الأجل الطويل، ومن ثم فقد ادخلوا افتراضا في تحليلهم تستبعد بموجبه إمكانية ظهور البطالة ويؤكد سيادة الكاملة،ولم يرفض هذا الافتراض إلا بعد أزمة الكساد العالمي 1929، وفي عام 1936 قدم كينز نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية .

ويعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل الوطني على نفس العوامل التي يعتمد عليها في نموذج النيوكلاسيك أي على معدلات العائد على الزيادات الاستثمارية المتتالية من ناحية ومعدل الفائدة من ناحية أخرى .

غير انه في نموذج كينز لا يتحدد مستوى الادخار بنفس الطريقة التي يتحدد بها في نموذج النيوكلاسيك، فقد اعتبر كينز الادخار و الاستهلاك دالة في الدخل فقط.[1]

$$R=C+S$$

ويعتبر الطلب الفعال في نظر كينز المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل الوطني وحجم العمالة، كما انه يشمل على الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد كذلك

1- محمد عبد العزيز عجمية،د.محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص99،98، 100

على الميل الحدي للاستهلاك **(PMC)**، فكلما ارتفع الدخل**ΔY**،ارتفع الاستهلاك **ΔC** ولكن نسبة الارتفاع في الاستهلاك ستكون اقل من نسبة الارتفاع في الدخل أي:**ΔC<ΔY** وهوما يسمى بالميل الحدي للاستهلاك ويمكن تلخيص ما سبق كما يلي:

$$C=f(Y) ،\Delta C<\Delta Y, PMC=dC/dY, 0<PMC<1$$

وحسب كينز إذا حدث ركود في الاستثمار فلابد أن يرفع المجتمع من الميل الحدي للاستهلاك، لان ذلك يعمل على زيادة الإنتاج والعمالة وبالتالي زيادة الدخل الوطني بنسبة اكبر من الزيادة في الاستهلاك نتيجة لفعل المضاعف، والمضاعف لا يعني أن الزيادة في الإنفاق سوف تعمل على زيادة الدخل بنسبة اكبر من هذه الزيادة في الإنفاق ويعتمد ذلك على مقدار الميل الحدي للادخار **PME** حيث أن المضاعف هومقلوب الميل الحدي للادخار ونكتب:

$$K=1/PME=1/1-PMC , PME=1-PMC .$$

وبالتالي كلما كان الميل الحدي للادخار صغيرا كان المضاعف كبيرا.

يوجد عنصر أساسي يؤثر على الطلب الفعال هوالاستثمار وهذا الأخير يعتمد على عنصرين هما سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

فمع انخفاض سعر الفائدة يرتفع الاقتراض من اجل الاستثمار ولكن ذلك لن يحدث إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال تتناقص بمعدل أسرع من الانخفاض في سعر الفائدة، كما تحتل دالة الاستثمار مكانا هاما في نظريته، حيث أن أي نقص في الاستثمار الخاص لابد وأن يكمل بالاستثمار العام أي الحكومي،بمعنى أن النقص في الطلب الفعال الناتج عن النقص في الاستثمار الخاص سوف يخلف فجوة انكماشية وهذه الأخيرة لابد وأن تقفل بواسطة الاستثمار الحكومي لكي يحافظ المجتمع على مستوى النموعند العمالة الكاملة،وهذا الاستثمار سوف يكون له اثر على زيادة الدخل عن طريق المضاعف،إلا أن كينز في الوقت ذاته يحذر من أن يؤدي الاستثمار الحكومي إلى

رفع سعر الفائدة أوإضعاف فرص الاستثمار الخاص، بل على الحكومة أن تسلك في استثماراتها مسلكا يساهم في زيادة الثقة لدى المستثمرين في القطاع الخاص ولا يجب أن تدخل كمنافس لهذا القطاع .

كما نادى كينز إلى إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة على عكس الكلاسيك، وحجة كينز في ذلك هي أن الطبقات الفقيرة بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك،ومن ثمة فان زيادة دخول هذه الطبقة عن طريق إعادة توزيع الدخل سوف تعمل على زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع وبالتالي زيادة الطلب،وطالب كينز بتحقيق ذلك عن طريق الأخذ بمبدأ الضرائب التصاعدي بالإضافة إلى تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع .

ز) نموذج هارود – دومار: يركز في النموذج على الدور المزدوج الذي يقوم به **الاستثمار**, حيث أن زيادة الطلب من جهة ستخلق طلبا فعالا، فباعتباره جزء من الإنفاق الكلي للمجتمع فان زيادته ستؤدي حتما إلى زيادة الطلب الفعال،ومن جهة أخرى فان الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني أي الزيادة في عرض السلع والخدمات .

ويمكن تلخيص أهم الفرضيات التي جاء بها هذا النموذج فيما يلي:

- الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني بمعنى أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت وبالتالي الميل الحدي للادخار يعتبر ثابتا أيضا أي:

$$PMC=\alpha \text{ , } PME=\beta \text{ , } \alpha+\beta=1$$

- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار .
- ثبات معامل رأس المال أي النسبة بين رأس المال والدخل أي: $CC = K/Y = \delta$
- ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هوالدخل الحقيقي .
- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار .

- نفترض أننا في اقتصاد مغلق في حالة عدم وجود تجارة خارجية وعدم تدخل القطاع الحكومي, فان معدل نموالدخل الوطني الذي يحافظ على مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج يمكن تحديده كما يلي:

دالة الدخل **1** .... **Y=C+I**

دالة الاستهلاك **2**.................**C=*f*(Y)**

الميل الحدي للاستهلاك **PM=C'=*f*(Y)'= dC/Dy**

دالة الادخار **S=g(Y)**

الميل الحدي للادخار **PME=S'=g(Y)'=dS/dY**

لنفترض أننا في مرحلة التشغيل الكامل أي العمالة الكاملة ولنرمز للدخل الوطني في هذه الحالة بـ:**Y*** فيصبح الادخار: **S*=g(Y*)........................3**

وللحفاظ على مستوى العمالة كاملة فلابد من القيام باستثمارات **(I*)** تتساوى مع الادخار **(S*)** ولتحديد تأثير الاستثمار **I*** على القدرة الإنتاجية للاقتصاد نستخدم دالة الإنتاج المبسطة حيث:

Y*=K(PC)................4

حيث: **K** رأس المال.

PC تعبر عن إنتاجية رأس المال للاقتصاد ككل.

وبما أن النموذج يفترض ثبات إنتاجية رأس المال فان التغير في الدخل الوطني يتم عن طريق التغير في رأس المال أي باستثمارات جديدة ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

ΔY*=ΔK(PC)...................................5

وبتعويض المعادلة **5** في المعادلة **4** نجد:

ΔY*=I*(PC).......................................6

وحيث أن:

I*=S*=Y*(dS/dY)................................7

وبتعويض المعادلة **7** في المعادلة **6** نجد:

ΔY*=Y*(PC).(dS/dY)..............................8

وبقسمة طرفي المعادلة **8** على **Y*** نجد:

ΔY*/Y*=(PC).(dS/dY)

وتعني هذه المعادلة أن معدل نموالدخل الوطني يساوي الميل الحدي للادخار مضروبا في إنتاجية رأس المال.

3.1.2 نظرية الإستثمار في رأس المال البشري[1]:

حظي دور التعليم والتدريب في التنمية الإقتصادية منذ القدم باهتمام المفكرين الإقتصاديين. ونجد القرآن والسنة النبوية الشريفة وعلماء الإسلام ركزوا على التعليم كما يستدل من الآية الكريمة (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون. صدق الله العظيم) والقول الومأثور (أطلب العلم ولوفي الصين).

وفي الفكر الإقتصادي المعاصر, نجد اهتمام المدرسة التجارية في القرن السادس عشر والذي ركز على التعليم, حيث اعتبر التعليم من أهم العوامل المساعدة على زيادة الأنتاجية التي تؤدي إلى زيادة ثروة الأمة, حيث كانت فكرتهم تتمحور حول ضرورة زيادة ثروة الأمة, وأن الثروة تتمثل باكتناز المعادن النفيسة. ولهذا فقد اعتبر الفرنسي (COLBERT) بأن التعليم من أهم العوامل المساعدة على زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة ثروة الأمة.

ولذلك فقد قام بتشجيع العلم والمعرفة من خلال تأسيس المراكز العلمية وتشجيع الإختراعات والبحوث العلمية واستقطاب الأذمغة من الخارج وكذلك منح الجوائز لهم.

ومعلوم أن ذخل الشخص المتعلم أكبر من ذخل غير المتعلم, ولكي يكون الإستثمار مجديا لابد أن يكون العائد من الإستثمار أكبر من التكاليف.

ويرى آدم سميث بأن التعليم عامل أساسي في زيادة الرفاه الإقتصادي للمجتمع من خلال مساهمته في زيادة الأنتاجية للعامل. فالتعليم يزود العامل بالخبرات والمهارات, كما أن التعليم يساهم

---

1 مدحت القريش, , "قتصاديات العمل",ط. دار وائل للنشر والتوزيع, عمان,2007 , ص ص: 170–173, (نقلا عن جميل الجالودي, "محاضرات في اقتصاديات العمل", مطبوعة موجهة لطلبة كلية التخطيط والإدارة, جامعة البلقاء التطبيقية, عمان)

في زيادة الوعي الإجتماعي والحفاظ على الوضع السياسي في المجتمع والثروة عند آدم سميث هي مقدار ما يملكه المجتمع من قدرة على الإنتاج وكلما زاد الإنتاج زادت ثروة المجتمع.

ويعتبر (Alfred Marschall) الشخص الذي مهد إلى نقل التعليم من كونه عامل خارجي في النموالإقتصادي إلى اعتباره عاملا من العوامل المباشرة التي تذخل في العملية الإنتاجية وتؤدي إلى زيادة النموالإقتصادي. وقد تزايد الإهتمام النظري بدور التعليم من قبل العديد من المهتمين بالإقتصاد من أجل تبرير الزيادة الهائلة في حجم النفقات التعليمية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

وقد نجم عن هذا الإهتمام ظهور نظرية رأس المال البشري والتي تعتبر الإنفاق على التربية والتعليم استثمار يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم, وبالتالي إلى زيادة ذخله ورفع مستوى معيشته, وهذه النظرية تعود إلى الإقتصادي Shaultzفي عام 1961.

وظهرت كذلك نظرية ما يعرف بالعامل المتبقى في النمومن خلال دالة الإنتاج:

(.. .. Q= f(k.l, حيث أن Q هي الإنتاج وk رأس المال وl العمل وأن f هي دالة.

وبموجب هذه النظرية فإن الزيادة في الإنتاجيةتعود إلى رأس المال والعمل وكذلك إلى عوامل أحرى منها الإنفاق على التعليم والصحة وهذه العوامل تسمى العامل المتبقى, حيث أنها تقيس أثر الامل المتبقى على النمووالتي تفسر مدى مساهمة التعليم في النموالإقتصادي على المستوى الكلي. إن هذه النظرية تعتمد نفس المنطق الذي تستند إليه نظرية رأس المال البشري بخصوص دور التعليم في التنمية الإقتصادية.

فالفرق بين نظرية العامل المتلقى ونظرية رأس المال البشري هوأن الأولى هي على المستوى الكلي والثانية على مستوى الفرد.

ويرى (Denison) صاحب هذه النظرية(نظرية العامل المتبقى) أن للتربية والتعليم أثرا مباشرا وآخر غير مباشر في زيادة الإنتاجية. فهويعتقد أن التربية تحسن من تأدية الأفراد العاملين بشكل مباشر عن طريق تنمية معارفهم ومهاراتهم, وبصورة غير مباشرة بسبب أن تقدم المعرفة يؤدي بدوره إلى تطور المستوى التكنولوجي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية. وقد توصل دنيسون في دراسته لمصادر النموالإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1929-1959) إلى أن 43 بالمائة من النموالإقتادي يعزى إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة للتربية والتعليم.

لكن النظريات الحديثة, حيب آراء جميع الإقتصاديين وخصوصا الذين قاموا بدراسات ميدانية, كلها انتقدت ما توصل إليه الكتاب السابقون حول الإنفاق على التعليم. فقد توصل Fisher من خلال دراسته في عام 1994 إلى مايلي:

1. أن الإختلافات في مستويات الكسب المرتبطة بمستوى التعبيم الشخصي كبيرة.
2. يتأثر مستوى الكسب المرتبط مع المستوى التعليمي بعدة عوامل مثل المستوى الإجتماعي والجنس والعرق...إلخ,

3. ينبغي إضافة سن العامل ومدة العمل لتفسير جزء من الإختلافات في مستوى الكسب. إذ أن الإستثمار في التعليم طويل المدى لا يتحقق مردوده إلا بعد فترة من الزمن, وكلما زاد عمر الإنسان قل الإنفاق على التغليم,

كما قام (Yorgenson & Grilliches) دراسة ميدانية عام 1967 وتوصلا إلى أن العامل المتبقى ربما كان مرده عدم الدقة في القياس لمدخلات الإنتاج, وأن التأثير غير المباشر لتقدم المعرفة على التقدم الإقتصادي لا وجود له, أي أنهم يرفضون نظرية العامل المتبقى.

وقد وجدت احدى الدراسات بأن تأثير نفقات التعليم على النموالإقتصادي قليل جدا, وعلى العكس من ذلك وجدت بأن أثر الناتج القومي على نفقات التعليم كان قويا جدا, حيث أن الناتج

القومي يوزع على التعليم وعلى الصحة والدفاع...إلخ. فكلما زاد الناتج الوطني زاد الإنفاق على التعليم.

وجاءت نظرية المواقف لـ (حينتس) والتي تنص على أن المدرسة تحسن من إنتاجية الفرد لا بما تقدمه من معرفة ل بما تنمي من سلوك ومواقف تحظى بتقدير الموسسات الإنتاجية وتتمثل هذه المواقف بالإمتثال والطاعة والقبول بالعمل ذاخل مجموعة خاضعة للنظام التسلسلي حيث يجد كل فرد فيه مكانه.

وهناك أيضا نظرية المنافسة من أجل الإستخدام والتي تؤكد بأن الإنتاجية هي خاصية تتعلق بلوظائف لا بالعاملين, أي أن الأفراد يتنافسون على الوظائف الأكثر إنتاجية والأعلى أجرا لذا فإنه لا يعترف بحملة الشهادات بالأولوية إلا بمقدار ما يعتبرهم أصحاب الأعمال قادرين أكثر من غيرهم على التكيف مع شروط الوظيفة.

2 . 2 مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية:

أثبثت مجمل الدراسات على الدور الإيجابي الذي تلعبه بالنسبة للدول المضيفة, فإلى جانب أثارها الإيجابية المباشرة وغير المباشرة على التجارة الخارجية, الإستثمار المحلي, الإنتاجية وأنظمة التسيير والإدارة والعمالة, تساهم في التنمية البشرية التي لا تتحقق التنمية الإقتصادية بدونها نظرا للأهمية البالغة لرأس المال البشري فيها. إلا أن الواقع العملي لهذه الإستثمارات أفرز مجموعة من السلبيات أثرت على الدول المضيفة.

1.2.2أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية:

تعتبر التربية, التكوين والعناصر المرتبطة بها من بينها الأجور آليات أساسية تساهم من خلالها الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تراكم رأس المال البشري.فحسب BlomstromوKokko[1] " لا تتم عملية نقل التكنولوجيا ما بين الشركات المتعددة الجنسيات وفروعهاعن طريق الآلات, العتاد, براءات الإختراع وتحويل المسيرين والتقنيين, ولكن عن طرق تكوين المستحدمين المحليين لهذه الفروع أيضا. ويشمل هذا التكوين أغلب مستويات الشغل, من أبسط الأشغال إلى التقنيين والمسيرين مرورا بالمراقبين".

كما أكد نفس الكاتبان على الأهمية النسبية للشركات المتعددة الجنيات في التغليم العالي في مقالة لهما[2]" رغم الدور الهامشي للشركات المتعددة الجنسيات في التعليم الإبتدائي والتنوي, يمكن أن يكون للإستثمارات الأجنبية النمباشرة تأثيرا واضحا على التعليم العالي في الدول المضيفة. ويكون

---

1 - Karim Khaddoudj, L'impact des investissements directs étrangers (IDE) sur la croissance de l'économie marocaine, VII ème Journées Internationales d'études Jean Monnet , Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Mohammed V Souissi, Du ' au 5 Juin 2008, Rabat ,

نقلا عن:

OCDE, 2002, L'investissement direct étranger au service du développement:optimiser les avantages minimiser les couts, Paris.

2 M.BLOMSTROM & A.KOKKO, Op. Cit, P.29

الأثر الأكثر احتمالا من ناحية الطلب المؤهل من طرف الشركات المتعددة الجنسيات التي تشجع الحكومات على الإستثمار في التربية والتعليم العالي".

وفي نفس السياق, أشارت منظمة التجارة والتنمية الإقتصادية على أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية الكفاءات وخاصة وأن بعض العلوم لا يمكن نقلها كتابيا. وتتمثل الطريقة الأحسن لنقل العلوم في التجربة " إضافة إلى صعوبة تبادل العلوم الضمنية على مسافات بعيدة, فإن أحسن وسيلة لاقتناء العلوم من طرف الدول النامية هي تلك المتضمنة في العملية الإنتاجية للدول المتقدمة من خلال تواجد المؤسسات الأجنبية في الإقتصاد الوطني"[1]

ومن خلال دراسة نشرها[2] (Haddad Harrisson) سنة 1993, بين من خلال حالة المغرب (إحدى الدول محل الدراسة) أن الأجور الدفوعة من طرف فروع الشركات الأجنبية تفوق تلك التي تدفعها المؤسسات المحلية بـ 70 بالمائة.

2.2.2 اثرها على تطوير التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى النموالاقتصادي، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين، فتدفقاتها تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس، كما يعتبر كل متغير محفزا للأخر، فعند قيام الدولة المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفقها إلى تلك الدول، وان وجود المزيد من تدفقاتها

1 Karim Khaddoudj, op cit p 6

نقلا عن:

OCDE, 2002, Linvestissement direct étranger au service du développement:optimiser les avantages minimiser les couts, Paris.

2 Karim Khaddoudj/ L'impact des investissements directs étrangers (IDE) sur la croissance de l'économie marocaine , VII ème Journées Internationales d'études Jean Monnet , Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Mohammed V Souissi, Du ' au 5 Juin 2008, Rabat ,:

نقلا عن:

Haddad, M , and Harisson, A ; 1993, « Are there Positive Spillovers from foreign investment ? Evidence from Panel Data for Morocco, Journal of Development Economics, 42, pp . 727-738.

يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لاتوجد في السوق المحلية أوذات نوعية اقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية. إضافة إلى أثرها على ميزان المدفوعات.

أ) أثرها على االصادرات:

اختلف المفكرون الإقتصاديون بخوصص أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات, إذ خلصت دراساسة (Bergsten ,Horst Morgen) سنة 1978 إلى وجود ارتباط إيجابي ما بين المستويات الضعيفة للإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الأمريكية, في حين عرفت المستويات المرتفعة للإستثمار اتباط ضعيف نسبيا للصادرات[1].

لاختبار تأثير الإستمارات لأجبية على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

-الأثر المباشر:

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام، وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى خارج، وبالتالي تغيير الإستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النموالاقتصادي[2].

-الأثر غير المباشر:

إن تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجيا للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

1 Robert E BALDWIN, LES EFFETS DES ÉCHANGES ET DE L'INVESTISSEMENT DIRECT INTERNATIONAL SUR L'EMPLOI ET LES SALAIRES RELATIFS, Revue économique de l'OCDE, no 23, 1994, p :34

2 M.BLOMSTROM & A.KOKKO, Op. Cit, PP.23 -24

- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية، وهذا في إطار المشروعات المشتركة لان الشركات المحلية لاتستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم الخدمات مابعده، وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل أراضيها.

ولقد ارجع تقرير الاونكتاد لسنة 2009 ارتفاع نموالصادرات العالمية إلى ارتباط هذه الأخيرة بالشركات متعددة الجنسية، وأكد هذا التقرير آن الشركات متعددة الجنسية تؤدي دورا بالغ الأهمية في الصادرات العالمية باعتبارها تستحوذ على أكثر من ثلث مجموع الصادرات من السلع والخدمات .[1].

أما دراسة (Harrison& Aitkon) سنة 1997 فتضمنت دراسة وتقدير الآثار غير المباشرة لنشاطات الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية على الصادرات، وقد تم دراسة عينة من 2104 شركة معملية في المكسيك في الفترة الممتدة من 1986-1990، وبينت آن الشركات المحلية ترفع من صادراتها إذا كان هناك منافسة مع الشركات الأجنبية، فيما أقرت دراسة (Menegaldo & Moustier) عام 2002 حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط عام 1985-1997 على وجود علاقة طويل الأمد بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات والواردات .

بينما أوضحت دراسة (Mainguyet & Rugruff) عام 2003 على المجر دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المبادلات الخارجية، ففي عام 1993، استطاعت الشركات التي لها راس مال خارجي كان لها النصيب الأوفر في الصادرات المجرية وتطور في النصف الثاني من التسعينات ووصلت عام 1998 إلى 85.9% من صادرات المجر[2] .

1 M.BLOMSTROM & A.KOKKO, Op. Cit, P.24

2 M.Alaya, « investissement direct étranger et croissance économique: une estimation à partir d'un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée », centre d'economie de développement (CED), Université Montesquieu – Bordeau IV, France, 2005, P.04.

ب) أثار الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

-الآثار الإيجابية:

بالرغم من بعض الآثار السلبية التي يحققها الإستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين مدفوعات الدول المضيفة، إلا أن هناك بعض الآثار الإيجابية التي تتحقق من وراء تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب ما توصل إليه (Roberston, سنة 1971, منها:[1]

- قيام المؤسسات الأجنبية المستثمرة بإنشاء وحدات إنتاجية محلية لإحلال الواردات، فإن ذلك يغني الدول المضيفة عن تخفيض نفقاتها بالعملة الصعبة لأجل استيراد سلع كانت سابقا لا تستطيع إنتاجها محليا بسبب افتقادها لمتطلبات ذلك، أوحتى في حالة قدرتها على إنتاج تلك السلع، لكن بتكلفة مرتفعة، وهومايؤدي إلى اقتصاد في العملة الأجنبية، ومنه يكون له اثر ايجابي على ميزان المدفوعات وتخفيف مشكلة قلة النقد الأجنبي.

- استهدف الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجه نحوالتصدير يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة من السلع والخدمات إلى الخارج، وبالتالي الحصول على موارد من العملة الصعبة وهومايؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

- قيام الشركات الأجنبية ببيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة المحلية (الوطنية) التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية.

- قيام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة داخل الدولة المضيفة.

وعلى العموم، ولكي تتفادى البلدان المضيفة الآثار السلبية المحتملة على موازين مدفوعاتها، يجب أن تستهدف أنماط الإستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يتلاءم وتحقيق أهدافها الإستراتيجية التنموية الشاملة، مع مراعاة استخدام معيار التكلفة /العائد، وهذا لتحقيق اكبر المنافع من استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

2 -رمضان الشراح، نفس المرجع السابق، ص 35 نقلا عن:

D.Roberston, « Summary of Dissuasion in J.H Dunning, The Multinational Entreprise », New York,1997,p337.

-الآثار السلبية:

إن محاولة تحليل الأثر على ميزان مدفوعات البلد المضيف، تستوجب تقييم الموارد الداخلة إلى الموارد الخارجة كنتيجة مباشرة أوغير مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر في المديين القصير والطويل، مع حساب التكلفة البديلة، وعلى هذا الأساس، يمكن تصنيف اثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان مدفوعات الدول المضيفة إلى أثار سلبية وأثار ايجابية .

ويشير المعارضون إلى أنه في المدى المتوسط تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات أثار سلبية على ميزان المدفوعات، وذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها مايلي:

– إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات، والمصاحبة لتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لاتلبث أن تتقلب بعد فترة إلى أثار سلبية، عندما تبدأ تلك الاستثمارات بتحويل أرباحها وجانب من أصولها إلى الخارج وخير شاهد على ذلك ماحدث دول الجنوب شرق أسيا، لاسيما عقب الأزمة الأسيوية في عقد التسعينات من القرن الماضي، وما خلفته أيضا الأزمة المالية العالمية من حالة اضطراب لدى المتعاملين الأجانب وتحويل معظم أموالهم لتعويض الخسارة التي تعرضوا لها في أسواق البورصات العالمية، علاوة على ذلك فإن نشاط الشركات متعددة الجنسية يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات في حالة عدم توفر كل العناصر محليا، أوعند ارتفاع تكلفة الحصول عليها من طرف الشركات الأجنبية، وهذا مايؤدي إلى استنزاف العملة الأجنبية للدولة المضيفة.

– إن الاستثمارات الأجنبية وبسبب ماتتمتع به من روابط أمامية وخلفية ضعيفة مع الاقتصاد المحلي، فإنها تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج، مما يخلف أثار سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة وكذلك على موازين مدفوعات لتلك البلدان من خلال زيادة عجزها التجاري مع الخارج.

– تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإتباع سياسة تسعيرة للصادرات والواردات، حيث تعتمد الشركة الأم إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقة، أوأدنى من السعر المطبق عالميا، وتلجأ الشركة الأم إلى تسعير وارداتها إلى الفروع بأسعار أعلى من السعر الضرائب من دولة ذات معدات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة، أوقد تلجأ لذلك

كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودا مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دول أخرى بها قيود أقل تشددا.[1]

– قد لا تلتزم الشركات متعددة الجنسية بإعادة جزء من أرباحها التي تحققها تلك المشاريع في البلدان المضيفة، وفي هذه الحالة فإن الأثر السلبي قد يمس ميزان المدفوعات، ويزداد هذا الأثر السلبي على ميزان المدفوعات كلما كانت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة المضيفة أقل من الأرباح المحولة منها. وقد وجدت أدلة إحصائية تثبت هذا الأثر . والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): حجم الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية والمحولة إلى البلدان المتقدمة الوحدة: مليار دولار

السنة	حجم الاستثمارات الواردة	حجم الأرباح المحولة
1970	2.2	6.4
1980	5.2	24.1
متوسط 1987- 1992	28.9	16.8
1993	66.6	23.3
1994	77.9	25.4

المصدر: مفتاح صالح، " واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 106.

من خلال الجدول رقم (2), يتضح أن الأرباح المحولة إلى الخارج قد فاقت تدفقات رؤوس الأموال الواردة إلى الدول النامية في الفترة بين 1970 و1980، وذلك خلافا للفترتين (1987–1992) و(1993–1994) أين لم تمثل هذه التحويلات سوى ثلث التدفقات الواردة إلى البلدان النامية.

- إن تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدولة المضيفة، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة، فإن أي اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تعديله عن طريق تعديل سعر الصرف، وفي حالة زيادة الطلب على العرض، فإنه يتم تخفيض سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن

1 عمارة زودة، "محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر, دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة منتوري, قسنطينة, 2008 ,ص 63

صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يؤدي إلى

- تقليل الفائض الزيادة في عجز ميزان المدفوعات.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الخدمية مثل السياحة والفندقة والتجارة، يعود بالنفع الكبير على الشركات متعددة الجنسية، وذلك لارتفاع أرباح الاستثمار والتي يتم تحويلها إلى الخارج، فضلا على أن هذا المجال من النشاط لا يحتاج غلى إسهام المستثمرين إلا بقدر ضئيل من أنشطة البحث والتطوير[1].

3.2.2 التأثير على الاستثمار المحلي:

لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربطها بمعدل نموالناتج الإجمالي، ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف، وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النموالاقتصادي مما يؤثر على تدفقات الإستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة. ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرين الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى نقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحويل جزء من المدخرات المحلية إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

ونتيجة لذلك، فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد يكون له تأثير تحفيزي أومثبط للاستثمار المحلي، أوكما يطلق على تلك العلاقة بأثري التكاملية والإحلال بين الاستثمار المحلي والإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ) أثر التكاملية:

1- نديم إيهاب عز الدين، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم", المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، 1996، ص 51

يعني أثر التكاملية حسب (J.Schumpeter) أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة، وأن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الإستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس الأموال الأجنبية فقط، فمنها ينشأ التكاملي وهوما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إيذاء منافسة عالية، وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النموالاقتصادي في الدول المضيفة .

ب) **أثر الإحلال:**

يحدث ذلك حسب فكرة (J.Schumpeter) في الإستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالاستثمارات الابتكارية والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجارية عالمية، إذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا يؤدي بها إلى زوال وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل مقابل ذلك المستثمر الأجنبي محل الشركات المحلية، والذي يؤثر على معدل النموالاقتصادي في الدول المضيفة وذلك بغرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النموالاقتصادي أوتثبيط ذلك المعدل .

ويمكن للشركات متعددة الجنسية آن تحفز وتنشط الاستثمار المحلي إذا توافرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من حلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع كفاءتها، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أوالعالمية، وحسب (Caves, 1996) فإن الحوافز أوالقوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى اثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي[1].

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار أثر التكاملية والإحلال للاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة (Mayer & Agosin, 2000)

---

1 M.Alaya, Op. Cit, P.08

تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أومثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (1970 - 1995).

وخلصت تلك الدراسة إلى آن أثر التحفيز والمزاحمة اختلفت من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى. ففي آسيا وجد هناك أثر تحفيزي أوتكاملي، أما أمريكا اللاتينية فكان الأثر احلاليا، أما إفريقيا فكان الأثر محايدا أي لم يكن هناك أثر تحفيزي أومثبط وهذا حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدول[1].

4.2.2 التأثير على الإنتاجية وأنظمة التسيير والإدارة بالدول المضيفة:

إن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر على أنها مجرد آلية لجذب التدفقات التمويلية، وأنما تتعدى ذلك إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة المتمثلة في تعميق مفهوم تخفيض كلفة الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم، استزراع أنظمة الإدارة المتقدمة، النهوض بالقدرات البشرية، الارتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية، وتحسين القدرة التنافسية لتلك الاستثمارات بالدول المضيفة.

وتعتبر الإدارة أحد أهم انشغالات العديد من الدول التي تسعى إلى تحسين أداء اقتصادياتها، فالإدارة هي أحد عناصر الإنتاج التي تلعب دورا أساسيا في تحديد إنتاجية كل من مؤسسات الأعمال والاقتصاد الوطني ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزها التنافسي سواء على المستوى الوطني أوالدولي

.

وبالنسبة للدول النامية، فنجد آن الكثير منها تغيب فعالية الإدارة والتنظيم وعدم كفاءتها، عبر غياب الأساليب الحديثة للإدارة والنقص الفادح في البرامج التكوينية، هذا بالإضافة إلى مشكلات عدم توافر عناصر الإنتاج، من حيث الكم والجودة، الأمر الذي ساعد على تخلف هذه الدول عن ركب التقدم. وفي هذا السياق لا تتضمن الشركات المتعددة الجنسيات حركة لرؤوس الأموال فحسب. فباعتبارها منظمة اجتماعية ذات أهداف اقتصادية, تمثل رؤية وثقافة وتقنيات, معارف, طرق صناعة وشبكات اتصال, تتفعل مع المحيط, النظام السياسي, المؤسسات, العمال

---

1 محمد قويدري، نفس المرجع السابق ص 49.

والمستهلكين في الدول المضيفة. وبالتالي تغير التوازن الإقتصادي والإجتماعي السائد, مما من شأنه تقوية التنمية وتخفيض مستوى الفقر[1].

وعليه يمكن أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات متعددة الجنسية لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المؤسسات العامة. ويمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للإدارة والتنمية بالدول النامية في كثير من المجالات منها:

- تنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.
- العمل على تقديم وإدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادة المؤسسات الوطنية من نظيراتها الأجنبية أومتعددة الجنسية من الأساليب الإدارية الحديثة عن طريق التقليد أوالمحاكاة.
- إثارة حماس المؤسسات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع مواجهة المنافسة المترتبة عن الشركات متعددة الجنسية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تجاهل بعض جوانب الخطر الذي يحيط بالمؤسسات الوطنية والتنمية الإدارية في الدول النامية المستقبلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد يؤدي ارتفاع الأجور والحوافز التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية إلى هروب الكوادر الحالية من المؤسسات الوطنية للعمل بالأولى، بينما تظل المؤسسات الوطنية ليس فقط من نقص وهروب وهجرة الكوادر، بل أيضا تكون مطالبة بالمساواة في الأجور والحوافز وشروط العمل بين عمالها ونظرائهم في الشركات متعددة الجنسية، بالإضافة إلى ذلك نجد أن المهارات أوالمعرفة الإدارية تعتبر أحد أنواع أومكونات التكنولوجيا بمعناها الشامل، ومن هنا يجب الأخذ في الاعتبار القضايا الخاصة بالملائمة والشروط المرتبطة بنقلها وكذلك التكاليف المرتبطة بها.

1 Noomen LAHIMER. « LA CONTRIBUTION DES INVESTISSEMENTS DIRECTS ETRANGERS A LA REDUCTION DE LA PAUVRETE EN AFRIQUE SUBSAHARIENNE ». Thèse de Doctorat , soutenue le 05 Mars 2009. Université PARIS-DAUPHINE. France. 2009 .P :19

إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة يؤثر ايجابيا على الدول المستقبلية له، حتى وإن كانت متواضعة، من خلال أثار المنافسة وخلق وظائف أكثر إنتاجية، مما يسمح بتحسين فرص الدخول إلى الأسواق الدولية ويربط البلدان بشبكات الإنتاج العالمية، ومن هنا فإن هذا الاستثمار يحدد مباشرة الأداء الصناعي، وذلك باعتبار آن الشركات متعددة الجنسية والتي هي على العموم الأكثر إبداعا في قطاع نشاطها الخاص، بحيث يكون بإمكانها تحويل القدر الأكبر من التكنولوجيا بالنضر إلى الوتيرة السريعة للتقدم التقني الذي تحققه ونفور المؤسسات المبدعة من بيع تكنولوجياتها الجديدة إلى مؤسسات أخرى وبالتالي فإن الشركات متعددة الجنسية تعتبر المصدر الأساسي لراس المال، الكفاءات، القدرات التسييرية والنفوذ إلى الأسواق، نقل التكنولوجيا، تطوير الإدارة وزيادة الكفاءة والإنتاجية عن طريق رفع حدة المنافسة الأمر الذي يجعل العديد من الدول النامية تبحث عن تسريع تنميتها الصناعية من خلال الاندماج في أنظمة الإنتاج العالمية المسيرة من طرف الشركات متعددة الجنسية على غرار كل من كوريا الجنوبية، البرازيل، الأرجنتين وجنوب إفريقيا ..إلخ.

وبالأخذ بالتجربة البرازيلية، ومنذ أوسط عقد التسعينات، اعتمد السلطات البرازيلية على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمساعدة في تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي تمويل عجز ميزان المدفوعات، تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام، وتحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية

5.2.2 تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الشغل:

تباينت نتائج الدراسات التي تناولت طبيعة العلاقة ما بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة والشغل، مما صعب من تقييم مدى مساهمها في إنشاء مناصب شغل. ومنها دراسة Glickman و(1989) Woodward التي خلصت إلى تسجيل خسارة صافية في مناصب الشغل في الولايات المتحدة الأمريكية قدرت ب 274000 منصب شغل كمتوسط سنوي, أي ما يعادل 0,5% من متوسط العدد الإجمالي لمناصب الشغل في نفس السنة[1].

1 Robert E BALDWIN, op cit, p :35

وحسب التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية لسنة 2008, فإن التشغيل يقف على رأس التحديات التنموية لكافة الدول العربية(بما فيها الدول العربية محل الدراسة باستثناء تركيا) نظرا لارتفاع معدلات البطالة ولخطورة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انتشار البطالة[1]. وبالرغم مما بذل من جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لزيادة فرص العمل بالمنطقة العربية والتي أسفرت عن خلق ما يربوعلى 3 ملايين فرصه عمل جديدة سنويا، تبقى معدلات البطالة في الدول العربية أعلى عن مثيلاتها في باقي مناطق العالم وخاصة في فئة الشباب إذ يتجاوز معدل البطالة 25 في المائة. [2] وكنتيجة لأتساع الفجوة بين معدلات نموقوة العمل ومعدلات التوظيف، فمن المتوقع ان تحتاج المنطقة العربية إلى توفير أكثر من 100 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2020 لمواجهة تحدي البطالة، مما يعني مضاعفة المستوى الحالي للتشغيل، ويتطلب ذلك تحقيق معدلات نموحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط بين 6 و7 في المائة سنويا. [3]

وعلى العموم، فإن أثار الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العمالة تتخذ الصبغة المباشرة، والصبغة غير مباشرة، وكذلك فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما بالأشكال التي يتخذها الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيت آن أثاره في حالة إنشاء فرع أومؤسسة تختلف عن تلك الآثار التي تنتج في حالة اقتناء مؤسسة

1 خالد حسين, "دور الإستثمار العربي البيني والإستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل", المنتدى العربى للتنمية والتشغيل, الدوحة، 15– 16 نوفمبر, 2008

2 منظمة العمل العربية, التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحوسياسات فاعلة. (2008)

3 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.

أ) الآثار المباشرة [1]:

أظهرت الدراسات الميدانية أن العلاقة كانت موجبة ماين الإستثمار والتشغيل في الفترة من 1950 على 1973, وهي الفترة المميزة بإعادة بناء أوروبا وبالتكلفة المتدنية لليد العاملة, لكن مع تباطء النموبعد هذه الفترة أصبح من الصعب إثبات هذه العلاقة الموجبة وأصبح الإستثمارؤ الحالي يشكل خطرا على توفير مناصب الشغل نظرا للجوء أصحاب الأعمال إلى الإستثمار الإحلالي والإستثمار الذي يعمد على على التجهيزات المتطورة التي ترفع من الإنتاجية بدلا من الإستثمار الذي يرفع من الطاقة الإنتاجية ويزيد من حجم المنشأة, كم يتطلب علاوة على ذلك المزيد من العمال لتشغيله. لد أجبر التطور التقني للمسثمرين على تعويض العمال بالتجهيزات المتطورة جدا التي ترفع من تنافسية المنشآت بالإضافة إلى الإستحواذ على أكبر حصة في الأسواق[2].

تظهر الاثار المباشرة للإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات العمالة في الحالات التالية:

- حال اتجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحوقطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة، فإنه يشكل جزءا مهما من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب شغل، وبالتالي يكون الإستثمارات الأجنبية المباشرة ذوتأثير ايجابي على مستوي العمالة، وهذا ما يظهر من خلال الاستثمارات الجديدة في بعض البلدان النامية كالصين، اندنوسيا، سنغافورا وأقطاب أسيوية أخرى.
- حالة اقتناء شركة موجودة، حيث يحتمل آن يتم قرار الاستغناء الجزئي أوحتى الكلي للعمال، مما يؤثر سلبا على مستوى العمالة، وفي هذه الحالة يظهر الأثر السلبي للإستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة في اقتصاد الدولة المضيفة .
- طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الأجنبي، ففي حالة تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل، يؤدي ذلك إلى تشغيل اليد العاملة العاطلة مقارنة بحال لوتم استخدام تكنولوجيا ذات

---

1 عبد الرحمن صبري الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار، الملتقى الدولي حول "تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي، عمان، الأردن، سبتمبر 1997 ص6".

2عبد الكريم البشير وأحمد ضيف," الإستثمار في المؤسسات المصغرة وانعكاسها على التشغيل", الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والتوسطة في الدول
العربية, جامعة شلف, 17 و18 أفريل 2006. ص: 296

كثافة رأس المال، الأمر الذي يؤذي إلى تدني تشغيل اليد العاملة، وهواثر سلبي لهذا النوع من الاستثمارات على مستوى العمالة.

أما من حيث اثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على رفع كفاءة العاملين فإنه في هذا السياق تضمن الشركات متعددة الجنسية فرصة العمالة لاكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة، الأمر الذي ينعكس بصورة ايجابية على أداء الشركات المحلية بفعل ما يسمي " بالتأثيرات الاحتكاكية.

ب) الآثار غير المباشرة:

تظهر الاثار غير المباشرة للإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العمالة في الدول المضيفة سواء أكانت بشكل ايجابي أوسلبي وذلك من خلال عرض الحالات التالية:

- حالة الاستثمار الموجهة للتصدير، حيث تساهم الشركات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة، لما تمتلكه هذه الشركات من قوة في السوق العالمية ولما تتمتع به البلدان المضيفة من مزايا نسبية، تتمثل في انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج بوجه عام، وقد استفادت دول كثيرة مثل كوريا الجنوبية وتايوان، وسنغافورا وماليزيا في الاشتراك في نظم الإنتاج العالمية تقع مراكزها الرئيسية خارج حدود هذه الدول / خاصة في صناعة الالكترونيات في العالم، وقد أدى ذلك إلى استيعاب هذه الصناعة لأعداد هائلة من العمالة الفنية مما يعكس الأثر الايجابي لهذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العمالة
- زيادة مستوى التوظيف، حيث يؤدي دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة (خاصة إذا كانت مصحوبة بزيادة التوظيف) وما يترتب عليه إلى زيادة في الطلب، ومن ارتفاع حجم الإنتاج والاستثمارات، وزيادة التوظيف مرة أخرى.

وفي الواقع العملي، يشير تقرير الاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (CNUCED) لسنة 2007 انه ومنذ 1990، زادت العمالة في الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسية زيادة قاربت ثلاث أمثال ما كانت عليه في ذلك العام، وإن كان ذلك بمعدل ادني من معدل نموالرصيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، واستخدمت الفروع الأجنبية في الصين اكبر عدد من العاملين بلغ 24 مليون بحسب تقديرات وزارة التجارة الصينية، وبين عامي 2001 و2004 تقلصت العمالة في الفروع الأجنبية الكائنة في الولايات المتحدة إلى 5.1 مليون، مما يمثل انخفاضا يبلغ نصف مليون شخص، وعلى سبيل المقارنة وانعكاسا لكون الشركات الأمريكية اكبر مستثمر

مباشر في الخارج بدرجة كبيرة، أنشأت الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية اكبر عدد من فرص العمل (9 ملايين شخص) بين الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسية التابعة لجميع بلدان المنشأ .

أما أثار الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال العمالة في اقتصاديات المضيفة فقد تباينت بحسب المنطقة، ولكن بالنسبة إلى قدر معلوم من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخل زاد عدد فرص العمل التي نشأت في اقتصاديات الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية عنه في البلدان المتقدمة النمو.

جدول رقم (3): حجم العمالة (بالآلاف) الناتجة عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة (**القيمة بالأسعار الجارية بمليارات الدولار) في العالم من (1982–2006)**

					معدل النموالسنوى (%)						
السنوات	1982	1990	2005	2006	1986-1990	1991-1995	1996-2000	2003	2004	2005	2006
التدفقات الداخلة	59	202	946	1306	21.7	22.0	40.0	9.3-	31.6	27.4	37.1
حجم العمالة	21524	25103	63770	72627	5.3	5.5	11.5	5.7	3.7	16.3	13.9

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، تقرير الاستثمار العالمي، " الشركات عبر الوطنية: الصناعات الاستراتيجية والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك – جنيف، اكتوبر 2007ص07

ونشر هنا إلى انه لا يجب أن ينظر الأثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الإجمالي فحسب، ولكن على المستوى النسبي أيضا، آي تبيان نسبة فرص العمل المتولدة عن هذا الاستثمار إلى حجم الكلي لقوة العمل المحلية ومقارنتها بحجم الاستثمار، ويعطينا هذا مؤشرا عن مدى التناسب المحقق، ومدى المساهمة الحقيقة النسبية بين فرص العمل المتولدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر [1] .

---

1 رمضان الشراح, "دور الإستثمارات الأجنبية في ظل الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق أهداف التنمية" مجلة الكويت الإقتصادية' العدد 14, 2003 , ص 1

خلاصة

يرى معظم الاقتصاديين الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيك، أن أغلبية المنافع يستفيذ منها المستثمر الأجنبي، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات, وأنها تمثل مواجهة في اتجاه واحد, المستفيد الأكبر فيها هي الشركات متعددة الجنسيات، وليس للدول المستقبلة للاستثمار، وهذا من منطق الفرضيات الأساسية التي يعتمد عليها هؤلاء المفكرون في تحليلهم كافتراض المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج.˙بينما أكدت النظريات الحديثة على قيام الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مصالح متبادلة ما بين المؤسسات المستثمرة والدول المضيفة.

كما لا تعبر النظريات المتداولة عن نموذج موحد قابل للتعميم عى أوضاع الدول النامية اقتصاديا, اجتماعيا وسياسيا بحكم أنها ارتبطت ببيئة بعينها, وعليه يجب أخذ الخصوصيات التنمية لكل دولة وما تتوفر عليه من إمكانيات واستراتيجيات وآفاق تنموية.

كما للإستثمارات الأجنبية المباشرة أثر في التنمية في الدول المضيفة. فمن خلال التربية, التكوين تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تراكم رأس المال البشري. فتتم عملية نقل التكنولوجيا ما بين الشركات المتعددة الجنسيات وفروعهاعن طريق ا تكوين المستحدمين المحليين لهذه الفروع وتشجيع حكومات الدول المضيفة على الإستثمار في التربية والتعليم العالي بطلباتها لليد العاملة ذات المؤهلات العالية. إضافة إلى آثارها المباشرة وغير المباشرة على التجارة الخارجية والشغل, إضافة إلى أثرهاعلى الإستثمار المحلي بصفة تكاملية أوإحلالية.

الفصل الثالث

المجهودات التنموية
فى الدول محل الدراسة

تمهيد

يعتبر الوضع التنموي للدول المضيفة عاملا هما ومحددا هاما لجاذبيتها للإستثمارات الأجنبية المبا شرة. فقرار استثمار المؤسسات الأجنبية تؤطره مجموعة من العناصر الجغرافية, الإقتصادية, المالية, التجارية والبشرية , وهي شروط عامة يتم دراسته وتحليلهاقبل الشروع في إنجاز أي مشروع استثماري مهما كان شكله.

فإضافة إلى الوضعية الجغرافية للدولة المضيفة وماتتوفر عليه من موارد طبيعية, مادية وبشرية, تشكل المؤشرات الإقتصادية الكلية المتثملة في الناتج المحلي الإجمالي, حصة الفرد منه, معدل النمو و التضخم عاملا هاما. كما تلعب مؤشرات التجارة الخارجية دورا هاما في تحديد مستويات استقطابية الدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية المباشرة, حيث تخص المؤسسات الأجنبية الوضعية العامة لها بعناية كبيرة من خلال مجموعة من الوسائل أهمها حصر وتحليل معطياتها عبر فحص وضعيات وتطور كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكل ما يرتبط بها.

في هذا الفصل نستعرض أهم هذه المعطيات من خلال مبحثين أساسيين:

-في المبحث الأول، الوضع التنموي في الدول محل الدراسة دون الجزائر؛

-وفي المبحث الثاني، الوضع التنموي في الجزائر.

1.3 الوضع التنموي في الدول محل الدراسة دون الجزائر:

نتعرض إلى الوضع التنموي للدول محل الدراسة حسب الإنتماء الجغرافي الإقليمي, من خلال دولتي المغرب العربي المتمثلة في المغرب وتونس من دون الجزائر من جهة, ودولتي المشرق العربي المتمثلة في كل من مصر والأردن من جهة أخرى إضافة إلى دولة تركيا ذات التوجه الإسلامي. وهي دولا تتقاسم مع الجزائر مجموعة من الصفات الجغرافية, السياسية, الإجتماعية والثقافية.

1.1.3 الوضع التنموي في بعض دول المغرب العربي:

أ) الوضع التنموي في تونس:

- التعريف بتونس:

تحتل تونس موقعا جغرافيا استراتيجيا في العالم، بتموقعها في شمال إفريقيا وقربها من أوربا. يبلغ عدد سكانها 10,4 مليون نسمة[1]. انتهجت منذ استقلالها سنة 1956 إستراتيجية تنموية متوازنة، مكنتها من تحقيق تنموية مستقرة وطويلة الأجل، مما انعكس على تحسن نوعي لمعظم مؤشراتها (الإقتصادية الكلية, التجارية والبشرية), إذ تبنت في منتصف الثمانينات سلسلة من البرامج التقويمية الاقتصادية بهدف الحفاظ على إطار اقتصادي حذر، لتحرير التدريجي للأسعار ورفع الرقابة عن السوق الداخلية، وتقليص تدخل الدولة عبر قطاعها العمومي في إنتاج السلع وبصفة اقل الخدمات.

وترتبط تونس إقليميا ودوليا مع مجموعة من الدول والتجمعات، أهمها إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995، وإنشاء منطقة للتبادل الحر للسلع الصناعية بين الطرفين التونسي والأوروبي، مما سمح للمؤسسات التونسية من الاستفادة من برامج التأهيل لمواجهة المحيط الدولي المتميز بالتنافسية وإمضائها على الاتفاقية الخاصة بالمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (GAFTA)التي تظم 18 دولة، إضافة إلى اتفاقيات ثنائية أخرى .

1 الهيئة اتونسية للإحصاء. 2010

كما صنفت من طرف بعض الهيآت الإقليمية والدولية في خانة الدول الناشئة منذ 2001، بفعل الانجازات الهامة التي حققتها في مختلف الميادين. وصنفت في المرتبة 40 من بين 133 دولة مصنفة من طرف المنتدى الإقتصاديDavos خلال الفترة 2008–2009 [1] .

ورغم هذه المعطيات الايجابية والمدعمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، تبقى تونس تعاني من نقطتين سلبيتين، تتعلق الأولى بشح الموارد الطبيعية، حيث ثم تعبئة 83% من المياه المتوفرة والثانية معدل البطالة المرتفع نسبيا، والذي تجاوز معدل 14% في أغلب سنوات العشرية الأخيرة. ويلخص الجدول (4) أهم هذه التطورات.

الجدول (4): المؤشرات الإقتصادية العامة لتونس, للفترة 2005–2009 .

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي	20029	30673	34604	36026	31065
معدل نموالناتج المحلي الإجمالي,%	4.0	5,2	6,0	5,1	3,1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد, الدولار	2732	2853	3193	4032	4171
معدل التضخم ,%	2,0	2,0	4,5	5,0	3,5
معدل البطالة, %	14,2	14,3	14,1	14,0	13,3
الديون الخارجية	15770	14933	15817	15599	16860
متوسط معدل الصرف السنوي الدينار التونسي مقابل الدولار	1,2974	1,3310	1,2786	1,4375	1,23

المصدر: المعهد الوطني التونسي للإحصاء' البنك المركزي التونسي' والبنك العالمي– مؤشرات التنمية العالمية. التقارير السنوية للفترة 2005-2009 .

1 Forum économique de Davos. Rapport 2008-2009.

-المؤشرات الإقتصادية الأساسية:

° الناتج المحلي الإجمالي:

تميز الناتج المحلي الإجمالي لتونس باستقرار نسبي مابين 30679 مليون دولار و39394 مليون دولار مابين سنتي 2006 و2009 , عكس الحركية الإقتصادية المتواصلة للإقتصاد التونسي خلال هذه الفترة. في حين استقر مستواه في حدود العشرين مليون دولارفي السنوات التي سبقت هذه الفترة (الفترة 2000-2005) لاسيما سنة 2005.

كما عرف الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد تطورا إيجابيا تزامن مع استقرار الذخل المحلي الإجمالي في مستويات جيدة خلال هذه الفترة.

° معدل النموالإقتصادي:

سجل الإقتصاد اتلتونسي معدلات نمومقبولة خلال الفترة 2005-2009 . وبلغ أحسن مستوياته سنة 2007 , إذ سجل معدل 6.0 %. في حين سجل أدنى مستوياته سنة 2009 ويرجع ذلك إلى آثار الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية على الإستثمار في تونس. ومع بدء تعافي الإقتصاد الدولي من آثار هذه الأزمة, سجلت تونس معدل نموقدر بـ 5.2%.

° التضخم[1]:

سجل الإقتصاد التونسي أدنى معدلات تضخم خلال الفترة 2005-2009 خلال الفترة 2005-2009 , لاسيما خلال سنتي 2005و2006 أين لم يتجاوز 2.0 %, رغم ارتفاع معدلاته سنتي 2007 و2008 بفعل انعكاسات الأزمة الإقتصادية والمالية الدولية. ويرجع التحكم في معدلات التضخم إلى نجاح السلطات المالية التونسية في امتصاص السيولة الزائدة عن طريق عمليات الخوصصة والتدفقات الخارجية المسجلة.

°البطالة:

وإن كان معدل البطالة مستقرا نسبيا في حدود 14 %, إلا أنه يبقى في مستويات مرتفعة خلال الفترة, ويمس شريحة كبيرة من الشباب المكون بما فيها ذوي المستويات الجامعية, مما يشكل ضغطا اجتماعيا

1 يشير مصطلح التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. كما يرتبط أيضا برتفاع حركة النقوذ. ويقاس عن طريق مؤشر أسعار الإستهلاك , ويمكن من قياس مستوياتها.

معتبرا قد يعصف بالنتائج الإقتصادية الجيدة التي سجلتها تونس مقارنة مع العديد من الدول في العالم, وخاصة الدول العربية.

°الديون: وتتكون من الديون العمومية والديون الخارجية.

الديون العمومية الخارجية :

سجلت مستويات مرتفعة نسبيا, حيث بقيت مرتفة في فترة التسعينات متأرجحة ما بين 14933 مليون دولار سنة 2006 و16860 مليون دولار. وشكل 65,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002, مما أثر سلبا على الإمكانيات التمويلية للتنمية فيها.

الديون العمومية الذاخلية:

تميزت الفترة 2002-2005 بانخفاض في الضغط الجبائي من 24,4% إلى 22,4 %من الناتج المحلي الإجمالي وتحكم في النفقات العمومية, رغم تأثيرات ارتفاع أسعار البترول على الإعانات ورفع الأجور في الوظيف العمومي, إذ تم احتواء عجز الميزانية في حدود 3 % من الناتج المحلي الإجمالي والذي تم تمويله عن طريق الموارد الذاخلية بنسبة 77 % (إصدار سندات الخزينة) والموارد الخاجية بنسبة 23%[1].

وعرفت حصة الديون العمومية (الذاخلية) من الناتج المحلي الإجمالي استقرارا خلال سنوات2004، 2005 و2006 في حدود 59%, لتعود إلى الإنخفاض التدريجي ابتداءا من سنة 2007 بنسبة 57,3% لتصل إلى أدنى مستوياتها في الفترة سنة 2008 بنسبة 54,5% [2].

-التجارة الخارجية:

سجلت تونس أكبر عجز في الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2009 سنة 2008 ب -4010 مليون دولار,ويعود هذا أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية. وتعتبر نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي من بين أعلى النسب في الدول محل الدراسة, إذ سجلت أعلى نسب سنة 2008 ب 124,6%. ويبين الدول(7) أهم هذه المعطيات.

---

1 Banque Africaine de Déveleppement, Document de strategie pays, Tunisie,2007-2011,p .4

2 CIA World Factbook , Version du Janvier 1, 2008 ,

نقلا عن :

www .indexmundi.com/g/g.aspx

الجدول (7): مؤشرات التجارة الخارجية للفترة2005-2009.

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي واردات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	13177	15007	19099	24638	19096
إجمالي صادرات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	10494	11694	15165	19320	14445
إجمالي واردات الخدمات(ملايين الدولار الأمريكي)	2075	2338	2662	3226	2803
إجمالي صادرات الخدمات (ملايين الدولار الأمريكي)	3901	4162	4757	5831	5231
إجمالي واردات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	-1,9	8,2	6,1	8,3	6,7
إجمالي صادرات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	4,9	4,8	8,5	3,1	-1,6
إجمالي واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	50,1	52,7	55,6	64,4	55,3
إجمالي صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	49,7	50,4	53,2	60,2	52,0
الميزان التجاري (خارج الخدمات) (بملايين الدولار)	-1963	-2513	-2876	-4010	-3699
ميزان العمليات الجارية (ملايين الدولار)	-299	-619	-917	-1711	-1234
التجارة الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	99;8	103,1	108,8	124,6	107,3

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة, البنك العالمي, 2010

- البنية القطاعية للنشاط الاقتصادي:

يحتل كل من قطاع الفلاحة والصناعات التحويلية مركز الريادة في البنية القطاعية للنشاطات في تونس،إذ سجل قطاع الفلاحة معدل نموهام في السنوات الأخيرة، مكنها من بلوغ مستوى الأمن الغذائي، وهذا بفعل المجهودات الهامة للدعم ولعصرنه المبذولة في إطار السياسة التنموية وتوازن النشاطات الزراعية والريفية وبلغ معدل تغطية الحاجيات الوطنية عن طريق الإنتاج الداخلي 48% بالنسبة للحبوب، و100% بالنسبة لمنتوجات تربية الحيوانات و88% من الزيوت ورغم النتائج التي سجلتها القطاعات الأخرى، يبقي القطاع الفلاحي الأهم اقتصاديا واجتماعيا، حيث يضمن 11% من الدخل المحلي الإجمالي، ويشغل ما يقارب من خمس يد العاملة .

الجدول (5): المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في تونس

	2004	2005	2000-1990	2005-2001
الزراعة والصيد البحري	1,26	0,65-	0,39	0,26
الصناعات التحويلية	0,89	0,16	0,83	0,55
الصناعات غير التحويلية(البناء...)	0,45	0,37	0,41	0,37
نشاطات الخدمات السلعية[1]	3,13	3,49	2,19	2,54
النشاطات غير السلعية (بما فيها الإدارة العمومية)	0,50	0,64	0,61	0,59
مجموع القيم المضافة	5,89	3,84	4,17	4,16
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	6,06	4,0	4,66	4,47

المصدر: Banque Africaine de Déveleppement, Doccument de strategie pays, Tunisie,2007-2011,p3

كما يتمتع قطاع الصناعات االتحويلية بمكانة هامة، إذ يعتبر القطاع المصدر الصناعي التونسي الأول باتجاه إفريقيا، ويمثل قطاع النسيج والزراعة الغذائية 50% من الإنتاج، ونسبة التشغيل 60% في قطاع الصناعات التحويلية.

-البنية الاقتصادية الأساسية:

حققت تونس انجازات هامة في مجال البنية الأساسية، لاسيما في قطاع الاتصالات، إذ تم تحريره بشكل ملحوظ بهدف الاندماج في الاقتصاد غير المادي المبني أساسا على الاستعمال الواسع لتقنيات الإعلام والاتصال واستطاعت أن تبلغ درجة متقدمة في تدعيم استعمال الانترنت، والشروع في تعميمه على المعاملات الإدارية المختلفة كما أنها أنجزت مشروع في قطاع النقل البري، يقضي بإنشاء طريق سريع على مسافة 200 كلم ويبين الجدول (8) البنية الأساسية للنقل.

1 تتضمن نشاطات الخدمات السلعية نشاطات التجارة, النقل, الإتصال والسياحة.

الجدول (7): البنية الأساسية للنقل في تونس

النوع	السكك الحديدية (كلم)	الطرق (كلم)	النقل البحري للسلع (بواخر)	مطارات
	2168	23100	15	32

المصدر: ANIMA-MIPO. Rapport 2010

-مؤشر التنمية البشرية:

عرف مؤشر التنمية البشرية (IDH)[1] في تونس قفزة نوعية خلال العشرية الأخيرة (2000-2010), إذ ارتفعت قيمته ما بين سنتي 1980 و2010 من 0,436 إلى 0,683. احتلت من خلاله المرتبة 81 من بين 169 دولة معنية. كما احتلت الرتبة السابعة من حيث المجهودات المتعلقة بتتحسين مؤشر التنمية البشرية. ويوضح الجدول (9) مستوى المجهودات التي بدلتها تونس فيما يخص مكونات المؤشر ما بين سنتي 1980 و2010, أين ارتفعت نسبة الأمل في الحياة بأكثر من 12 سنة, وارتفعت نسبة عدد سنوات التمدرس بأكثر من أربع سنوات. وارتفع الناتج الوطني الإجمالي للفرد بـ 111 % خلال نفس الفترة.

الجدول (9): تطور مؤشر التنمية البشرية لتونس للفترة 1980-2010.

	الأمل في الحياة عند الولادة	الأمل في التمدرس	متوسط عدد سنوات التمدرس	الناتج الوطني الإجمالي للفردبالدولار	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1980	62,5	8,1	2.0	3,784	0,436
1985	65,6	9,6	2,6	4,051	0,485
1990	68,6	10,3	3,4	4,206	0,506
1995	71,2	11,7	4,1	4,560	0,568
2000	72,6	13,2	4,8	5,617	0,613
2005	73,5	14,2	5,6	6,578	0,650
2010	74,3	14,5	6,5	7,979	0,683

المرجع: تقريربرنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD) . 2010

1 مؤشر التنمية البشرية IDH هومؤشر مركب لمعطيات مختلفة أهمها أمل الحياة، مستوى التربية والتعليم، المسار المهني والاستفادة من الجانب الثقافي.

الوضع التنموي في المغرب:

- التعريف بالمغرب:

تقع المغرب في شمال إفريقيا، تتميز جغرافيا بمحاذاتها لكل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، إلى جانب كونها اقرب دولة من بين دول المغرب العربي من أوروبا. يبلغ عدد سكانها 32 مليون نسمة حسب آخر إحصاء. شرعت منذ سنوات الثمانينيات تطبيق برنامج إصلاحي متعدد القطاعات مبني على التحرير التدريجي للايطار السياسي العام وعلى التنمية البشرية، مكنها من تسجيل نتائج إيجابية.

تميز الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة (العشرية الأخيرة)،باستقرار نسبي على المستوى الاقتصادي الكلي، معدل تضخم منخفض ونمواقتصادي بطيء، رغم الإجراءات الإصلاحية التي اتخذت من اجل تحرير الاقتصاد ورفع مستوى النمووإنشاء مناصب الشغل،حيث يواجه مجموعة من التحديات على رأسها مستويات النموغير المستقرة،الضعف النسبي للمؤشرات الاجتماعية حسب الأفراد ومعدل البطالة المرتفع على المستوى الحضري، والاستعمال المفرط للموارد الطبيعية لاسيما الماء والمحدودية النسبية لاستقلالية القضاء مما قد يكون عائقا اتجاه الاستثمار والتنمية .

ويصنف المغرب من بين الدول ذات الضغط الجبائي المتوسط، بنسبة 22 % من الدخل المحلي الإجمالي.

–المؤشرات الاقتصادية الأساسية:

نستعرض في هذا العنوان أهم المؤشرات التي تؤثر على جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي، وخاصة، الناتج المحلي الإجمالي, معدل النمووالتضخم [1].

تشير المعطيات التي تضمنها تقرير صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد العالمي إلى مستويات متذبذبة لتطور معدل النموفي المغرب في السنوات الأخيرة، لاسيما الفترة 2006–2010. وموازاتا مع هذه المعطيات، شهد الدخل المحلي الإجمالي للفرد تذبذبا هوالأخر. فبعدما سجل مبلغ 151.72 2 دولار سنة

1- صندوق النقد الدولي: تقرير الاقتصادي العالمي سنة 2008

* معطيات مؤشرات النموللمغرب لسنوات 2007،2008،2009،2010 المتضمنة في الجدول (10) تم تحديدها بطريقة تقديرية

2006، اشارت التقديرات إلى شروعه في الارتفاع ابتداء من سنة 2007 ببلوغه 2422.38 دولار، 3382.24 دولار سنة 2010 ويبني الجدول (10) أهم هذه التطورات .

الجدول (10): مؤشرات النموللمغرب لفترة 2006-2010

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010*
الناتج المحلي الإجمالي (ملايير الدولارات)	65.64	71.12	90.47	97.68	106.59
النموالسنوي (%) من الدخل المحلي الإجمالي	7.8	2.7	6.5	5.5	5.8
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	2151.72	2422.38	2901.83	3116.20	3382.24
معدل التضخم (%)	3.3	2.0	3.9	3.5	2.8

المصدر: صندوق النقد الدولي. التقرير الاقتصادي العالمي سنة 2008.

-الناتج المحلي الإجمالي:

عرف الدخل المحلي الإجمالي للمغرب ارتفاعا تدريجيا ايجابيا خلال الفترة 2006–2010، فبعد أن حقق مبلغي 65.64 مليار دولار و75.12 مليار دولار سنتي 2006 و2007 على التوالي، اشارت التقديرات إلى استمراره في الارتفاع ليبلغ 106.59 مليار دولار سنة 2010..

°معدل النموالإقتصادي:

سجل الإقتصاد المغربي معدلات نمومتذبذبة خلال الفترة 2006-2010 . وبلغ أحسن مستوياته سنةي 2006 و2008, إذ سجل معدلي 7.2 % و6.5 % على التوالي. في حين سجل أدنى مستوى له سنة 2007 قدر ب2.7 %. ومع بدء تعافي الإقتصاد الدولي من آثار هذه الأزمة, سجلت تونس معدل نموقدر ب 5.2%.

°التضخم:

عرف الإقتصاد المغربي معدلات تضخم مستقرة ومقبولة إقتصاديا خلال الفترة 2006–2010 مابين 2 و3,5 . وشكلت سنتي 2008 و2009 الإستثناء بارتفاع نسبي إلى 3,9, يرجع إلى الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية والكهرباء الذي أقرته السلطات العمومية المغربية في السداسي الثاني من سنة 2007.كما

ساهمت زيادة الطلب الداخلي والإرتفاع الكبير في الكتلة النقدية إضافة إلى تقلبات أسعار ابترول والمواد الأولية الأخرى المستوردة. وهذا رغم الأداء الجيد للقطاع الفلاحي خلال الفترة[1].

°الديون العمومية:

الديون العمومية الداخلية: تمثل الديون العمومية في المغرب عائقا أمام تحسين مؤشرات المالية العمومية, إذ ارتفعت أعبائها خلال الفترة 2000-2010 , وبلغت 19,5 مليار درهم مغربي سنة2007, ما يعادل ارتفاع بنسبة 3,1 % مقارنة بسنة 2006. وتشير التقديرات إلى إمكانية بلوغها نسبة 57 % من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط[2].

الديون العمومية الخارجية: تشكل الديون الخارجية المغربية عبأ على الإقتصاد المغربي ببلوغها مستويات متفاوتة زاد في تفاقمها الضعف النسبي للموارد. وبلغت 15.61 مليار دولار سنة 2008.

°البطالة: يبقى معدل البطالة في المغرب من بين أعلى المعدلات في الدول محل الدراسة, قدر بـ 9.8 % سنة 2008, في حين بلغت نسبة السكان النشيطين 16.68%. وهذا رغم التحسن الكبير الذي عرفه مقارنة مع الفترة 2000–2004 أين تأرجح مابين 19 % (سنوات 2000, 2003 و2204) و23 %(سنتي 2001و2002)[3].

التجارة الخارجية:

عرفت سنتي 2005 و2006 تسجيل المغرب لأعلى عجز وصل إلى 9756- سنة **2006**, بسبب ارتفاع الواردات من الحبوب وأعباء الطاقة ولم تتمكن الواردات المتزايدة من تغطية الواردات المتزايدة هي الأخرى وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي والصين أهم الموردين للمغرب للمحروقات، البترول، الآلات،

1 BAD/OCDE. Perspectives économiques en Afrique, p,464 '

2 BAD/OCDE. Op cit, 464 ,

3 CIA World Factbook , Op Cit, p.1

التجهيزات الكهربائية والالكترونية، السيارات، الحديد والصلب. كما سجل عجزا معتبرا في العمليات الجارية سنة 2009 قدر بـ 4971-.

وعرفت حصيلة التجارة الخارجية للمغرب ارتفاعا محسوسا للواردات مقارنة مع حجم الصادرات خلال الفترة 2005–2009 وبلغت حصتها في الدخل المحلي الإجمالي ارتفاع تدريجيا بلغت أعلى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 88,3 % . ويبين الجدول (13) أهم تطورات التجارة الخارجية.

وبناء على هذه المعطيات، كانت حصة التجارة الخارجية في الدخل المحلي الإجمالي دون المستوى.

الجدول (13): مؤشرات التجارة الخارجية للمغرب للفترة2005–2009.

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي واردات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	20790	23980	32010	42262	32892
إجمالي صادرات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	11190	12744	15340	20302	13863
إجمالي واردات الخدمات(ملايين الدولار الأمريكي)	3103	3562	4527	5628	5318
إجمالي صادرات الخدمات (ملايين الدولار الأمريكي)	7570	9269	11490	12840	12057
إجمالي واردات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	9,6	8,2	15,0	12,2	-13,1
إجمالي صادرات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	13,3	11,6	5,2	7,3	-131
إجمالي واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	37,9	39,7	44,9	50,9	39,5
إجمالي صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	32,3	34,2	35,7	37,5	28,6
الميزان التجاري (خارج الخدمات) (بملايين الدولار)	-8204	-9756	-1417	-1949	-1636
ميزان العمليات الجارية (ملايين الدولار)	1041	-1411	-122	-4528	-4971
التجارة الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	70,2	73,9	80,6	88,3	68,1

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة, البنك العالمي, 2010

وتتصدر كل من فرنسا واسبانيا قائمة الدول المتعاملة تجاريا مع المغرب، إذ بلغت صادرات المغرب إليهما 28.4 % و20.8 % من مجموع الصادرات، واستورد المغرب منهما نسبة 16.5 % و11.6 % على التوالي وتشكل مواد النسيج ومستلزمات الملابس أهم صادرات المغرب بنسبة 19.2%، في حين يعتبر البترول والمعادن أهم واردات بـ 21 % من مجموع الواردات.

– **البنية القطاعية للنشاط الاقتصادي:**

يشكل القطاع الفلاحي ركيزة النشاطات الاقتصادية في المغرب من حيث التشغيل إذ يشغل مايقارب نصف السكان النشيطين، ويساهم بنسبة 13 % من الدخل المحلي الإجمالي وتعتبر منتوجات الحبوب، الفواكه والخضر المنتوجات الزراعية الأساسية للقطاع ويرتبط النموالاقتصادي بصفة كبيرة بهذا القطاع إذ تقدر القيمة المضافة له ب 12.4 % من الدخل المحلي الإجمالي كما يملك المغرب بموارد معدنية قليلة، ويشكل الفوسفات أهمها.

أما القطاع الصناعي فيساهم بحوالي الثلث في الدخل المحلي الإجمالي، تساهم فيه صناعات النسيج، الجلود، الصناعات التحويلية الغذائية، تكرير البترول، والصناعة التركيبية الالكترونية دعائم القطاع. وسجلت مؤشرات الإنتاج الصناعي, الطاقوي والمنجمي معدلات ارتفاع سنوي قدرت بـ 5 , 8,9 و3,9 على التوالي[1].

ويساهم قطاع الخدمات بحوالي 60 % من الدخل المحلي الإجمالي، معتمدا على السياحة بالدرجة الأولى.

وفي سياق الإصلاحات المعتمدة، ادمج المغرب الإستراتيجية الجديدة الرؤية من اجل تنمية الصناعة (VIP) التي تهدف إلى تنويع الصناعات وتنميتها بهدف إنشاء مناصب الشغل، تدعيم الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى ماسببه بالمخطط الأخضر التي ترمي إلى تنمية القطاع الفلاحي، بشكل يضمن عصرنة القطاع والمساهمة في التنمية، من خلال تحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات ويبين الجدول (11) أهم تطورات القيمة المضافة حسب البنية القطاعية.

1 BAD/OCDE. Op cit, p, 461 ,

الجدول (11): توزيع النشاطات الاقتصادية في المغرب حسب القطاعات

القطاعات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
القيمة المضافة (النموالسنوي ب%)	20.0-	4.8	7.4
القيمة المضافة(ب% من الناتج المحلي الإجمالي)	12.4	29.0	58.5
التشغيل حسب القطاع(بـ% من التشغيل الإجمالي)	44.6	19.8	35.5

المصدر: البنك العالمي مؤشرات التنمية العالمية تقرير سنة 2008.

-البنية الاقتصادية الأساسية:

يتوفر المغرب على مجموعة من الهياكل الأساسية في مجال السدود، الطرق، المؤسسات التعليمية والصحة، أنجزت بفضل القطاع العام الذي أولى أهمية بالغة بالمنشآت الموجهة لحاجيات القطاعات الإنتاجية لاسيما المنشآت الطرق، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية، الاتصالات وتتمثل أهم مشاريع البنيات التحتية في المغرب في:

– مركب ميناء طنجة المتوسط،باستثمار إجمالي قدر ب 16 مليار درهم، موجهة لتمويل بناء وتجهيز الميناء، تهيئة المناطق الحرة التجارية واللوجستيكية، ووضع منشآت الإتصال بالشبكات الطرق، السكك الحديدية، الماء، الكهرباء،والإتصالات.

– إنجاز برامج الطريق السريع،ويبين الجدول (14) المعطيات الأساسية لمنشآت النقل في المغرب.

– إنجاز ستة محطات سياحية ساحلية على مساحة 3000 هكتار بمبلغ 46 مليار درهم في إطار البرنامج الأزرق.

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في عولمة الاقتصاد وتدويل المبادلات شرع المغرب بداية التسعينات في مجموعة من الإجراءات النوعية إلا أن المغرب لايزال دون المستوى مقارنة مع المعايير الدولية في مجال الاتصالات، فيما يخص عدد المشتركين والمستعملين للانترنات

والهاتف (الثابت على الخصوص) .ويمثل قطاع خدمات الاتصالات في المغرب نسبة 2% من الدخل المحلي الإجمالي.

الجدول (14): معطيات المنشآت الأساسية للنقل في المغرب

نوعية المنشآت	السكك الحديدية (كلم)	الطرق (كلم)	النقل البحري (البواخر)	المطارات
	1907	57 847	41	69

المصدر: شبكة ANIMA Investissement Net Work. 2007

-مؤشر التنمية البشرية:

تتلخص وضعية التنمية البشرية في الإجراءات التي اتخذها في هذا المجال، لا سيما إطلاق مبادرة التنمية البشرية، التي تتضمن تخفيض العجز على المستوى الاجتماعي، خاصة للمناطق المحرومة من بلديات وأحياء، بترقية نشاطات منشأة لمناصب الشغل، خلال الفترة 2006-2010.

وبالموازنة مع هذه المبادرة، شملت مجهودات ترقية رأس المال البشري في المغرب:

- تطوير القطاع التربوي، بتجسيد الأهداف المتضمنة في ميثاق التربية 2000-2010.
- محاربة الأمية .
- ترقية الشغل، بتشجيع المؤسسات على التشغيل بمنحها تخفيضات جبائية خلال إبرام عقود الشغل الأولى، وتشجيع الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة، وترقية التكوين وتحسين إطار سوق العمل.

وسجل مؤشر التنمية البشرية في للمغرب تحسنا ملحوظا خلال العشرية الأولى من الألفية الحالية, متجاوزا سقف 0,50 ابتداءا من سنة 2005 ببلوغه 0,536 . وارتفعت قيمة المؤشر ما بين سنتي 1980 و2010 من 0,351 إلى 0,567. محتلة المرتبة الخامسة من حيث المجهودات المتعلقة بتتحسين مؤشر التنمية البشرية.

ويوضح الجدول (15) مستوى المجهودات التي بدلتها تونس فيما يخص مكونات المؤشر ما بين سنتي 1980 و2010, أين ارتفعت نسبة الأمل في الحياة بأكثر من 14 سنة, وارتفعت نسبة عدد سنوات التمدرس بأكثر من ثلاثة سنوات. وارتفع الناتج الوطني الإجمالي للفرد بـ 111 % خلال نفس الفترة.

الجدول (15): تطور مؤشر التنمية البشرية للمغرب للفترة 1980–2010

	الأمل في الحيلة عند الولادة	الأمل في التمدرس	متوسط عدد سنوات التمدرس	الناتج الوطني الإجمالي للفردبالدولار	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1980	57,7	5,9	1,2	2,490	0,351
1985	61,3	6,8	1,7	2,490	0,390
1990	64,1	6,6	2,2	2,820	0,421
1995	66,6	7,3	2,8	2,713	0,450
2000	68,7	8,4	3,4	3,103	0,491
2005	70,4	10,1	3,9	3,791	0,536
2010	71,8	10,5	4,4	4,628	0,567

المرجع: تقريربرنامج الأمم المتحدة للتنمية. 2010

2.1.3 الوضع التنموي في بعض دول المشرق العربي

أ)- الوضع التنموي في مصر:

- التعريف بمصر:

مصر دولة ذات نظام جمهوري رئاسي، بناء على دستور 1971، الذي تمت مراجعته سنة 2005، وتتميز بموقع جغرافي استراتيجي وتعتبر من الدول المحورية في العالم العربي يتجاوز عدد سكانها الثمانين مليون نسمة ورغم مجهودات الخوصصة التدريجية التي بذلتها، مايزال القطاع العام عاجز وغير فعال في مختلف المجالات الاقتصادية، تزامنا مع ارتفاع نسبي في معدل زيادة السكان، مما شكل عقبة أساسية للتنمية الإقتصادية عموما والتنمية البشرية خصوصا، التي لم ترقى إلى مصاف الدول المتوسطة في تصنيفها حسب مؤشر التنمية البشرية.

تبنت مصر سنة 2004برنامجا إصلاحات اقتصادية في مجالات مختلفة, إذ تم تخفيف العبء الجبائي وإضفاء نوع من الشفافية على الميزانية الوطنية، وفتح مجال الخوصصة. أدت هذه الإجراءات إلى نتائج هامة خلال سنوات 2009 و2010، إذ بلغ معدل النمومستويات مقبولة، بفعل إعادة تفعيل الاستهلاك العمومي والخاص، بمساهمة قطاعات البناء، الاتصالات، الإطعام والفندقة، وبعض الصناعات الخفيفة وبالرغم من النتائج المسجلة، إلا أن معدلات مؤشرات النمولاتزال دون المستوى المطلوب. وعلى أساس النتائج التي حققتها على المستوى الإقتصادي, صنفت كرابع قوة إقتصادية في إفريقيا, كما اعتبرها البنك العالمي دولة ناشئة[1].

-المؤشرات الاقتصادية الأساسية:

°الناتج المحلي الإجمالي:

سجلت مصر مستويات ايجابية للدخل المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2010، اد بلغ 107.38 مليار دولار و127.97 مليار دولار سنتي 2006 و2007 على التوالي ثم تقديره بـ 158.26، 203.01 و236.11 مليار دولار سنوات 2008 و2009 و2010 وعرف الدخل المحلي الإجمالي للفرد تزايد مستمر

1 Rapport de la Banque Mondiale , « CLASSEMENT DES PAYS PAR PIB », 2007

خلال نفس الفترة ليبلغ 3024.04 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ويبين الجدول(16) أكثر تفاصيل .

الجدول (16): مؤشرات النمولمصر الفترة 2006–2010.

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي (ملايير الدولارات الأمريكي)	107.38	127.97	158.26	203.01	236.11
معدل النموالسنوي للدخل الناتج الإجمالي (%)	6.8	7.1	7.2	6.0	6.0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد(الدولار الأمريكي)	1488.61	1739.29	2108.80	2652.12	3024.04
معدل التضخم (%)	4.2	11.0	11.7	16.1	11.1

المصدر: صندوق النقد الدولي بنك المعلومات. 2010

- **معدل النمو:**

عرف معدل النموفي مصر مستويات مقبولة في الفترة 2006-2010، وبلغ أعلى مستوى له سنة 2007 و2008، حيث تجاوز 7% حسب تقدير صندوق النقد الدولي.

- **معدل التضخم:**

يعتبر معدل التضخم في مصر مؤشرا يعكس هشاشة الأداء الاقتصادي، إذ بلغ مستويات كبيرة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، متجاوزا عتبة 11.7% سنة 2008، وهومرشح لأن يبلغ 16.1 % سنة 2009.

- **الديون العمومية:**

عرفت الديون العمومية المصرية تذبذبا في ممستوياتها خلال العشرية الأخية, فبعد الإستقرار النسبي في البداية والذي استمر إلى غاية سنة 2004 , ارتفعت لتبلغ نسبا متفاوتة وصلت إلى 105 % من الناتج المحلي الإجمالي[1].

1 CIA World Factbook , Op Cit, p.1

°**البطالة**:سجلت مصر معدلات بطالة متوسطة خلال العشرية الأخيرة, تراوحت ما بين 11,8 % كحد أدنى سنة2000 و 8,4% سنة 2009 كأقصى مستوى.

-التجارة الخارجية:

يميز التجارة الخارجية المصرية ارتفاع قيمة الواردات مقارنة مع حجم الصادرات، إلا انه خلال الفترة 2005-2009، سجل الميزان التجاري ننتائج سلبية تراوحت ما بين -7.745 سنة2005 و19.75- وسنة 2008, ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات. ويبين الجدول (18) أهم تطورات مؤشرات التجارة الخارجية في مصر.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وإسبانيا والهند أهم زبائن مصر، إذ احتلت الهند الصدارة سنة 2006 بنسبة 10.1 % من مجموع صادرات مصر في حين تستورد بشكل اكبر من الولايات المتحدة الأمريكية، والسعودية وإيطاليا والصين وأهم صادراتها المواد المعدنية ومنتوجات التقطير ب 55.7 % من مجموع الصادرات وتستورد الحبوب والآلات والتجهيزات.

الجدول (18): مؤشرات التجارة الخارجية لمصر, للفترة2005-2009.

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي واردات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	22.449	27.300	37.100	48.382	44.946
إجمالي صادرات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	12.912	16.728	19.224	26.224	23.062
إجمالي واردات الخدمات(ملايين الدولار الأمريكي)	9.507	10.288	13.088	16.335	12.765
إجمالي صادرات الخدمات (ملايين الدولار الأمريكي)	14.449	15.834	19.660	24.668	21.302
إجمالي واردات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	23,8	21,8	28,8	26,3	-17,9
إجمالي صادرات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	20,2	21,3	23,3	28,8	-14,5
إجمالي واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	32,6	31,6	34,8	38,6	31,9
إجمالي صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	30,3	29,9	30,3	33,0	25,0
الميزان التجاري (خارج الخدمات) (بملايين الدولار)	-7.745	-8.438	-14.90	-19.75	-16.81
ميزان العمليات الجارية (ملايين الدولار)	2.103	2.635	412	-1.415	-3.349
التجارة الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	63,0	61,5	65,1	71,7	56,9

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة, البنك العالمي, 2010

– البنية القطاعية للنشاط الاقتصادي:

يعتبر قطاع الخدمات الأكثر أهمية في مصر، مقارنة مع قطاعي الصناعة والزراعة، من حيث مستوى التشغيل إذ يشغل نصف السكان النشيطين متبوعا بقطاع الزراعة بمعدل 29.9% وقطاع الصناعة بمعدل 19.8% كما يعتبر الأهم أيضا من حيث القيمة المضافة في الدخل المحلي الإجمالي المقدرة ب 51.5% يحتل قطاع الصناعة الصدارة من حيث معدل النموالسنوي للقيمة المضافة في الدخل المحلي الإجمالي ويبين الجدول (17)أكثر التفاصيل.

الجدول (17): توزيع النشاطات الاقتصادية في مصر حسب القطاعات.

النشاطات القطاعية	الزراعة	الصناعة	الخدمات
القيمة المضافة (معدل النموالسنوي%)	3.7	8.0	5.3
القيمة المضافة (% من الدخل المحلي الإجمالي)	13.0	35.5	51.5
التشغيل حسب القطاع (% من التشغيل الكلي)	29.9	19.8	50.0

المصدر: البنك العالمي – مؤشرات التنمية العالمية

–البنية الاقتصادية الأساسية:

قامت مصر بتحديث البنيات الأساسية وانجاز العديد منها في مجالات النقل، والمياه والري، والصرف الصحي والاتصالات ويبين الجدول (19) أهم منشاتها الأساسية في قطاع النقل.

الجدول (19): معطيات المنشآت الأساسية لقطاع النقل في مصر.

نوعية المنشآت	السكك الحديدية (كلم)	الطرق (كلم)	النقل البحري (البواخر)	المطارات (العدد)
	4955	64000	175	92

المصدر: شبكة .2008ANIMA Investissement Net Work

-مؤشر التنمية البشرية:

سجل مؤشر التنمية البشرية في مصر أحسن النتائج ابتدءا من سنة 1995, إذ تجاوز سقف 0,50 ببلوغه 0,523. وارتفعت قيمة المؤشر ما بين 1980 و2010 من 0,393 إلى 0,620, محتلة المرتبة الثامنة من حيث المجهودات المتعلقة بتتحسين مؤشر التنمية البشرية.

ويوضح الجدول (20) مستوى المجهودات التي بدلتها تونس فيما يخص مكونات المؤشر ما بين سنتي 1980 و2010, أين ارتفعت نسبة الأمل في الحياة بأكثر من 14 سنة, وارتفعت نسبة عدد سنوات التمدرس بأكثر من أربعة سنوات. وارتفع الناتج الوطني الإجمالي للفرد بـ 139 % خلال نفس الفترة.

الجدول (20): تطور مؤشر التنمية البشرية لمصر, للفترة 1980-.2010

	الأمل في الحيلة عند الولادة	الأمل في التمدرس	متوسط عدد سنوات التمدرس	الناتج الوطني الإجمالي للفردبالدولار	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1980	56,6	7,5	2,0	2,465	0,393
1985	59,9	8,6	3,0	2,896	0,448
1990	62,9	9,1	3,5	3,359	0,484
1995	65,8	10,4	4.0	3.680	0.523
2000	68.2	11.6	4.7	4.366	0.566
2005	69.5	11	5 .6	4.665	0.587
2010	70.0	11.0	6.5	5.889	0.620

المرجع: تقريربرنامج الأمم المتحدة للتنمية. 2010

ب)- الوضع التنموي في الأردن:

– التعريف بالأردن:

دولة ملكية دستورية، يمارس الملك السلطة المطلقة في الحكم دخلها متوسط،يصنف في الشريحة الدنيا لها سوق مالية ناشئة وتبعية اقتصادها لصادرات البترول والإعانات الدولية وهي من بين دول الشرق الأوسط الأكثر استقرارا سياسيا، رغم تواجدها في محيط إقليمي غير مستقر بمحاذاة إسرائيل، العراق وسوريا يبلغ عدد سكانها أكثر من ستة ملايين نسمة وهوالأقل مقارنة مع الدول الأخرى موضوع الدراسة (مصر، تركيا، المغرب، تونس، الجزائر) إضافة إلى عدم توفرها على موارد طبيعية هامة.

قامت الأردن بإصلاحات اقتصادية متنوعة ابتداء من التسعينيات، ساهمت في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة هامة، وشكل إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، مناطق التأهيل الصناعي (QIZ)والمنطقة الحرة بالعقبة أهم هده الإصلاحات إضافة إلى إجراءات الخوصصة بفتح راس مال القطاع العام لمساهمة القطاع الخاص.

وموازاة من الانفتاح الاقتصادي التدريجي، تمكن من التحكم في النفقات العمومية، مما رشحها من بين أكثر دول الشرق الأوسط ديناميكية حسب تقديرات المنظمات الإقليمية والدولية بما فيها صندوق النقد الدولي كما تعتبر اليد العاملة الأردنية الأحسن تكوينا من بين الدول العربية. إلا أن الظروف الدولية أدت إلى اختلالات في توازن الحسابات العمومية، يميزها عجز متواصل في الميزانية، زادت حدته في نهاية العشرية الحالية بسبب ارتفاع النفقات العمومية في هذه السنة لأجل دعم التنمية والتخفيض من الأثر الاجتماعي للأزمة كما انخفض مستوى الإيرادات بسبب تباطئ نموالاقتصاد، وكذا الإعانات الدولية بـ 50 % ورغم انخفاض النفقات العمومية في سنة 2010، وارتفاع مستوي الإيرادات مع ارتفاع ووتيرة التنمية، إلا أن مستويات العجز المرتفعة، ساهمت في تفاقم الديون العمومية[1].

–المؤشرات الاقتصادية الأساسية:

°الناتج المحلي الإجمالي:

1Coface ,2008

عرف الدخل المحلي الإجمالي تطورات ايجابيا خلال العشرية، اد بلغ 22.71 مليار دولار أمريكي سنة 2008، وتوقعت التقديرات مواصلة في الارتفاع خلال سنوات 2009، 2010، 2011و2012 ليبلغ 25.13 مليار دولار أمريكي 27.13 مليار دولار أمريكي،29.70 مليار دولار أمريكي و32.47 مليار دولار أمريكي على التوالي كما عرف الدخل الإجمالي المحلي للفرد ارتفاعا متواصلا خلال نفيس العشرية لاسيما خلال سنوات 2008،2009 و2010، أين تشير التقديرات إلى إمكانية بلوغه مستويات 3881.37 دولار أمريكي،4199.50 دولار أمريكي و4434.86 مليار أمريكي حسب الجدول (21).

الجدول (21): مؤشرات النموللأردن خلال الفترة 2008-2012 (القيم المتضمنة في سنوات 2009-2010-2011-2012 عبارة عن تقديرات)

المؤشرات	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (ملايير الدولارات الأمريكية)	22.71	25.11	27.13	29.70	32.47
معدل النموالسنوي للناتج المحلي الإجمالي	7.6	2.3	3.4	4.2	5.0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	3881.37	4199.50	4434.86	4745.97	5071.73

المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير الاقتصاد العالمي سنة 2008

°معدل النموالإقتصادي:

حققت الأردن أحسن معدل نموفي العشرية الأولى من الألفية الثانية خلال سنة 2008، أين بلغ 7.6 %، لينخفض سنة 2009 إلى 2.3 %، ليرتفع ثانية سنة 2010، ليبلغ 3.4 % حسب التقديرات .

°معدل التضخم:

فيما عدا سنة 2008، أين وصل معدل التضخم في الأردن إلى اعلي مستوياته، ببلوغه 13.9 %،فإنه تراجع بشكل محسوس حسب المعطيات التقديرية لصندوق النقد الدولي، التي تضمنها تقرير الاقتصاد العالمي، بحيث سجل ادني مستوياته خلال هذه العشرية بمعدل -0.7 %.

°الديون: تطور مستوى الديون العمومية في الأردن بصفة ملحوظة خلال العشرية الأخيرة. فبعد بلوغه مستويات قياسية في بداية الفترة, إذ قارب نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي, شرع في الإنخفض ابتداءا من سنة 2004 ببلوغه 92% ليواصل وتيرة الإنخفاض مسجلا نسبة 67,2% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

1 CIA World Factbook , Op Cit,

–البطالة: تميز مستوى البطالة في الأردن تذبذبا في تطوره, إذ بلغ أقصى معدل له (للفترة:2000–2009) 15,4% سنة 2007 وقدر ب12,6% سنة 2007 . وتعتبر هذه المستويات متوسطة مقارنة بتلك المسجلة في الدول محل الدراسة.

التجارة الخارجية:

سجلت نسبة التجارة الخارجية في الناتج الإجمالي في الأردن في الفترة 2005-2009 أعلى قيمة سنة 2005 قدرت ب 146.9%، في حين سجل ميزان العمليات الجارية عجزا متقاربا من حيث القيمة خلال نفس الفترة , وعرفت سنة 2005 أعلى عجز ب 7.165- مليون دولار أمريكي، واستمر بنسب متفاوتة طيلة هذه الفترة وترجع هذه النتائج إلى ارتفاع مستوى الواردات الإجمالية،لاسيما البترولية منها ومشتقاتها،مقارنة مع إجمالي صادراتها المتكونة أساسا من المعادن المواد الكيماوية والأدوية، ويبين الجدول(23) أكثر تفاصيل عن هدا التطور.

الجدول (23): مؤشرات التجارة الخارجية للأردن, للفترة 2005–2009.

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي واردات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	10.498	11.548	13.681	16.995	14.075
إجمالي صادرات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	4.302	5.204	5.725	7.938	6.366
إجمالي واردات الخدمات(ملايين الدولار الأمريكي)	2.465	2.854	3.356	3.926	3.657
إجمالي صادرات الخدمات (ملايين الدولار الأمريكي)	2.239	2.850	3.436	4.353	4.192
إجمالي واردات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	17,2	3,5	6,4	3,1	-7,8
إجمالي صادرات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	2,8	12,5	2,3	-12,1	-2,7
إجمالي واردات السلع والخدمات (%من الناتج المحلي الإجمالي)	94,2	84,6	88,4	84,7	65,0
إجمالي صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	52,7	51,8	52,2	54,7	43,5
الميزان التجاري (خارج الخدمات) (بملايين الدولار)	-5.016	-5.056	-6.452	-7.165	-6.132
ميزان العمليات الجارية (ملايين الدولار)	-2.272	-1.726	-2.875	-2.179	-1.251
التجارة الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	146,9	136,4	140,6	139,4	108,5

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة, البنك العالمي, 2010

وتعتبر العراق والولايات المتحدة الأمريكية أهم زبائن الأردن، بصادرات أهمها المعادن والمواد الكيماوية بنسبة 7.2 %، في حين تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في بنية الواردات الأردنية التي تتصدرها المواد البترولية بنسبة 17.3% من مجموع الواردات.

– البنية القطاعية للنشاط الاقتصادي:

تشكل الخدمات أهم قطاع في الاقتصاد الأردني من حيت القيمة المضافة المسجلة في الدخل المحلي الإجمالي بـ 62.9 % من مجموع القطاعات الثلاثة (الزراعة، الصناعة، والخدمات) متبوعا بالقطاع الصناعي، وأخيرا القطاع الزراعي، ومن حيث معدل النموالسنوي القطاعي يحتل القطاع الصناعي الصدارة بمعدل سنوي 3.2 % يليه القطاعين الآخرين بمستوى متقارب كما يعتبر قطاع الخدمات المشغل الرئيسي بإنشائه ما يقارب ثلاثة أرباع مناصب الشغل في الأردن.

ويبين الجدول (22) أهم تطورات النشاطات الاقتصادية القطاعي

الجدول (22): توزيع النشاطات الاقتصادية حسب القطاعات .

النشاطات الاقتصادية	الزراعة	الصناعة	الخدمات
القيمة المضافة (النموالسنوي حسب %)	0.5	3.2	0.3
القيمة المضافة (% من الدخل المحلي الإجمالي)	2.8	34.3	62.9
التشغيل حسب القطاعات (%من التشغيل الكلي)	3.6	21.8	74.5

المرجع: البنك العالمي مؤشرات التنمية العالمية سنة 2008

–البنية الإقتصادية الأساسية:

تتوفر الأردن على بنيات اقتصادية هامة في مختلف القطاعات لاسيما تلك المرتبطة بالنقل بشتى أشكاله. فإضافة إلى الميناء الهام الذي تتوفر عليه في منطقة العقبة والذي يعتبر متنفسا هاما للإقتصاد الأردني, تم إنجاز الطريق السيار الذي يربط ما بين المناطق الأساسية, حيث ساعد صغر مساحته على ذلك. إلا أنه يعاني نسبيا من نقص منشآت السكك الحديدية.

-مؤشرالتنمية البشرية:

تجاوز مؤشر التنمية البشرية للأردن مستوى 0,60 ابتداءا من سنة 2000, بتسجيلها أحسن نتيجة سنة 2010. وارتفعت قيمة المؤشر ما بين 1980 و2010 من 0,393 إلى 0,620, محتلة المرتبة الثانية والثلاثون من حيث المجهودات المتعلقة بتتحسين مؤشر التنمية البشرية.

ويوضح الجدول (24) مستوى المجهودات التي بدلتها تونس فيما يخص مكونات المؤشر ما بين سنتي 1980 و2010, أين ارتفعت نسبة الأمل في الحياة بأكثر من 14 سنة, وارتفعت نسبة عدد سنوات التمدرس بأكثر من ستة سنوات. وارتفع الناتج الوطني الإجمالي للفرد بـ 38 % خلال نفس الفترة.

الجدول (24): تطور مؤشر التنمية البشرية للأردن, للفترة 1980-2010

	الأمل في الحيلة عند الولادة	الأمل في التمدرس	متوسط عدد سنوات التمدرس	الناتج الوطني الإجمالي للفرد بالدولار	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1980	62.6	12.0	3.1	4.321	0.509
1985	64.8	12.4	4.0	4.461	0.545
1990	67.0	13.0	5.1	3 .385	0.564
1995	68.9	12.4	6.4	3.651	0.595
2000	70.6	12.5	7.3	3.961	0.621
2005	71.9	12.8	8.0	4.860	0.652
2010	73.1	13.1	8.6	5.956	0.681

المرجع: تقريربرنامج الأمم المتحدة للتنمية. 2010

3.1.3 الوضع التنموي في تركيا

–التعريف بتركيا:

تحتل تركيا موقعا استراتيجيا مابين أوربا وآسيا. يبلغ عدد سكانها.، يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. نظامها السياسي جمهوري, فبعد مرورها بأزمة اقتصادية وسياسية سنة 2001، استطاعت تحسين وضعيتها نحوالأفضل بفعل إستراتيجيتها السياسية والاقتصادية المبنية على الانفتاح التدريجي، وكذا الإصلاحات التي اعتمدتها بناء على توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، خاصة في المجالات النقدية، الجبائية والهيكلية.

بعد سنوات التسعينيات،الذي ميزها عدم الاستقرار، الناتج عن ثلاثة مراحل للأزمات المالية الكبرى، خلال سنوات 1994،1997و2001 عاد الاستقرار الاقتصادي تبعا للإصلاحات الهيكلية التي أدخلتها ابتداء من سنة 2000 بدعم من صندوق النقد الدولي وبلغ معدل النمو6 % مابين سنتي 2002 و2007، وارتفعت مستويات الإنتاجية، وتوسعت القاعدة الصناعية،وازداد مستوى الاستثمار بحصة 24 % من الدخل المحلي الإجمالي مقابل 18 % خلال سموات 1990، وارتفعت الصادرات بنسبة تجاوزت 30 % سنويا، وارتفعت تدفقات الاستمارة الأجنبي المباشر.[1]

–المؤشرات الاقتصادية الأساسية:

°الناتج المحلي الإجمالي:

عرف مستويات مرتفعة، سجلت خلال الفترة 2006–2010، إذ بلغ 828.9 مليار دولار أمريكي سنة 2010، بعدما سجل مستوى اقل سنة 2006 بمبلغ 528.9 مليار دولار أمريكي. ويبين الجدول (25) مؤشرات النموبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

1 Agence Française de Développement Rapport sur la Turquie intitulé: La Turquie Fragilisée Par la crise Mondial P1-2

الجدول (25): مؤشرات النمولتركيا خلال الفترة 2006-2010

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي (ملايير الدولارات)	528.69	659.28	798.86	789.07	828.49
النموالسنوي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.9	4.6	3.5	3.0	5.0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	7759.61	9569.01	11463.21	11193.98	11619.51
معدل التضخم (%)	9.6	8.8	10.5	8.4	6.9

المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير الاقتصاد العالمي سنة 2008

°معدل النموالإقتصادي:

عرف معدل النمو، إذ سجلت تركيا أعلى معدلاتها خلال الفترة 2006-2010، سنة 2006 بمعدل 6.9%، لينخفض تدريجيا ليصل إلى معدل تقديري ب3.0 % سنة 2009، قبل أن يعود إلى الارتفاع سنة 2010 بمعدل تقديري 5.0% .

كما عرف الدخل المحلي الإجمالي للفرد 7759.61 دولار أمريكي سنة 2006، ليصل إلى مبلغ تقديري بـ 11619.51 دولار أمريكي سنة 2010.

°معدل التضخم:

بالنظر إلى المستويات التي بلغها معدل التضخم خلال الفترة 2006-2010، يعتبر هذا الأخير مرتفعا نسبيا،حيث بلغ أعلى مستوياته التقديرية سنة 2008 بـ 10.5 % ومع ذلك يبقى هذا المعدل مقبولا مقارنة مع المعدل المسجل سنة 2001 والمقدر بـ 68.5 %، مما يعكس المجهودات المبذولة في مجال مكافحة التضخم في تركيا وساهمت عوامل عديدة في خفض نسبة التضخم، أهمها ضعف الليرة التركية وانخفاض مستوى الطلب الداخلي .

-الديون: تعكس المعطيات المسجلة خلال العشرية الأخيرة بالديون العمومية لتركيا المجهودات المعتبرة التي بذلتها بهدف التحكم في عناصر المالية العمومية, وظهرت أولى النتائج بداية من سنة 2005

بتسجيلها نسبة 74 % من الناتج المحلي الإجمالي واستمرت في الإنخفاض إلى غاية سنة 2008 بنسبة 58,2% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

–البطالة: سجلت تركيا معدلات بطالة مستقرة نسبيا خلال العشرية الأخيرة, إذ تأرجحت ما بين 5,6% سنة 2001 وهوأحسن معدل, و10,7% سنة 2009 . ويبقى ÷ذا المستوى مقبولا من الناحية الإقتصادية مقارنة مع الدول محل الدراسة.

–التجارة الخارجية:

سجلت التجارة الخارجية التركية نتائج قياسية، بفعل قطاعي السيارات والنسيج التي تحتل الصدارة في صادراتها، متبوعة بقطاعات الزراعة الغذائية (مواد خام ومحولة، الآلات والتجهيزات الالكترونية)، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الزبون الأول لتركيا باستيراده لـ 56.4 % من منتوجاتها وسجلت هذه النتائج المعتبرة بالرغم من تسجيلها لعجز تجاري معتبر، بفعل التبعية الطاقوية لروسيا ودول الخليج، إضافة إلى استيرادها لـ 80 % من مكونات التجهيزات الكهرومنزلية التي تركبها في تركيا وتصديرها.

ومن حيث نتائج التجارة الخارجية، سجلت تركيا نتائج متواضعة في الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2009، بفعل ارتفاع وارداتها مقارنة مع صادراتها وبلغت حصة التجارة الخارجية من الدخل المحلي الإجمالي مستويات متقاربة، حيث بلغت أعلى مستوى سنة 2008 بمعدل **52,2 %** ويبين الجدول (28) أهم مؤشرات التجارة الخارجية لتركيا للفترة 2005–2009 .

---

1 CIA World Factbook , Op Cit,

الجدول (28): مؤشرات التجارة الخارجية لتركيا, للفترة2005–2009.

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي واردات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	116.774	139.576	170.063	201.964	140.921
إجمالي صادرات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	73.476	85.535	107.272	132.027	102.129
إجمالي واردات الخدمات(ملايين الدولار الأمريكي)	10.311	10.739	14.547	16.637	15.607
إجمالي صادرات الخدمات (ملايين الدولار الأمريكي)	26.450	25.269	28.624	34.536	32.759
إجمالي واردات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	12,2	6,9	10,7	-4,1	-14,3
إجمالي صادرات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	7,9	6,6	7,3	2,7	-5,3
إجمالي واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	25,4	27,6	27,5	28,3	24,4
إجمالي صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	21,9	22,7	22,3	23,9	23,2
الميزان التجاري (خارج الخدمات) (بملايين الدولار)	33.077	41.059	46.795	53.021	24.896
ميزان العمليات الجارية (ملايين الدولار)	22.197	32.197	38.311	41.946	13.963
التجارة الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	47,2	50,3	49,8	52,2	47,7

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة, البنك العالمي, 2010

وتتصدر ألمانيا قائمة الدول الزبونة لتركيا باستحواذها على نسبة 11.3 % من مجموع صادرات تركيا، والمرتبة الثانية كمورد لتركيا بعد روسيا بنسبة 10.6 % وتصدر مستلزمات النسيج والملابس والحديد والصلب والآلات والتجهيزات الكهربائية، بينما تستورد الآلات والأجهزة الميكانيكية، البترول، المعادن والبلاستيك.

–البنية القطاعية للنشاط الاقتصادي:

يحتل قطاع الزراعة مكانة هامة من حيث تشغيل، ويمثل 10 %من الدخل المحلي الإجمالي، فهويشغل ثلث السكان النشيطين، ويتميز بضعف المر دودية لتوزعه على مستثمرات صغيرة تنتج الحبوب أساسا كما أنهما ثالث أكبر دولة مصدرة للتبغ، وأول دولة منتجة لل Noisettes ب 70 % من الإنتاج العالمي كما تشكل الصناعات التحويلية 30% من الدخل المحلي الإجمالي بفعل النسيج وصناعة

السيارات كقطاعان أساسيان كما تتوفر تركيا على مشاريع هامة في المنشات الأساسية لاسيما في مجال النقل والتي تشغل حسب نموذج (COT :Construire Opérer Transférer) ويمثل قطاع السياحة 4 % من الدخل المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي لعدد السواح يقدر ب 13 مليون زائر في حين يمثل قطاع الخدمات (بما فيه السياحة) ثلثي الدخل المحلي الإجمالي .

وسجل قطاع الخدمات أحسن النتائج من حيث القيمة المضافة والتشغيل ويبين الجدول (26) هذه المعطيات بنوع من التفصيل.

الجدول (26): توزيع النشاطات القطاعية في تركيا حسب القطاعات

القطاعات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
القيمة المضافة (النموالسنوي %)	6.8-	5.4	5.9
القيمة المضافة (% من الدخل المحلي الإجمالي)	8.9	28.3	62.8
التشغيل حسب القطاع (ب% من التشغيل الإجمالي)	45.8	24.7	29.7

المصدر: البنك العالمي مؤشرات التنمية العالمية تقرير سنة 2008.

–البنية الاقتصادية الأساسية:

تملك تركيا شبكة واسعة في مجال النقل أنظمة الاتصالات الحديثة مطابقة للمعايير الدولية ويشارك المستثمر الأجنبي بصفه ملحوظة في تنمية البنية الاقتصادية الأساسية، مدعوما بالقوانين التركية التي تسمح بإنجاز مطارات،موانئ،محطات كهربائية إلى غير ذلك. ويبين الجدول (29) أهمية البنية الأساسية للنقل فيها.

الجدول (29): تركيبة البنية الأساسية لقطاع النقل في تركيا .

نوعية المنشآت	السكك الحديدية (كلم)	الطرق (كلم)	النقل البحري (البواخر)	المطارات
	8607	382 059	548	548

المصدر: ANIMA Investissement Net Work, Rapport 2008

كما بلغت تركيا مستويات مرتفعة في متوسط استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية، واستعمال أجهزة الهاتف الثابت والمنقول.

-مؤشر التنمية البشرية:

سجلت تركيا نتائج متقاربة من حيث الفارق السنوي لمؤشر التنمية البشريةللفترة 1980–2010, متجاوزة سقف 0,50 ابتداءا من منتصف الثمانينات. وارتفعت قيمة المؤشر ما بين 1980 و2010 من 0,467 إلى 0,679, محتلة المرتبة 14 من حيث المجهودات المتعلقة بتتحسين مؤشر التنمية البشرية.

ويوضح الجدول (30) مستوى المجهودات التي بدلتها تونس فيما يخص مكونات المؤشر ما بين سنتي 1980 و2010, أين ارتفعت نسبة الأمل في الحياة بأكثر من 12 سنة, وارتفعت نسبة عدد سنوات التمدرس بأكثر من أربعة سنوات. وارتفع الناتج الوطني الإجمالي للفرد بـ 112 % خلال نفس الفترة.

الجدول (30): تطور مؤشر التنمية البشرية لتركيا للفترة 1980-.2010

	الأمل في الحيلة عند الولادة	الأمل في التمدرس	متوسط عدد سنوات التمدرس	الناتج الوطني الإجمالي للفردبالدولار	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1980	60.3	7.0	2.9	6.291	0.467
1985	62.0	7.8	3.9	7.131	0.515
1990	64.6	8.4	4.5	8.632	0.552
1995	67.6	9.2	4.8	9.243	0.583
2000	70.0	10.8	5.5	10.422	0.629
2005	71.4	11.2	6.0	12.206	0.656
2010	72.2	11.8	6.5	13.359	0.679

المرجع: تقريربرنامج الأمم المتحدة للتنمية. 2010

2.3 الوضع التنموي في الجزائر:

أ) التعريف بالجزائر:

تتميز الجزائر بموقع جغرافي متميز، ومساحةتتجوز المليوني كلم 2. فقربها من أوروبا يشجع دول هذه القارة على الاستثمار فيها، خاصة في النشاطات القطاعية المستهلكة للطاقة (الغاز، البترول، الكهرباء) التي تعرف كلفات منخفضة نسبيا مقارنة مع تلك المسجلة في الدول الأم أوحتى في دول الجوار المنافسة للجزائر،إذ تقل كلفة الغاز الصناعي بـ 22 مرة عن الكلفة المتوسطة الأوروبية، ويقل سعر الكهرباء بـ 6 مرات عن السعر المتوسط في أوروبا كما تتوفر على يد عاملة مؤهلة بأسعار تنافسية تقل بـ 10 مرات عن مثيلتها في فرنسا. فضلا عن الطاقات المنجمية الهامة كالحديد باحتياطات ضخمة –غار جبيلات– من الأكبر عالميا إضافة إلى الفوسفات والنحاس والذهب والفضة.

وتعتمد الجزائر في اقتصادها على البترول (المرتبة 13 كمنتج و 9المرتبة كمصدر)[1] والغاز(المرتبة 5 كمنتج والمرتبة 4 كمصدر)[2] كمصدر أساسي في مخططاتها التنموية وتسعي عبر مجهوداتها التنموية في تنويع اقتصادها ساعدها فيها تحسن أسعار البترول في السنوات الأخيرة، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي تزايد ثابتا كما أعطت أهمية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختلفة أهمها البنيات الأساسية، الاتصال، الطاقة والماء.

ومع بداية الالفية الثالثة, شرعت الجزائر في إعادة رسم الخريطة السياسية مدعمتا بتحسن للوضع الأمني, حيث أذخلت إصلاحات سياسية قطاعية اقتصادية واجتماعية, مما ساهم في تحسين وضعية الجزائر الإقتصادية والمالية من خلال التنقيط الاحسن للمناخ الإقتصادي الجزائري عموما والمناخ الاستثماري والاعمال خصوصا تزامنا مع عودة الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر الأمر الذي تؤكده الإحصائيات الصادرة عن مختلف الهيآت الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال خاصة خلال العشرية

1 Top World Oil Net Expotaters , Energy Information Admistration , USA, 2006
2Natural Gas Production , British Petroleum Report, 2006

الأولى من الألفية الثالثة والتي تمثل المدة الزمنية في دراستنا المقارنة كما سنوضحه بالتفصيل في الفصل الخامس من هذه الرسالة.

-الإستثمارات العمومية:

ساهم الإنفاق العمومي الهام في دعم الفعالية الإقتصادية،إذ سجلت نتائج معتبرة على مستوى مؤشرات النمو(الدخل المحلي الإجمالي، التضخم) واستطاعت بفعل قطاع البترول من تكوين ادخار هام تم توظيفه في صندوق موازنة الإيرادات (FRR)،والذي مكنها من تمويل برامج الاستثمار العمومي (PIP)، وتخفيض عبء الديون العمومية والخارجية إلى ادني مستوياتها. مما مكنها من مواجهة تباطأ النموالاقتصادي العالمي في وضعية جيدة نسبيا،حيث قارب معدل النموفي قطاع المحروقات 9 % سنة 2009 بفعل عوامل عديدة ن أهمها المحصول الجيد للحبوب، والصرامة في قطاعات البناء والخدمات من خلال برنامج الاستثمار العمومي.

إلا أن انخفاض الطلب العالمي على المحروقات،كشف هشاشة الاقتصاد الجزائري هذا الطلب الذي تحسن في السنوات الأخيرة،مساهما في تحسين الآفاق المالية على المدى المتوسط ورغم ذلك يبقى مستوى البطالة،والنموخارج المحروقات دون المستوى، مما يتطلب إتخاد الإجراءات المناسبة لتنويع الاقتصاد والمرافقة الاقتصادية للقطاع الخاص المؤهل.

ب) المؤشرات الإقتصادية الأساسية:

-الناتج المحلي الإجمالي:

عرف الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تزايدا مستمرا خلال الفترة 2002-2008 حيث تضاعف بثلاث مرات من سنة 2002 (57.1 مليار دولار) إلى سنة 2008 (162.9 مليار دولار) مقارنة مع الفترة السابقة. كما عرف الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات تزايدا نسبيا هوالاخر مما يعكس تطور الأداء الإقتصادي بدون قطاع المحروقات. ويبين الجدول (2) أهم هذه التطورات, والمتمثلة في الإرتفاع المتزايد للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2008، وسجلت أكبر نسبة ارتفاع خلال

سنتي 2007 2008 بحيث ارتفع إلى ثلاث أضعاف سنة 2008 مقارنة مع بداية الفترة (سنة 2002). مع التزايد الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات مع ارتفاع محسوس نسبيا خلال سنوات2006,2007 و2008, وارتفاع متجانس نسبيا في الناتج الداخلي الإجمالي حسب الأفراد.

ويبين الدول (31) أهم ههذه التطورات.

الجدول رقم (31): مؤشرات النمووللجزائر للفترة 2002–2008

المؤشرات الداخلية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الإجمالي (بملايير الدولارات)	57.1	68.9	85.0	102.7	116.8	135.3	162.9	128.59
الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات (بملايير الدولارات)	38.0	44.0	53.0	55.4	60.3	74.4	89.6	
الناتج الداخلي الإجمالي / الفرد (الدولار)	1785	2073	2620	3129	3403	3968	4681	3640.46
معدل النمواالحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي (%)	4.0	0.8	5.2	5.1	2.0	3.0	3.0	2.1
معدل النمواالحقيقي خارج المحروقات (%)	5.3	6.0	6.2	4.7	5.6	6.3	5.8	
معدل التضخم المتوسط السنوي	1.4	2.6	2.0	1.6	2.5	3.5	3.9	4.6
رصيد الميزانية الناتج الداخلي الإجمالي	0.2	7.8	6.9	11.9	13.6	4.5	8.2	
رصيد الميزانية خارج المحروقات / الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات	-32.5	27.7 -	30.1 -	-34.7	-36.0	-45.6	-52.8	
رصيد الميزانية	0.1	-5.3	5.9	12.9	15.9	6.1	13.4	

المصدر: صندوق النقد الدولي 2009

-معدل النموالإقتصادي:

تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات حسب ثلاثة مراحل, هي:

°مرحلة ارتفاع (2003/2002): حيث ارتفعت نسبة من معدل 5.3% سنة 2002 إلى معدل 6.0% سنة 2003

°مرحلة انخفاض (2006/2003): حيث انخفض معدل من 6.0% سنة 2003 إلى أن وصل إلى أدنى معدل 2.0% سنة 2006

°مرحلة (2008/2007): حيث استمر انخفاض المعدل إلى غاية 2006 ليعود للاستقرار في 3.0% خلال السنتين 2007و2008

-معدل التضخم:

تميز تطور المعدل السنوي المتوسط للتضخم في فترة(2008/2002) بمرحلتين هما:

سجل متوسط معدل التضخم تطورا متزايدا خلال الفترة 2002-2008, حيث بلغ 1.4بالمائة سنة 2002 ليرتفع إلى 3.9 بالمائة سنة 2008[1]. وعرف أدنى مستوى له سنة 2005 إذ بلغ نسبة 1.6 بالمائة. ويرجع هدا التفاوت إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغدائية قدرت بـ 8.23 بالمائة, بما فيها المنتوجات الزراعية الصناعية التي سجلت 20.54 بالمائة, إضافة إلى آثار الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية وآثارها غلى النموالإقتصادي العالمي.

-الديون العمومية:

°الديون العمومية الذاخلية:

شهدت الديون العمومية الذاخلية انخفضا نسبيا خلال المرحلتين 2002-2004, 2007-2008, حيث بلغ أدنى مستوياته في سنة 2004 مسجلا 9.4 مليار دولار, وكانت أعلى قيمة في سنة 2006 بمبلغ 22.2 مليار دولار. في حين سجلت أعلى قيمة بانسبة للناتج المحلي الإجمالي سنة

1الديوان الوطني للإحصاء.الجزائر.2009.

2002 بـ 21.6 %. بوحققت هذه النتائج الإيجابية بفعل سياسة تخفيض النفقات العمومية التي تبنتها. ويعتبر هذا الإنجاز مؤشرا إيجابيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

°الديون العمومية الخارجية:

تمكنت الجزائر من خفض ديونها الخارجية بنسبة كبيرة في الفترة 2002 -2008 قدرت بحوالي 4.9 مليار دولار سنة 2008 ما يعادل 3.0 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بفعل الإستراتيجية التي تبنتها من جهة والوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية . ويبين الجدول (32) بنية الديون وتطورها في الجزائر.

الجدول (32): بنية الديون في الجزائر خلال الفترة 2002-2008

الديون	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الديون العمومية الداخلية (ملايير الدولارات)	12.3	12.7	9.4	10.9	22.2	11.0	9.8
الديون العمومية الداخلية /الناتج الداخلي الإجمالي (%)	21.6	18.7	11.0	10.6	19.0	8.1	6.0
الديون العمومية الخارجية	18.1	18.7	17.3	17.2	5.6	5.2	4.9
الديون العمومية الخارجية / الناتج (%) الدخل الإجمالي (ملايير)	32.3	28.3	25.6	16.7	4.8	3.8	3.0
خدمة الديون / الصادرات (%)	24.2	19.0	17.6	12.5	23.8	2.4	1.7

المصدر: صندوق النقد الدولي. 2009

-البطالة:

يقدرمعدل البطالة بـ 11.3 %، منها 72 % تقل أعمارهم عن 30 سنة، وقدر عدد السكان النشطون بـ 9.969 مليون نسمة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء[1]. (2007/10).

1الديوان الوطني للإحصاء. أكتوبر .2010

-الاحتياطي الإجمالي:

إن توفر احتياطي إجمالي مريح للدول المضيفة للإستثمار مؤشرا إيجابيا للمؤسسات الراغبة للإستثمار فيها, فبالإضافة لمساهمته في بسط الإستقرار السياسي والإقْتصادي والإجتماعي في الدول المعنية يمنحها الأدوات المالية الضرورية لرسم خططها التنموية حيث يرى المستثمرين الأجانب فيها الفرص المتاحة لها وتقييمها والإستفادة في مشاريعها القطاعية المختلفة.

تشكل الجزائر كدولة مرشحة لإستقطاب المشاريع الإستثمارية الأجنبية بالنسبة للدول محل الدراسة, إذ سجل إحتياطها الإجمالي ارتفاع إيجابي متزايد في فترة من 2003 إلى 2008، مع ملاحظة ارتفاع محسوس في المبلغ السنوي 2007 و2007 حيث وصل إلى 138.9 مليار دولار سنة 2008, إذ نستنتج بأن الجزائر تتمتع بوضعية مالية جيدة ترجع إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وكذا ارتفاع حجم صادرات الجزائر، وهي وضعية تؤثر بصفة مباشرة في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة.

ج)التجارة الخارجية:

وفي الجزائر وعلى غرار الكثير من الدول المرشحة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت عناصر التجارة الخارجية في الجزائر تطورات غلب عليها الطابع الإيجابي مما من شأنه طمأنة المستثمرين الأجانب من هذه الناحية. وعموما, إجمالي الصادرات من السلع والخدمات تدبدبا في معدلات نموه خلال الفترة 2005-2009 , وبلغ أعلى مستوى له سنة 2005 بـ 6,1%، ساهم فيها قطاع المحروقات، الذي يمثل حوالي 98 % من مجموع الصادرات، بفضل ارتفاع الأسعار في السوق العالمية أدى ذلك إلى تسارع وتيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، ورغم ارتفاع مستوى الواردات إلا أن هذه الوضعية ساعدت على ضمان فائض مريح في ميزان التجاري الجزائري لهده الفترة، ساهم في ارتفاع احتياطي الصرف الذي يمول صندوق موازنة الإيرادات[1] (FRR) .

1التقريرلمنظمة العالمية للتجارة. سنة2007

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم المتعاملين التجاريين للجزائر، إضافة إلى الدول المنبثقة تحت اتفاقية التبادل الحر لدول شمال أمريكا (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، والصين) ويبين الجدول (34) أهم مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر. وشكلت نسبة التجارة الخارجية نسبا متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي, كانت أحسنها تلك المسجلة سنة 2009 , والتي قدرت ب76,5 %. إلا أنها تبقى متواضعة مقارنة بالنسب التي سجلتها الدول محل الدراسة خلال نفس الفترة.

الجدول(34):مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر للفترة2005-2009.

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي واردات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	20.357	21.456	27.631	39.479	39.294
إجمالي صادرات السلع (ملايين الدولار الأمريكي)	46.002	54.613	60.163	79.298	45.194
إجمالي واردات الخدمات(ملايين الدولار الأمريكي)	4.787	4.780	6.934	11.063	10.910
إجمالي صادرات الخدمات (ملايين الدولار الأمريكي)	2.510	2.582	2.839	3.480	3.072
إجمالي واردات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	9,5	1,8	7,6	6,6	16,7
إجمالي صادرات السلع والخدمات (النموالسنوي %)	6,1	-2,4	-0,6	1,6	-3,0
إجمالي واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	24,3	21,5	23,3	22,9	36,1
إجمالي صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	47,6	48,6	46,6	46,3	40,4
التجارة الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	71,9	70,1	69,9	69,2	76,5
الاحتياطات الكلية (ملايير الدولارات)	56.2	77.8	110.2	138.9	56.2

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة, البنك العالمي, 2010

- **ميزان المدفوعات:**

يرتبط مفهوم التجارة الخارجية، بحجم حركة الصادرات والوردات من السلع والخدمات، والتي تتم بين الدولة والخارج، ويتم الكشف عن نتيجة حركة التجارة الخارجية باستخدام ميزان المدفوعات.

ويعتبر ميزان المدفوعات جهاز القياس الرئيسي لعلاقة الدولة الاقتصادية مع باقي دول العا لم، كما انه يشكل أحد معايير قياس أداء الاقتصاد الوطني وعن قدرته في توسيع القاعدة الإنتاجية وفي تعميق

حضوره الاقتصادي الوطني عل الساحة الدولية. كما أنه يشكل الآلية الرئيسية الإحداث الاستقرار في أسعار الصرف من خلال تحقيق تراكمات في حجم الاحتياطات من العملات الدولية.

وتتحدد العلاقة مابين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وميزان المدفوعات من خلال عاملين أساسيين هما:

العامل ايجابي: والذي يتجسد من خلال زيادة التدفقات الداخلة إلى الدولة من العملات الأجنبية عن التدفقات الخارجية منها مما يحقق وفرة في ميزان المدفوعات. ويمكن زيادة التدفقات الداخلة المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية الأجنبية بالشكن التالي:

– قيام المشروع الأجنبي بتصدير معظم إنتاجه إلى الخارج مع ملاحظة أهمية انخفاض حجم المستوردات من الخارج.

– إعادة استثمار أرباح المشروع الأجنبي الأولي، أما في التوسعات للمشروع أوإعادة الاستثمار في مشروع آخر، وبالتالي التقليل من إخراج العملات الأجنبية إلى خارج البلاد.

– تركيز الإنفاق الرأسمالي للمشروع الأجنبي على شراء أصول محلية كلما أمكن ذلك والتقليل من استيراد أصول من الخارج .

العامل السلبي: ويكون التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات من خلال زيادة التدفقات الخارجة للنقد الأجنبي عن التدفقات الداخلة للدولة مما يؤدي في النهاية إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات . ويكون خروج النقد الأجنبي بالصور التالية:

– إعادة تصدير رأس مال المشروع وأرباحه إلى خارج الدولة المضيفة.

– استيراد جميع المواد الأولية الخاصة بالإنتاج من الخارج وبالعمولات الأجنبية.

– تركيز عال في العمالة الأجنبية في المشروع.

أما من ناحية مدى تأثير ميزان المدفوعات على جذب الاستثمارات الأجنبية، فإن الوفرة في ميزان المدفوعات يعني توفر أرصدة واحتياطيات من العملات الأجنبية تمكن المستثمر من الحصول على كافة احتياجاته من العمولات الأجنبية، وبهذا يشعر المستثمر الأجنبي بارتياح لضمان تحويل الأرباح ورأس مال المشروع متى احتاج إلى ذلك.

د)البنية القطاعية للنشاط الاقتصادي:

يشكل قطاع الصناعة أساس البنية الفطاعبة للاقتصاد الجزائري، إذ تقدر حصته من القيمة المضافة في الدخل المحلي الإجمالي 61.1%[1] متصدرا قطاعي الخدمات والزراعة بحصة من القيمة المضافة في الدخل المحلي الإجمالي قدرت بـ 30.7 % و8.2 % على التوالي إلا أن قطاع الخدمات يشغل أكبر نسبة من السكان النشيطين بـ 54.8 % .

والجزائر ثاني اكبر مصدر للغاز في العالم، إذ تحتل المرتبة 14 من حيث احتياطي البترول والسابعة من حيث احتياطي الغاز كما تتوفر على المعادن بكميات متفاوتة ومنها الحديد، الرصاص، الفوسفات، اليورانيوم والفحم والزنك . إضافة إلى الصناعات الخفيفة المتمثلة في الصناعات الغذائية، النسيج والملابس، المواد الكيماوية، مواد البناء. ويبين الجدول (33) التوزيع القطاعي للنشاطات الاقتصادية كما يشغل قطاع الفلاحة 25 % من السكان النشيطين في زراعة الحبوب، الصوجة، الحمضيات، التمور والزيتون، إضافة إلى تربية الحيوانات.

الجدول (33):توزيع النشاطات الاقتصادية حسب القطاعات.

النشاطات الاقتصادية	الزراعة	الصناعة	الخدمات
القيمة المضافة (النموالسنوي %)	5.9	1.7	7.7
القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	8.2	61.1	30.7
التشغيل حسب القطاعات (% من التشغيل الكلي)	21.1	24.0	54.8

المصدر: البنك العالمي مؤشرات التنمية العالمية تقرير 2008.

هـ) البنية الإقتصادية الأساسية:

تتوفر الجزائر على بنيات اقتصادية في كل قطاعات النشاط الإقتصادي, فرغم التأخر الذي سجلته في قطاع الفلاحة خصوصا, استدركت الأمر بإنجازات منها الطريق السيار شرق–غرب.

1 تم تقدير المعطيات المتعلقة سنوات 2009،2008،2007و2010 من طرف صندوق النقد الدولي.

و)مؤشرالتنمية البشرية:

سجلت الجزائر تحسنا نسبيا في مؤشر التنمية البشرية مع بداية العشرية الحالية, متجاوزا حاجز 0,60, تزامنا مع تعافيها من آثار الأزمة الأمنية والساسية التي سادت خلال العشرية الأخيرة من الألفية الثانية, واستمرت النتائج الإيجابية طوال الفترة 2000–2010.

وارتفعت قيمة المؤشر ما بين 1980 و2010 من 0,443 إلى 0,677, محتلة المرتبة الثامنة من حيث المجهودات المتعلقة بتحسين مؤشر التنمية البشرية.

ويوضح الجدول (35) مستوى المجهودات التي بدلتها تونس فيما يخص مكونات المؤشر ما بين سنتي 1980 و2010, أين ارتفعت نسبة الأمل في الحياة بأكثر من 13 سنة, وارتفعت نسبة عدد سنوات التمدرس بستة سنوات. وارتفع الناتج الوطني الإجمالي للفرد بـ 24 % خلال نفس الفترة.

الجدول (35): تطور مؤشر التنمية البشرية للجزائر للفترة 1980–2010.

	الأمل في الحيلة عند الولادة	الأمل في التمدرس	متوسط عدد سنوات التمدرس	الناتج الوطني الإجمالي للفردبالدولار	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1980	59.6	8.3	1.7	6.689	O.443
1985	63.7	9.8	2.4	7.212	0.501
1990	67.0	9.9	3.3	6.503	0.537
1995	68.5	10.1	4.4	5.777	0.564
2000	70.1	10.7	5.5	6.264	0.602
2005	71.7	12.8	6.4	7.384	0.651
2010	72.9	12.8	7.2	8.320	0.667

المرجع: تقريربرنامج الأمم المتحدة للتنمية. 2010

وفي سياق دعم مجهودات التنمية البشرية, خصت الجزائر, ونظرا لأهمية البحث والتطوير في بناء إقتصاد تنافسي، إعتمدت الجهات الوصية تشريعا جديدا، يتعلق بالقانون البرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لفترة 2002/1998 حيث يهدف أساسا إلى[1] :

–ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ؛

1قويدري محمد, "واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية", الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية, جامعة ورقلة, 09-10 مارس 2004

-تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد ؛

-تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير ؛

-العمل على تثمين نتائج البحث ؛

-دعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير .

وللتوضيح فقد أكدت المادة الثالثة من القانون أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الإقتصادية،والإجتماعية،والثقافية، والعلمية، والتكنولوجية للبلاد، وذلك عن طريق وضع خمسة وعشرين (25) برنامجا للبحث والتطوير حيز التطبيق مصنفة كما يلي :

وصنفت تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) الجزائر في المرتبة 100 سنة 2008, لتتأخر بأربعة مراتب سنة 2009 (الرتبة 104). وعرفت تحسنا ملحوظا سنة 2010 باحتلالها المرتبة 84 بمؤشر قيمته 0,667, محسنة تصنيفها بعشرين رتبة, بعد تونس التي احتلت الرتبة 81 بمؤشر قيمته 0,683, في حين تأخرت المغرب إلى المرتبة 114 بمؤشر قيمته 0,567.

كما صنف التقريرالدول إلى أربعة مجموعات: تضم الجموعة الأولى الدول ذات مستوى التنمية البشرية المرتفع جدا (42 دولة), الدول ذات مستوى التنمية البشرية المرتفعة وتضم الجزائر, الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسط (42 دولة) والدول ذات التنمية البشرية الضعيفة (42 دولة). واحتلت النرويج الصدارة بمؤشر تنمية بشرية بقيمة 0,938.

ويعكس مؤشر التنمية البشرية في الجزائر مستوى المجهودات المبذولة في مجالات التربية (4,3% من الناتج المحلي الإجمالي), الصحي (3,6% من الناتج المحلي الإجمالي)والبحث والتنمية (0,1 %من الناتج المحلي الإجمالي)[1].

1 PNUD . Rapport sur le développement humain dans le monde , 2010 . Publié le 05 /10/2010.

خلاصة:

يتضح من خلال استغراض أهم عناصر الوضع التنموي في الدول محل الدراسة من جهة والجزائر من جهة أخرى تميز الجزائر بمواصفات تنموية تتأرجح ما بين المستوى المتوسط وفوق المتوسط. كما احتلت مكانة مرموقة تجاوزت من خلالها بغض دول العينة التي لها تقاليد إقتصادية وتنموية بما فيها تركيا. فالجزائر سجلت مستويات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها جد مقبولة فيما يخص قيم مؤشر التنمية البشرية لاسيما فيما يخص نسبة الأمل في الحياة التي ارتفعت بأكثر من 13 سنة, وارتفاع نسبة عدد سنوات التمدرس بستة سنوات خلال الفترة 1980–2010.

كما تتوفر الجزائر على بنيات أساسية تنافسية, وموشراتها الإقتصادية إيجابية تؤهلها إلى احتلال مكانة متوسطة من بين الدول محل الدراسة التي تجاوزت أغلبها من حيث الأهمية. وتتميز بنيتها القطاعية بالتنوع.

إذ يشكل قطاع الصناعة أساس البنية القطاعية للاقتصاد الجزائري،بحص من القيمة المضافة في الدخل المحلي الإجمالي تجاوزت الستون بالمائة متصدرا قطاعي الخدمات والزراعة, حيث يشغل قطاع الخدمات أكبر نسبة من السكان النشيطين .

أما المؤشرات التجارية, فهي الأخرى إيجابية, ولكن ترتبط بشكل كبير جدا بالنفط الذي يوفر لها أكثر من 95 بالمائة من نتيجة الميزان التجاري.

وتعتبر الجزائر الدولة التي تسجل أقل مستوى من الديون الخارجية مقارنة بالدول محل الدراسة, وتتوفر على احتياطي هام من العملة الصعبة يجغلها في وضع مريح من حيث وسائل تمويل التنمية مقارنة مع الدول محل الدراسة.

الفصل الرابع

الاستثمار الأجنبى المباشر
وتعزيز التنمية فى الدول محل

تمهيد

ترتبط جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، على غرار باقي دول العالم النامية أوالمتقدمة، بمجموعة من العوامل، أهمها الاستقرار الاقتصادي الكلي، حجم السوق،كلفة الاستثمار التي ترتفع بتعقد وتنوع الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسة الأجنبية المستثمرة[1], وتوفر البنيات التحتية .

وحاولت مجموعة من الهيآت الإقليمية والدولية تحديد معالم مناخ الإستثمار بإعطاء تعاريف, منها تعريف الهيئة العربية لضمان الإستثمار ب:" مجموعة العوامل والأنظمة والقوانين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في مجتمع ما والتي تعمل في مجملها على إيجاد فرص استثمار مربحة تؤدي بدورها إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار في تلك المشاريع، وفي جميع الحالات يجب أن يرشد المستثمر إلى تلك الفرص التي لم يتعرف عليها بذاته"[2].

ويشمل مناخ الإستثمار عناصر البيئة القانونية والمؤسساتية (بما فيها القوانين, التشريعات وهيآت تنظيم ومتابعة الإستثمار). فالمؤسسات[3](مجموعة القواعد الشكلية (الدستور،القوانين والتنظيمات، النظام السياسي...)أصبحت متغيرا اقتصاديا يلعب دور محوري في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة, ارتبطت في الكثير من الأحيان بصعوبة تنفيذ أوتطبيق الإطار التشريعي،القوانين الخاصة بهذه الاستثمارات، بما فيها ملكية الأجانب للأصول من عقارات صناعية وزراعية والعوائق البيروقراطية المختلفة, إضافة إلى عناصر البيئة الإقتصادية (بما فيها الإستقرار النقدي, التضخم, أسعار الفائدة, القطاع المالي والحسابات القومية لاسيما الناتج المحلي الإجمالي, التجارة الخارجية, الديون العمومية والإحتياطي الإجمالي), والبنية الإقتصادية الأساسية المتكونة المتمثلة في رأس المال الإقتصادي (بما فيه المنشآت الأساسية لمختلف القطاعات الحيوية) والتنمية البشرية.

وفي هذا الفصل، نستعرض مناخ الاستثمار في كل دولة من الدول محل الدراسة، حسب التوزيع الإقليمي لهذه الدول في مبحثين أساسيين، من التركيز أكثر على الجانب القانوني والمؤسساتي ومستوى الحرية الإقتصادية لكل دولة. ونظرا لأهمية البيئة الإقتصادية بصفتها عنصرا هاما في مكونات مناخ الإستثمار فإننا تعرضنا لها بنوع من التفصيل من خلال المؤشرات الإقتصادية, التجارية, البشرية

1 البنك العالمي. الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية: تطور وأفاق إقتصادية, 2005
2 تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار. سنة 1987
3 تقرير البنك العالمي. (1998)

والبنيات التحتية الأساسية, إضافة إلى بعض الإجراءات القانونية النوعية التي اتخذها كل دولة على حدى, باعتبار أننا تعرضنا إليها بنوع من التفصيل في الفصل السابق، ونستعرض في آخر الفصل تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة من حيث المكونات القانونية والمؤسساتية وكذا الإُقتصادية والإقتصادية الأساسية والتنمية البشرية.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة –دون الجزائر-.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1.4 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة

وتتضمن هذا المحور، عرض مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول المغرب العربي والذي يتضمن تونس والمغرب وبعض دول المشرق العربي وهي مصر والأردن، إضافة إلى تركيا باعتبارها دولة ذات غالبية سكانية إسلامية.

4-1-1 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول المغرب العربي –دون الجزائر–

أ)- تــونـس:

-الإطار القانوني والمؤسساتي:

أصدرت تونس مجموعة من التشريعات حول الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير وإنشاء مناصب الشغل بأولويات قطاعية في المجال الصناعي، لاسيما القانون رقم 93-120، المؤرخ في ديسمبر 1993، والمعدل بتاريخ 26 جانفي 2009، والذي حدد مجال الاستثمار في قطاعات الإلكترونيك، الصناعات الفضائية، قطع غيار السيارات، وصناعة النسيج، باستثناء قطاعات المناجم، القطاع المالي والتجارة الخارجية. ويصنف قانون الاستثمار، الاستثمارات إلى صنفين:

الصنف الأول: الاستثمارات من النوع Offshore، التي تمثل فيها رؤوس الأموال الأجنبية 66 % من راس المال على الأقل، و80% من الإنتاج المرتبط بها موجه لسوق التصدير (مع بعض الاستثناءات بالنسبة للقطاع الزراعي).

الصنف الثاني:الاستثمار الأجنبي من النوع Offshore الذي لا تتجاوز فيه حصة رؤوس الأموال الأجنبية 49 %في مجمل المشاريع غير الصناعية.

ويواجه المستثمرين الأجانب، تبعا لهذا القانون عقبتين هامتين, تتمثلان في عدم المساواة مابين المستثمرين الأجانب والمحليين في القطاع الزراعي ويمنع امتلاك الأجانب للأراضي الزراعية، رغم تشجيع القانون التونسي للأجانب في استغلال المشاريع الزراعية الموجهة للتصدير.

- الحرية الاقتصادية:

احتلت تونس المرتبة 84 من بين 157 دولة مصنفة، بعلامة 100/59.3، وهوترتيب متوسط، كما تحتل المرتبة العاشرة إقليميا من بين 17 دولة، وهوما يؤكده مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2008، الصادرة عن مؤسسة Heritage Fundation.

-هيآت تطوير الإستثمار:

أنشأت تونس في منتصف التسعينات الهيئة الوطنية لترقية الإستثمار, خصتها بصلاحيات واسعة خدمة للإستثمار عموما والإستثمار الأجنبي بصورة خاصة, إذ أوكلت إليها مهمة مرافقة المستثمرين الأجانب خلال كل المراحل والعمل عل ترقية الإستثمار.

-الإجراءات النوعية للإستثمار الأجنبي:

اتخذت تونس حزمة من الإجراءات القانونية المؤطرة لبعض أهم جوانبه, مست على وجه الخصوص تحويل الأموال والعملة, نزع الملكية والتعويضات, والنظام المالي.

°تحويل الأموال والعملة:

يسمح القانون التونسي للمستثمرين الأجانب (استثمار أجنبي مباشر) أومستثمري المحفظة بتحويل عوائد استثماراتهم بدون رخص مسبقة وبالمقابل يمنح تخفيزات جبائية على الأرباح المعاد استثمارها. كما أن الدينار التونسي عملة قابلة للتحويل جزئيا وفقا شروط محددة، تتعلق بعمليات الحساب الجاري. ويعفى غير المقيمين من التزامات قانون الصرف والمتمثلين في الشركات التي تستحوذ على 66% من راس المال على الأقل وتلك التي مولت راس المال بالعملة المستوردة.

° **نزع الملكية والتعويضات**:تحتفظ الحكومة التونسية بحق نزع الملكية للأجانب.

°النظام المالي:

- ✓ البورصة: لا تزال عمليات تعبئة وتخصيص رؤوس أموال الاستثمار دون المستوى، بفعل نوعية النظام المالي المحلي وتخضع سوق البورصة "Bourse De Tunis" إلى سلطة الدولة وتمنح الحكومة التونسية تحفيزات جبائية هامة لتشجيع المؤسسات لدخول البوصة وبلغ عدد المؤسسة النشطة فيها 51 مؤسسة برسملة قدرها 11.209 دينار تونسي.[1]

- ✓ **النظام البنكي:** يصنف النظام البنكي التونسي في خانة الأنظمة المقبولة، بفعل ضمان البنك المركزي احترام القواعد الدولية، وتسعى تونس إلى تدعيم هذا المركز بتوسيع الإصلاحات في هذا المجال، باتخاذ إجراءات تهدف إلى تقوية فعالية الوضعيات المالية، تحسين تسيير الأخطار المرتبطة بالقروض البنكية، ورفع راس المال الادني إلى 8 % (من نسبة الأصول) ويقدر المجموع الإجمالي للأصول الأكبر خمسة بنوك في تونس بـ 24482 مليار دينار تونسي (19.83 مليار دولار أمريكي) بمساهمة أجنبية بأكثر من 20 %.

- ✓ **النظام المحاسبي:** اعتمدت تونس نظاما محاسبيا مطابقا لقواعد النظام العالمي للمحاسبة ويتواجد بها مكاتب دولية عديدة للمحاسبة.

° تحديد قطاعات الاستثمار:

سمحت تونس للأجانب بالاستثمار بحرية في اغلب قطاعات النشاط الاقتصادي وسطرت أهداف ترقية الاستثمارات كأولوية من خلال المخطط العاشر للتنمية الاقتصادية (2002-2006)، والمخطط الحادي عشر للتنمية الاقتصادية وبالتالي ألغى شرط المصادقة المسبقة على الاستثمار الأجنبي من طرف اللجنة المعتمدة للحصول على حق التصويت أوأسهم في الشركات التونسية بعدما كانت

---

1 البنك المركزي التونسي التقرير السنوي 2009

اللجنة المعتمدة توافق على تصويت الأجانب إذ كانت مساهماتها في راس المال اكبر أوتساوى 50 %.

ولا يحتاج المستثمرين الأجانب الراغبين في إقامة مشاريع استثمارية في قطاعات، الصناعات الخفيفة، الزراعة،الزراعة الصناعية، الأشغال العمومية،وبعض الخدمات إلا لإعلان الرغبة في الاستثمار. وتسمح القوانين التونسية بالمشاركة الأجنبية في برامج الخوصصة إذ ساهم المستثمرين الأجانب في خوصصة عدد معتبر من المؤسسات العمومية، لاسيما في قطاعات الاتصال البنوك، التأمينات، وصناعة وتوزيع المواد البترولية.

كما يلتزم المستثمرين الأجانب بالحصول على موافقة اللجنة المعتمدة للاستثمار في قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية للاستفادة من حق التصويت إذا كانت مساهمتها في راس المال تساوي 10 % أكثر [1]. وابتداء من جانفي 2004 تم إلغاء تسقيف مبلغ القروض بالعملة الصعبة لغير المقيمين.

-الإتفاقيات الدولية:

أبرمت تونس مجموعة من الإتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية شملت ترقية الإستثمار الأجنبي وتسوية النزاعات الخاصة به وحماية الملكية الخاصة , إضافة إلى الإتفاقيات التجارية.

° تسوية النزاعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي:

إضافة إلى القانون التونسي الذي يستمد حيثياته من القانون الفرنسي، صادقة تونس على الاتفاقية المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (CIRDI)، والاتفاقية نيويورك 1958 المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي.كما يسمح قانون الإجراءات المدنية والتجارية التونسية بتنفيذ قرارات العدالة الدولية حسب حالات معينة.

1صندوق النقد الدولي سنة 2005

°حماية الملكية الخاصة:

تعترف تونس بحق الملكية وتحميه بالإجراءات القانونية وهي عضوفي المنظمة العالمية للملكية الفكرية(OMPI)، وانضمت إلى اتفاقية حماية براءات الاختراع والماركات المسجلة المنضوية تحت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)ووسع قانون المؤلف رقم 94-36[1] المعدل سنة 2009 حقوق ملكية المؤلف ليشمل إلى مجالات الآداب، الفن، المؤلفات العلمية وتكنولوجيا الاتصال.

وترتبط تونس مع حوالي 81 دولة، ومنها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، دخلت حيز التطبيق ابتداء من جانفي 2008، وتقضي إلى رفع الحواجز الجمركية على المنتوجات الصناعية،بغرض إنشاء منطقة للتبادل الحر مابين تونس ودول الاتحاد الأوروبي, والاتفاقية الثنائية للتجارة والاستثمار (TIFA) مع الولايات المتحدة الأمريكية، المبرمة سنة 2002. إضافة إلى مصادقتها على اتفاقيات متعددة الأطراف، منها الاتفاقية المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA)، الاتفاقية الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات ثنائية أخرى .

1 القانون رقم 94-36، المؤرخ في 24 فيفري 1994، المتضمن قانون المؤلف، المعدل بالقانون رقم 2009-33، بتاريخ 23 جوان 2003.

ب) المغرب:

-الإطار القانوني والمؤسساتي:

شرع المغرب في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في حملة من الإصلاحات الموجهة للمستثمرين الأجانب، بدءا بتعديلات قانون الاستثمارات الصناعية،وقانون الاستثمارات السياحية والمنجمية والعقارية كما تبين مجموعة من الإعفاءات الجبائية لفائدة المستثمرين في قانون المالية 2001 كما أصدر قانون يسمح بالخوصصة [1] ومست الإصلاحات الهيكلية قانون العمل، ونظام تحويل الدرهم المغربي [2] لفائدة المستثمرين الأجانب، والتحويلات الدولية للمداخيل [3] لفائدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعتبر ميثاق الاستثمار[4]، أهم عنصر قانوني تنظيمي أصدره المغرب، إذ وضع الأهداف الأساسية لتطوير وترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 1996-2006.

وتم في هذا الميثاق تسهيل الإجراءات الإدارية بإنشاء مراكز جهوية، وتحرير التجارة والأسعار، وخوصصة عدة شركات عمومية ولا يحتاج المستثمر الأجنبي إلى رخصة للاستثمار في المغرب.[5]

-الحرية الاقتصادية:

احتل المغرب المرتبة 98 عالميا من بين 157 دولة مصنفة، والمرتبة 12 إقليميا من بين 17 دولة مصنفة وهي مرتبة متوسطة حسب تقديرات الحرية الاقتصادية التي تصنعها تقدير مؤسسة "Heritage Fundation" لسنة 2008

-هيأت تطوير الاستثمار:

---

1 القانون رقم 39، المؤرخ في 11 أبريل 1990، المتضمن الخوصصة.

2 المنشور رقم 1589،المؤرخ في 15 سبتمبر 1992، المتضمن نظام الصرف لفائدة المستثمرين الأجانب.

3 المنشور رقم 1650، المؤرخ في 27 أكتوبر 1997، المتضمن تحويلات مداخيل الأجانب المقيمين.

4 المرسوم رقم 1-95-213، المؤرخ في 08 نوفمبر 1995، المتضمن ميثاق الاستثمار.

5 Karim Khaddouj, Communication intitulée: L'impact des investissements directs étances(IDE) sur le croissance de l'économie marocaine ** journées internationales d'études jean Monnet université Mohamed V suissi,rabat,2008.

خلال سنوات الثمانينات، لم يكن المغرب يتوفر (من الناحية القانونية المؤسساتية)، على هيأت مختصة، تضطلع بتطوير الاستثمار الأجنبي إذ كانت الهيأت تغطي نشاطات الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، وأهمها مركز توجيه واستقبال الاستثمارات (CAOI)، وديوان التنمية الصناعية (ODI) وعكست هذه الوضعية،عدم إعطاء أولوية خاصة للاستثمار الأجنبي، حيث غلب على اقتصاد المغرب الطابع العام وخاصة المغربية Marocanisation .

وفي سنة 1989، تم إنشاء أول قسم وزاري مكلف بالاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى مديرية الاستثمارات الخارجية (DIE) التابعة لوزارة التجارة الخارجية، والتي ألحقت سنة 1996 بوزارة المالية وأهم صلاحياتها:

-مرافقة المستثمرين الأجانب ومساعدتهم على انجاز مشاريعهم .

-إعداد دراسات تهدف إلى تحديد الإجراءات النوعية اللازمة لتحسين ظروف استقبال المستثمر الأجنبي في المغرب.

-ترقية تواجد المستثمرين الأجانب في المناطق الحرة المغربية كما تقوم مديرية الاستثمارات الخارجية بـ:

-استقبال وتأطير المستثمرين الأجانب.

-تنظيم تظاهرات اقتصادية داخل وخارج المغرب لتسويق صورة المغرب اتجاه المستثمر الأجنبي .

-مرافقة المستثمرين الأجانب خلال كل مراحل إنجاز مشاريعهم في سنة 1999، أنشأت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (ANPI)، التي تنشط في إطار ميثاق الاستثمارات لسنة 1995.

كما ثم إنشاء الوكالة المغربية لتطوير الاستثمارات (AMDI)، والتي أوكلت إليها مهام،حيث تقوم بعمليات الترقية والاتصال للتعريف بغرض الاستثمار في المغرب، وتنظيم لقاءات، تظاهرات، وملتقيات، بهدف ترقية صورة المغرب من حيث الاستثمار إضافة إلي قيامها بتحديد مؤشرات فعالية ومرد ودية الاستثمار، والنشر الدوري للمعطيات والتحاليل المختلفة الخاصة بالاستثمار الأجنبي.

-اتفاقيات الاستثمار:

انظم المغرب لعديد الاتفاقيات، ومنها اللجنة الدولية لتسوية نزاعات الاستثمار CIRDI وهي هيئة دولية لها مصداقية، يعتمد عليها المستثمرين الأجانب كأحد العناصر المؤثرة في اتخاذ قراراتهم.

- الإجراءات النوعية للإستثمار:

°النظام المالي:

عرف النظام المالي المغربي تحسنا نسبيا في ظل الإصلاحات التي قام بها في بداية سنوات التسعينات، والتي شملت النظام البنكي، سوق رؤوس الأموال والادخار[1].

النظام البنكي:

تمت عملية تحديث القطاع البنكي، من خلال التحرير الكلي لمعدلات القائدة،إضافة إلى إصلاح الإطار التشريعي للنشاط البنكي.

سوق رؤوس الأموال والسوق النقدية:

قام المغرب بإجراءات قانونية وتنظيمية ساهمت بشكل مباشر في إحداث حركية في سوق رؤوس الأموال وأسواق النقدية، أهمها بعث شركات البورصة، وهيأت الاستثمار في القيم المنقولة،إضافة إلى تحديث تسيير بورصة القيم للدار البيضاء، وإنشاء السوق الثانية وسوق الرهن.

كما توصل المغرب إلى تنويع موارد التمويل، بإنشاء سوق الصرف ن وتمكن المتعاملين من حرية تعبئة عمليات التمويل الخارجية باللجوء مباشرة إلى السوق المالية الدولية وبلغ مستوى الرسملة في بورصة الدار البيضاء 27.9 % من الدخل المحلي الإجمالي وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع مستوى بورصات العا لم التي تتجاوز 50 % كمعدل [2]

الادخار:

---

1 Direction de politique économique générale du marantitulé: Diagnostique de l'attractivité du Maroc pour les investissements directs étrangers document de travail N°82 P18 Novembre 2002.

2 سنة 2001 من مجموع عشرين قيمة % وبلغت نسبة السيولة في سوق البورصة 10

شهد الادخار المؤسساتي تطورا نوعيا،شمل قطاعات التأمين،التقاعد ونشاطات المؤسسات المساهمة في تكوين الادخار.

2.1.4 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول المشرق العربي:

أ) مصـــــر:

-الإطار القانوني والمؤسساتي:

باشرت مصر مجموعة من الإصلاحات منذ بداية سنوات التسعينيات موجهة بالخصوص للاستثمار الأجنبي، فهي سنة 2004، أنشأت وزارة الاستثمار لتسيير خوصصة المؤسسات العمومية باستثناء البنوك التي أوكل تسييرها إلى البنك المركزي، والإشراف على المجالات المرتبطة بالاستثمار، بما فيها هيئة تسيير الاستثمار (GAFI)، وهيئة الرقابة المالية (EFSA)، التي تشرف على النشاطات غير البنكية للمؤسسات المالية.

وتم سنة 1991، إصدار قانون قطاع الأعمال الذي أعطى دفعا قويا لتحرير القطاع العام وتطوير المؤسسات العمومية وتسييرها حسب قواعد القطاع الخاص تحسبا لنقل ملكيتها للخواص.

ويضمن القانون الصادر سنة 1997 أهم الامتيازات المقدمة للمستثمرين الأجانب، ومنها [1]:

السماح له بامتلاك 100% من مشاريع الاستثمار.

°إمكانية تحويل المداخيل ورؤوس الأموال إلى خارج مصر.

°حق ملكية الأراضي.

°حق فتح حسابات بنكية بالعملة الصعبة.

°ضمانات ضد التأميم والاستيلاء.

1 Buyusa Gov-Us Commercial Service A country Commercial Guide For Us Companies 2001-2010 P2-4

كما تضمن القانون رقم 95 الصادرة سنة 1992 والمعدل سنة 1998، والمتعلق بالأسواق المالية السماح للمستثمرين الأجانب بشراء أسهم من بورصة مصر بنفس الشروط المطبقة على المواطنين المصريين.

ووسع القانون، رقم 1 الصادرة سنة 1998 المجال القطاعي

لنشاطات المستثمرين الأجانب إلى مشاريع الشحن، التموين، والتصليح البحري.

كما يستفيد من حوافز مختلفة على مستوى المالي والجبائي، ومنها[1]:

°إعفاء أرباح الشركات وحصص الشركاء من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي والضريبة على أرباح الشركات حسب ووضعيات محددة.

°إعفاء عوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية المماثلة التي تصدرها شركات المساهمة من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة بشرط أن تطرح في اكتتاب عام وان تكون مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.

°إعفاء الأرباح الناتجة عن إدماج الشركات أوتقسيمها أوتغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الإدماج أوالتقسيم أوتغير الشكل القانوني.

-الحرية الاقتصادية:

تم تصنيف مصر في الرتبة 94 عالميا من بين 171 دولة، و11 إقليميا من بين 17 دولة، حسب تقدير مؤسسة Heritage Fundation حول الحرية الاقتصادية في العالم.

-هيأت ترقية الاستثمار:

تتكفل هيئة (GAFI)، بمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ إنشائها إلى غاية انجازها.

-هيآت تطوير الإستثمار:

1 ذ- أميرة حسب الله محمد مرجع سبق ذكره ص 177-178

تضطلع السلطة العامة الإستثمارالأجنبي في مصر "**GAFI**" بمهام مرافقة عمليات تنظيم وترقية الإستثمارات الأجنبية فيها.

-الاتفاقيات الدولية:

انضمت مصر إلى الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات المرتبطة بالاستثمار سنة 1971 كما أنها عضوبالمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (CIRDI)، والذي يمثل إطار دوليا للتحكيم الدولي ومعالجة النزاعات الدولية للاستثمار إضافة إلى إمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى المحاكم الجهوية المصرية لتسوية نزاعاتهم مع الحكومة المصرية.

وانضمت مصر إلى اتفاقية نيويورك 1958 حول تنفيذ القرارات التحكمية.

الاتفاقيات الثنائية حول الاستثمار مع دول عديدة في كل القارات

– الإجراءات النوعية للإستثمار:

اتخذت مصر مجموعت من الإجراءات القطاعية, كانت أهمها تلك المتحذة في الجانبين المالي والنقدي.

°السياسة المالية والسياسة النقدية [1]:

***السياسة* المالية:**

قامت مصر بتنفيذ مجموعة من الإجراءات المالية في سبيل خفض العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد النفقات بتخفيض نسبي للدعم وإلغائه في كثير من البنود، تجميد الأجور تناسبا مع مستويات التضخم وتقليص الاستثمارات العمومية أما الإيرادات، فتم رفع مستوياتها من خلال الجباية، خاصة الرسم على القيمة المضافة، والضريبية الموحدة للنقل والرسوم على الخدمات العامة.

كما تم تمويل العجز في الموازنة عن طريق المدخرات، وسندات الخزينة.

1- ذ- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشروغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة تركيا –كوريا الجنوبية- مصر – الدار الجامعية 2004-2005 ص 122-123.

السياسة النقدية:

وشملت أسعار الفائدة وسعر الصرف الذي يتضمن وجود سعرين للصرف فقط، هم واحد في سعر صرف واحد في نفس السنة (1991)، حيث ثم تحديده وفقا لظروف العرض والطلب بغرض الوصول إلى سعر صرف حقيقي للجنيه، وثم ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي.

سعر الفائدة:

بغرض الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية وتقويم الأسعار، عملت مصر على تحرير الأسعار المرتبطة بالودائع بالجنيه المصري وتلك المرتبطة بالقروض حسب العرض والطلب في السوق النقدية.

سعر الصرف:

تم تبني نظام الصرف الذي يتضمن وجود سعرين للصرف، تم توحيده في سعر صرف واحد في نفس سنة 1991، حيث تم تحديده وفقا لظروف العرض والطلب بغرض الوصول إلى سعر صرف حقيقي للجنيه، وتم ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي.

ب) الأردن:

-الإطار القانوني والمؤسساتي:

عرفت بداية سنة 1999 قيام الأردن بأهم الإصلاحات الموجهة لتشجيع الاستثمار الأجنبي مست أهم قطاعات النشاط الاقتصادي، لاسيما في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، المواد الصيدلية، السياحة، والخدمات الأخرى منحت القوانين الأردنية تحفيزات نوعية للمستثمرين الأجانب في قطاعات الصناعة، الفلاحة، السياحة، الصحة، النقل والطاقة ولا يوجد تميز في المعاملة القانونية للمستثمرين الأجانب مقارنة مع المستثمرين الأردنيون[1].

1 القانون رقم 54 الصادر سنة 2000، والمتضمن ترقية الاستثمارات.

كما أنجز إصلاحات هامة في مجال خوصصة القطاع العام،بدءا بقطاعات الطاقة إذ رخص للمستثمرين الأجانب بامتلاك 51 % من رأس الشركة الملكية الأردنية للطاقة الكهربائية (CEGCO) وتم خوصصت شركات عمومية النقل الجوى والبنيات التحتية والطاقة.

وعموما تمنح القوانين الأردنية امتيازات للمستثمرين الأجانب فيما يلي:

-الحرية الاقتصادية:

صنفت الأردن في المرتبة × عالميا من اصل 157 دولة، والمرتبة × إقليميا من اصل × دولة، حسب تقرير مؤسسة Héritage Fundation.

كما يستفيد المستثمرين الأجانب من إمكانية تحويل الكلي للدينار الأردني.

-هيأة ترقية الاستثمار:

أوكلت هذه المهمة إلى الوكالة الأردنية للاستثمار (JBI)، وهي بمثابة " الشباك الوحيد" في الجزائر، تضمن معالجة ملفات مشاريع الاستثمارات الأجنبية، ومرافقتها منذ صدور رغبة الاستثمار إلى غاية تجسيده وتسيير مختلف أطواره.

-اتفاقيات الاستثمار:

الأردن عضوفي المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (CIRDI)، إلى جانب اعترافه بقرارات التحكيم الدولي الصادرة من المحاكم الدولية المعنية كما يعترف ويضمن تنفيذ القرارات الدولية وهوعضو في الاتفاقيات الدولية لنيويورك 1958 ويمكن لأطراف النزاع حول الاستثمار الأجنبي اللجوء إلى المحاكم الأردنية وفيما يخص النزاعات ذات الطابع التجاري، فيمكن تسويتها عن طريق محتوى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة التي يعتبر الأردن فيها منذ سنة 2000.

أهمها اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2001، إضافة إلى اتفاقية الاستثمار منذ سنة 2003، والذي يضمن حماية الاستثمارات في الدولتين وهوعضوفي المنظمة الكبرى للتبادل الحر (GAFTA) منذ سنة 2005.

-الإجراءات النوعية للإستثمار:

تعتبر الإجراءات المتخذة في الجانب المالي لاسيما السوق المالية أهم عنصر في منظومة الإجراءات القطاعية التي اتخذها الأردن في سبيل تحسين مناخ الإستثمار.

الأسواق المالية:

تتدخل في السوق المالية الأردنية ثلاثة مؤسسات رئيسية، هي اللجنة الأردنية لأمن العمليات المالية (JSC) تمارس السلطة التنظيمية، ومركز أن لعمليات المالية المرتبطة بالإيداعات (Securities Depository Center) وبورصة عمان كما تبنت الأردن قانون سنة 2002 خاص بالقيم المنقولة حسب المعايير الدولية.

وعرفت رسملة البورصة وضعيه مقبولة سنتي 2006 و2007، بحيث بلغت على التوالي 30.3 مليار دولار و40.8 مليار دولار، نسبة 234 % و289% من الدخل المحلي الإجمالي[1].

4-1-3 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا

-الإطار القانوني والمؤسساتي:

تنفرد تركيا بنظام قانون يعطي حرية كبيرة للمستثمر الأجنبي، ويمنح قانون الاستثمار الصادر سنة 1998، والذي جاء على أنقاض القانون 1996 الذي سنته بمناسبة دخولها كعضوفي الاتحاد الجمركي والاتحاد الأوروبي،امتيازات عديدة للمستثمرين الأجانب[2] أهمها:

-توحيد المعاملة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

- فتح المجال واسعا لمساهمات المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركات التركية.

- حرية تحويل الأرباح، رؤوس الأموال والحقوق المعنوية، مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية إلى الخارج.

---

1 تقرير بورصة عمان, سنة 2007.

2 أميرة حسب الله محمد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، ط. الدار الجامعية 2005 ص 82

- فتح المجال القطاعي والجغرافي أمام المستثمرين الأجانب بنسبة غير محدودة (100%).

- عدم إلزام المستثمر الأجنبي بتحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية.

كما منحت حوافز مختلفة، لاسيما في المجال الضريبي والنقدي.

-هيآت الإستثمار:

تتميز تركيا عن باقي الدول محل الدراسة بالسهولة الكبيرة التي يتلقاها المستثمر الأجنبي الذي يكتفي بمجرد إعلام المديرية العامة للإستثمارات الأجنبية **(DGIE)** التابعة لنيابة أمانة الدولة للخزينة,

-اتفاقيات الإستثمار:

ترتبط تركيا مع باقي دول العالم باتفاقيات اقتصادية وتجارية عديدة, فإضافة إلى الإتفاقيات الثنائية مع دولا عديدة منها الجزائر تقيم علاقات مع مع تجمعات إقليمية ودولية منها الإتحاد الأوروبي.

-الحرية الاقتصادية:

احتلت تركيا المرتبة 74 عالميا من اصل 157 دولة مصنفة، والمرتبة 32 إقليميا من بين 41 دولة مصنفة،متحصله على نقطة 60.8 %، حسب تقرير الحرية الاقتصادية لمؤسسة Heritage Fun dation لسنة 2008.

-الإجراءات النوعية للإستثمار:

وشملت الجوانب المالية والنقدية والجبائية.

°الحوافز الضريبية[1]:

إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية،الضرائب والأعباء والمدفوعات النقدية.

السماح الاستثماري بخصم نسبة تكلفة الاستثمار الثابت الإجمالي من الدخل الخاضع لضريبة الشركات، ويصل هذا الخصم إلى 100 % للاستثمارات في القطاعات ذات الأهمية الخاصة، والاستثمارات في الأقاليم ذات الأولوية في التنمية وفي مناطق الصناعية المنظمة، وإلى 200 % بالنسبة للمشروعات الصناعية التي تتجاوز قيمتها 250 مليون دولار أمريكي.

1 د- أميرة حسب الله محمد مرجع سبق ذكره ص 88-89

إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من ضريبة القيمة المضافة.

سداد الضريبة أوردها على القيمة المضافة والتي تم تحصيلها بالنسبة للآلات والمعدات المشتراة محلياّ، بشرط استعمال هذه الآلات والمعدات مباشرة في عملية الإنتاج.

تأجيل ضريبة الشركات لمواجهة نفقات التطوير، بحيث يمكن تأجيل الشركات ما نسبته 25 % من إجمالي المبلغ السنوي للضريبة على أرباح الشركات.

الإعفاء من رسوم المباني والإنشاءات.

°الحوافز النقدية[1]:

تسهيلات ائتمانية من " صندوق تشجيع الاستثمارات" الذي تم إنشائه على مستوى البنك المركزي التركي خصيصا لأنشطة والبحوث والتطوير، وحماية البيئة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة بمعدل 50 % من التكلفة الإجمالية.

تسهيلات ائتمانية لمواجهة نفقات الضمان المطلوبة للحصول على الائتمان الأجنبي، وتمنح هذه التسهيلات بنسبة 25 % من التكلفة الإجمالية من قيمة الاستثمار الثابت الإجمالي بالنسبة للمناطق ذات الأولوية في برنامج التنمية، وبنسبة 15 % بالنسبة للمناطق المتقدمة.

إعانة حكومية مقابل التكاليف التي تتحملها الشركات بهدف تحسين جودة المنتجات وتطبيق المواصفات القياسية

إعانة الطاقة يقدر بـ 50 % من كلفة الطاقة الكهربائية بالنسبة للاستثمارات الجديدة المنفدة في المناطق ذات الأولوية في التنمية.

---

1 ذ- أميرة حسب الله محمد مرجع سبق ذكره ص 88- 90

°**السياسة المالية والنقدية:**

السياسة المالية:

اعتمدت تركيا مجموعة من الإجراءات بهدف خفض العجز في الموازنة العامة بخفض النفقات إلى 1% من الدخل المحلي الإجمالي وعملت على مراعاة مستويات التضخم عند أي زيادة أوخفض في الأجور وتم فرض الضريبة على القيمة المضافة بمعدلات مقبولة إلى توسيع القاعدة الضريبية، وتوحيد ضريبة الشركات في حدود 30 %.

إضافة إلى إصدار أوراق مالية حكومية للاكتتاب بغرض تغطية العجز المالي[1].

السياسة النقدية[2]:

وشملت تحرير أسعار الفائدة، وسعر الصرف.

أسعار الفائدة:

تم تحرير أسعار الفائدة برفع القيود عنها فيما يخص القروض والودائع كما تم رفعها عن الودائع إلى غاية 1988، إضافة إلى إلغاء أغلب برامج الائتمان المباشر وأسعار الفائدة التفصيلية.

سعر الصرف:

خضع سعر الصرف في تركيا إلى قانون العرض والطلب منذ سنوات الثمانينات، مما أضفى عليه نوع من المرونة، إذ تم تخفيض قيمة الليرة التركية بنسبة 32.7 % خلال الفترة 1980-1983 دعما لنشاط التصدير ومنع المتعاملين في السوق السوداء من التعامل بالعملة الأجنبية وفي سنة 1988 أنشأت السوق الحرة للنقد الأجنبي بإشراف البنك المركزي ومنذ منتصف سنة 1994، استخدم سعر الصرف كأداة للتحكم في التضخم عن طريق إتباع سياسة ما يسمي "مرساة" سعر الصرف.

°**الخوصصة:**

1 ذ- أميرة حسب الله محمد, مرجع سبق ذكره, ص 79

2 ذ- نفس المرجع, ص: 78-79

شرعت تركيا في إرساء خوصصة مؤسسات القطاع العمومي ابتداء من سنة 1987، ليكرس بشكل عملي من خلال القانون الصادر سنة 1994 المتضمن إنشاء مجلس أعلى للخوصصة الذي مكن من تقليل مشاركة الدولة في الأنشطة التجارية والصناعية وخفض العجز المالي لميزانية الدولة.

ومست عملية الخصخصة أهم القطاعات الحيوية في تركيا بما فيها القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات

كما بلغت تركيا مستويات مرتفعة في متوسط استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية، واستعمال أجهزة الهاتف الثابت والمنقول.

2.4 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

نتعرض في هذا المبحث بالدراسة والتحليل إلى نقطتين أساسيتين, تتضمن الأولى عرض العناصر القانونية والمؤسساتية الرئيسية المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المتضمنة القوانين, الإتفاقيات وهيآت تنظيم وتطوير الإستثمار حسب التطور التاريخي,مع إبراز أهم الإجراءات النوعية. ونقوم في النقطة الثانية بدراسة مقارنة وتقييمية لمناخ الإستثمار في الجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة من خلال إبراز أهم العناصر القانونية والمؤسساتية, الإقتصادية, الإقتصادية الأساسية والتنمية البشرية.

1.2.4 الإطار القانوني والمؤسساتي:

اتخذت الجزائر في سياق سياسة الإنفتاح واستقطاب الإستثمارات الأجنبية مجموعة من التدابير القانونية والتنظيمية المتعددة القطاعات, وشكل القانون المنظم للقرض والنقد[1] الصادر سنة 1990 المنعرج الهام نحوكل الإصلاحات التي ميزت اتجاه السياسة الإقتصادية الجزائرية نحواقتصاد السوق, والتي شهدت تطورا نوعيا مند استقلال الجزائر.

ومست حركة الإصلاح جميع القطاعات الحيوية على وجه الخصوص المنظومة القانونية للإستثمار وتنظيم حركة رؤوس الأموال إضافة إلى إعادة تأهيل الإيطار المؤسساتي للإقتصاد الجزائري. ومن خلال القراءة التحليلية للمحتوى القانوني الإقتصادي للحركية الإصلاحية, يمكن توزيع المنظومة القانونية الأكثر تأثيرا في استقطاب الإستثمارات الأجنبية حسب ثلاثة مراحل رئيسية.ميزها وضع الأسسس القانونية المباشرة وغير المباشرة بما فيها التنظيم المؤسساتي لهيآت الإستثمار والإنظمام للإتفاقيات الدولية,

1- القانون رقم90-10 المؤرخ في والمتضمن قانون القرض والنقد.

أ) **تشريعات الاستثمار:**

عرفت تشريعات الإستثمار في الجزائر تطورا نوعيا من حيث أهمية النصوص القانونية الصادرة منذ الإستقلال وإلى غاية السنوات الأخيرة. وعموما تميزت بثلاث فترات رئيسية واكبت تغيرات النهج الإقتصادي العام بالإتجاه نحوإرساء قواعد اقتصاد السوق بصفة تدريجية بالإنفتاح نحوالخارج مرورا بفتح المجال اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية حسب شروط ظرفية متناسبة مع المرجعية السياسية الإقتصادية للدولة إلى فتح المجال بأكثر جرأة سياسية وقانونية اتجاه الإستثمار الأجنبي, رغم العوائق الإجرائية التنظيمية التي أحدثتها بعض القرارات السيادية في الفترة الأخيرة. وعموما نميز ثلاثة مراحل رئيسية, طبعت الإطار التشريعي في الجزائر, وهي مرحلة الستينيات بخطواتها التشريعية المحتشمة, مرحلة الثمانينياتومرحلة التسعينيات, التي شكلت المنعرج الحاسم في انفتاح الجزائر نحوالإستثمار الأجنبي.

- **المرحلة الأولى(مرحلة الستينيات):**

صدرت خلال هذه الفترة مجموعة من العناصر التشريعية أهمها:

.° قانون 1963 (الأمر رقم 63-276 المؤرخ في 1963/07/26):

وهو أول نص تشريعي يتعلق بالاستثمارات صدر سنة 1963 مانحا ضمانات للإستثمارت المنتجة للمستثمرين الأجانب في الجزائرمستثنيا بدلك المستثمرين المحليين، كما حدد مجالات تدخل الدولة في الاستثمارا حيث أعلن صراحة على تطبيق هذه الضمانات على المستثمرين الأجانب فقط [1] بحيث يخضع القرار النهائي للاستثمار الأجنبي في الجزائر إلى الموافقة الأولية للجنة الوطنية للاستثمارات .

وكان لصدور هدا القانون أهدافا استراتيجية منها إعادة بعث النشاط الاقتصادي حيث يتبين من خلال القراءة التحليلية لهدا القانون أنه توجهه للمستثمر الأجنبي والذي يمكن تفسيره وبحكم

1 المادة 3 والمادة 4 من الأمر رقم 63 -276 المؤرخ في 1963/07/26

الطبيعة الإنتقالية للنظام السياسي التي ميزت تلك الفترة خاصة عدم توفر رؤوس أموال محلية كافية إن لم نقل انعدامها فكان توجيه الإهتمام نحوالاستثمار الأجنبي المباشرالمنتج.

ومنح هدا القانون امتيازات جبائية ومالية مختلفة كان الغرض منها التأثير في بناء سياسة استقطاب للإستثمارات الأجنبية ,حيث أعطى ضمانات متنوعة للمستثمرين الأجانب منها حرية ممارسة النشاط الاستثماري وحرية التنقل والإقامة مكرسا في ذلك المساواة من حيث النظام الجبائي وضمان حق الملكية في إطار ممارسة النشاط الإستثماري الأجنبي.

واعتبرت أحكام هذا القانون ظهور لبوادرالحرية الإقتصادية التي تميز أقتصاد السوق في تعامله مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن الناحية المؤسساتية تبنى هذا القانون نوعان من المؤسسات:

- أولها المؤسسات المعتمدة والتي نشأت بقرار من الوزير المعني وتتمتع بضمانات خاصة منها تحويل الأموال (تحويل50 % من الأرباح الصافية وكذا التحويل الحر للأموال المتنازل عنها)، كما تتمتع أيضا بضمانات الحماية الجمركية وكذا تدعيم الاقتصادي لإنتاج هذه المؤسسات ولكن على هذه الأخيرة أن تضمن تكوين وترقية العمال.

- أما النوع الثاني فيشمل المؤسسات المنشاة عن طريق الاتفاقيات، وهي المؤسسات التي يكون برنامج استثمارها مقدرا بـ 5 ملايين فرنك جديد وذلك حسب أولويات منها ما يفوق 100 منصب عمل دائم للجزائريين، أما من الناحية التنظيمية فوضع هذه المؤسسات يكون بشكل تعاقدي تمنح بموجبه الاتفاقية عدة امتيازات منها استقرار النظام الجبائي لمدة 15 سنة مع تخفيض نسبة الفائدة الخاصة على قروض التجهيز وكذا التخفيض من الضريبة على السلع المستوردة.

° قانون 1966 (الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15):

أصدرت الجزائر الأمر رقم66-284 على انقاض القانون 1963 الدي كشف الميدان التطبيقي له مجموعة من النقائص وجب معالجتها، ويضم هذا القانون قطاعات النشاط الاقتصادي التي يمكن للمتعاملين الاستثمار فيها سواءا في القطاع العام أوالخاص.

نظم هذا القانون إطار مساهمة رأس المال الخاص في التنمية الوطنية، والذي أعطى للدولة والهيئات التابعة لها المبادرة في إنجاز المشروعات الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، والتي وضحت في المادة 04 التي نصت على امكانية الأشخاص الطبيعية والمعنوية الجزائرية أوالأجنبية إنشاء أوتطوير مشروعات صناعية أوسياسية تزيد من المنتجات الإنتاجية للدولة. ومن هنا نلاحظ أن هذا القانون حصر الاستثمار على مجالات معينة دون أخرى كالمناجم، المحروقات والفلاحة التي يعتبرها إستراتيجية، إضافة إلى فتحه المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة بغرض إنشاء مشاريع معينة ومحددة منح لها الضمانات والامتيازات, بحيث انه أجاز تمتع المشروعات المنصوص عليها مسبقا بمزايا ضريبية تكون موافقة للكيفية التي يتم تحديدها عبر قرار يصدره وزير المالية وتضمنت هذه المزايا ما يلي:

- الإعفاء الجزئي أوالكلي على الأصول العقارية المخصصة كلية للنشاط الذي تم الترخيص به ويؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد مبلغ الإعفاء مكان التوطين.

- الإعفاء الكلي أوالجزئي من الضريبة العقارية لفترة 10 سنوات حسب بمكان توطين المشروع.

- تطبيق رسم موحد إجمالي مخفض(Taxe Unique Global) مقابل اقتناء معدات والإعفاء الكلي من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصنوعة في الجزائر.

- الإعفاء الكلي أوالجزئي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لفترة 5 سنوات حسب القيمة السنوية للأرباح على أن لا يتعدى هذا القدر 20% من الأموال المستثمرة ذاتها في النشاطات المرخص بها، كما يتعين على المشروعات التي تقوم أثناء فترة الإعفاء بخصم كل استهلاك ضروري في

حدود الأرباح المحققة حتى لا يؤدي ذلك إلى تحميل ميزانيات السنوات القادمة بالاستهلاك التي يجرى تأجيلها دون مبرر.

وأخد هذا القانون بعين الإعتبار مجموعة من الالتزامات التي للإستتفادة من هده المزايا، أهمها:

- العلاقة المنشاة بين حجم الاستثمار وعدد المناصب الدائمة التي يخلقها مع الأخذ بعين الاعتبار الطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج ضمن الفرع محل الاعتبار.
- المنطقة الجغرافية التي يتوطن فيها المشروع الاستثماري ودوره في تنمية القطاع الاقتصادي ككل.
- تنمية القدرات المعرفية والتقنية للإطارات الوطنية ومعدل التكوين المهني.
- حجم من الإنتاج مخصص للتصدير أولإحلال الواردات.

إلى جانب هذه المزايا أجاز النص التشريعي حصول المشروعات الخاصة بالمجال السياحي على تخفيضات في سعر الفائدة تصل إلى 3% بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، كما تم منح الاستثمارات وهذا عند الضرورة المزايا التالية:

- إمكانية تحديد نظام توفيقي خاص بالضرائب التي تحصلها الدولة خلال فترة لا تتعدى عشرة سنوات على أن لا يطبق هذا النظام إلا بالقدر الذي لا تتجاوز فيه الأرباح الصافية السنوية 10% من الأموال المستثمرة.
- إمكانية تخصيص المستثمر دون غيره بمنطقة جغرافية محددة.
- اتخاذ تدابير محددة للحصص بالنسبة للمشروع، يتمكن من خلالها مواجهة المنافسة الأجنبية خلال الفترة التي تبدأ من استغلال المشروع وحتى الوصول إلى معدل عادي للتشغيل.

أما فيما يخص الضمانات فقد اوجب هذا القانون ضرورة تساوي المشروعات الأجنبية والتي

هي تحت سيطرة أجنبية مع غيرها من المشروعات أمام القانون وخصوصا القوانين المتعلقة بالضرائب، كما يضمن تحويل الأرباح الموزعة سنويا بعد أن تخصم منها الاهتلاكات والاحتياطات الضرورية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى وأهمية مديونية المشروع، كما تتحدد هذه الأرباح بالنسبة بين المساهمات الأجنبية في المشروع على مجموع هذه الأموال على أن تكون تلك المساهمات رؤوس أموال تم إدخالها بصفة فعلية إلى الجزائر والأرباح التي يتم تحويلها فعليا إلى الخارج لا يجب أن تتعدى 15% من المقدار الكلي للمساهمات الأجنبية من أموال المشروع الموجودة في الجزائر، إلى جانب ذلك ضمان تحويل المبالغ الناتجة عن التنازل أوتصفية المشروع أوبيعه أوالتنازل عن حصص ممثلة لرأس المال بعد عملية تحصيلها، ولكن هذا يخضع لترخيص بنك الجزائر المركزي وقد أجاز هذا التشريع السماح في إطار قرار الترخيص بالاستثمار بتحويل متحصلات براءة الاختراع كحق معنوي، المساعدات الفنية وكذلك مستحقات خدمة القروض التي تم عقدها في الخارج.

-المرحلةالثانية (مرحلة الثمانينات):

تميزت هذه المرحلة بصدور قانونين رئيسيين هما القانون رقم 82-13 المؤرخ في 1982/07/28 والقانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988/07/12, حيث ميز صدورهما المرور من طابع الشراكة مابين المتعاملين الجزائرين والأجانب في مجال الإستثمار بنسبة تملك لفائدة المتعامل الجزائري إلى حرية نسبية في مستوى الشراكة.

° **القانون رقم 82-13**:

عالج القانون رقم 82-13 المؤرخ في 1982/07/28 ملكية رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إدخال عبارة الشركات المختلطة في قاموس المعاملات التشريعية الجزائرية، ولم يتلقى صدى إيجابي لدى المستثمرين الأجانب لسببين رئيسيين هما: التوزيع النسبي للمساهمة في الشركات حسب معدل 51% - 49% ورئاسة مجلس الإدارة من طرف الشريك الأجنبي.

° **القانون رقم 88-25**:

حدد هذاالقانون الصادر تحت رقم 88-25 المؤرخ في **07/12**/1988 الاستثمارات ذات الأولوية كما ألغى هذا القانون، القانون المؤرخ في 1982/08/21 لم ترقى القوانين التي صدرت إلى غاية 1988 إلى دور المستقطب للاستثمار الأجنبي لأنها ارتبطت بالإيديولوجية الاشتراكية المتناقضة مع حرية تنقل رؤوس الأموال.

لم يكن للنصوص الفانونية الصادرة غذاة الإستقلال وإلى غاية نهاية الثمانينات مساهمة فاعلة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر, حيث أن معدل الاستثمارات المنجزة كانت ضعيفة كون السياسات الاقتصادية المعتمدة لم تكن تشجع من مكانة الاستثمارات الأجنبية فهي ذات طابع مركزي من جهة ومن جهة أخرى فان الميدان العملي شهد هوالآخر محدودية كبيرة نظرا لاتساع دائرة المشروطية وظروف البيروقراطية، وإلى جانب هذا فان الانفتاح في المجال التشريعي تحق ضمن إطار القانون المتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة والمصادق عليه في 28 أوت 1982، هذا النص يعتبر في حد ذاته ترجمة فعلية للتغيرات الهامة الحاصلة في موقف السلطة العمومية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، وتجسد ذلك في إمكانية إنشاء شركات اقتصادية مختلطة يشارك فيها الطرف الأجنبي بنسبة 49% من رأس مال الشركة، كما أن هذا القانون جاء استجابة لتطور الاحتياجات الاجتماعية خلال هذه الفترة، وكيف ما كان الأمر فان إنشاء هذا النوع من الشركات يخضع وجوبا لبروتوكول اتفاق يبرم بين المؤسسة أوالمؤسسات الاشتراكية والطرف أوالأطراف الأجنبية وهوبمثابة اعتماد مسبق للشركة المختلطة.

ولا يكمن أن يكون لذلك أي اثر قانوني إلا بعد الموافقة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير التخطيط وكذا الوزير الوصي على المؤسسة الاشتراكية المساهمة، ويخول هذا القرار القاضي بالاعتماد للشركة المختلطة للاقتصاد المزمع إنشاؤها بمجرد تأسيسها من الامتيازات الجبائية التالية:

- الإعفاء من الحق على التحويل يعوض لكل التقنيات العقارية الضرورية لنشاطه.
- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمسة سنوات اعتبارا من تاريخ شراء الملك المعني.

- الإعفاء من الضريبة الصناعية والتجارية للثلاث سنوات المالية الأولى وتخفيض قدره 50% للسنة المالية الرابعة وأيضا تخفيض بنسبة 25% للسنة المالية الخامسة من ما تحصل عليه جبائيا.

- تطبيق ضريبة منخفضة على الأرباح الصناعية والتجارية بنسبة تقدر ب20% والتي يتم استثمارها من جديد.

- الإعفاء من كل ضريبة على الأجر الإضافي الذي يستفيد منه الطرف الأجنبي والغرض من ذلك مكافأة الجهود المبذولة فعلا من قبل وكذا ما يبذل فعلا لنقل المعارف والتكنولوجيا.

وعلاوة على ذلك تعفى من الفوائد الناتجة عن الحسابات الجارية والحسابات المسدودة المفتوحة في محاسبة الشركة المختلطة للاقتصاد للخزينة على دخل الديون والإيداعات والضمانات، كما تستفيد هذه الشركة بعد اعتمادها قانونا من الحصول على قروض مصرفية بشرط أن يتم التفاوض على الشروط المعرفية التي تنطوي على تطبيقها في مثل هذا النوع من الشركات مع البنك الذي يتم اعتماده ويكون هنا ضرورة مراعاة المشاركة الفعلية للطرف الأجنبي في تمويل الأهداف المخططة والاستغلال.

-المرحلة الثالثة (مرحلة التسعينيات ومابعدها):

تعتبر هذه المرحلة المنعرج الهام في انطلاقة الاقتصاد الجزائري نحومرحلة نوعية جديدة، بحيث تجسدت القطيعة القانونية مع الممارسات السابقة بإرساء حجر الزاوية لبناء قانوني يحمل مميزات اقتصاد السوق. وكان القانون رقم 90-10 المتضمن قانون القرض والنقد بداية فعلية لبدء تحرير حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر. كما كان لصدور القانون رقم93-12 والقانون رقم 1-3 الأثر الإيجابي في إعادة تشكيل الحوافز الأساسية لإستقطابالإستثمار الأجنبي عامة والإستثمار الأجنبي المباشر خصوصا.

o

.قانون القرض والنقد (القانون رقم 90-10):

يعتبر هذا القانون المرجع الأساسي الدي صدر في إطار الجهودات الرامية إلى إعادة تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، وإن كان هدا القانون غير موجه مباشرة للإستثمارات إلا أنه تضمن مواد مست الجانب الإستثماري حيث كرست المبادئ التالية:

- استقلالية البنك المركزي (ألغيت لاحقا في القانون المعدل والمتمم لقانون 90-10).
- إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- اعتماد مفاهيم الاستثمارات المقيمة وغير المقيمة بدلا من الوطنية وغير الوطنية.
- أصبح ترخيص الاستثمارات وابتداء من صدور هذا النص من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات التي تخضع لسلطة الإدارة ويدخل هذا الأمر في إطار تبسيط عملية قبول الاستثمار بخضوع ذلك إلى ما يسمى ب "رأي المطابقة " وهذا بتقديم الطلب إلى المجلس المذكور ويقوم هذا الأخير بالبت في ملف الاستثمار خلال شهرين.
- اقتناء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر وذلك تطبيقا للاتفاقات الدولية المبرمة في هذا الشأن.
- إحداث توازن في سوق الصرف.

لقد أعطى هذا النص التشريعي الضوء الأخضر لغير المقيمين بالاستثمار المباشر ويكون قد أدخل تمييزا واضحا بين المقيمين وغير المقيمين.

إن قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض لم ينص على جانب الامتيازات بالرغم أنه تناول الضمانات المتعلقة بالتحويلات المالية، إلا أنه اعتبر نقطة البداية نحوتجسيد القطيعة مع الممارسات السابقة والمرور في طريق الانفتاح السياسي والإقتصادي في تعاملها مع المستثمرين بصفة عامة والمستثمرين الأجانب على وجه الخصوص.

° **قانون الإستثمارات رقم93-12:**

مع صدور القانون رقم 93-12 المؤرخ في 1993/01/05 اتضحت الرؤية الاقتصادية بشكل أكثر من خلال تضمنه لمبادئ وإجراءات تعتبر أساسية في اقتصاد السوق وأهمها:

- حرية استثمار للمقيمين والغير المقيمين.

لبسط إجراءات الاستثمار.

- إنشاء " الشباك الوحيد" على مستوى وكالة تطوير ومتابعة الاستثمارات (APSI)
- توفير ضمانات تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح.
- إمكانية اللجوء لتحكيم الدولي لحل النزاع.
- تحديد إجراءات تحفيزية للمستثمرين بإنشاء أنظمة عامة للاستثمار وأنظمة خاصة.

خطت الجزائرخطوة هامة في تعاملها مع قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد المصادقة على الإطار التشريعي الجديد الذي تجسد في أحكام المرسوم 93-12 المؤرخ في 15-10-1993 والدي اعتبر حجر الأساس في مجال الإجراءات ذات الطابع التشريعي التي تحكم مجال الاستثمارات، وتكمن أهم النقاط ا التي جاء بها هذا النص التشريعي فيما يلي:

- إزالة كل الفوارق بين الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية والعامة والوطنية.
- التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الجبائية، الجمركية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار.
- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والعوائد الناجمة عنها.

لقد ألغى هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات، حيث أن هذا القانون جاء نتاجا للإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ 1988 هذا التاريخ الذي تزامن مع إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما سبق صدوره صدور القانون التجاري والقانون المتعلق بالتحكيم في مجال التجارة الدولية.

وساهم هذا القانون في وضع القواعد المتعلقة بالاقتصاد الحر وبذلك تغيير النظرة الاقتصادية السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أداة للرقي ونموالاقتصاد ووسيلة لا مناص منها للخروج من أزمة المديونية، حيث اعتبر كحل إستراتيجي. ومن هنا فقد أتيح للمستثمر الأجنبي امتلاك حصة 100% من المشروع الاستثماري، إضافة إلى قانون الخوصصة الدي أتاح للمستثمر الأجنبي امكانية امتلاك جزئي أوكلي لشركة عمومية مطروحة للمساهمة أوالبيع، كما أن هذا النص لا يعبر على أي تمييز يذكر بين المستثمر الأجنبي والوطني وبالتالي يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الجزائريين وهذا من حيث الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار كما أن المشاريع المحققة بالعملة الأجنبية قابلة للتحويل وتحظى بحرية تحويل العوائد نتيجة للبيع أوالتصفية حتى ولوكان الناتج يفوق رأس المال المستثمر أصلا.

°.قانون تطوير الإستثمار (القانون رقم01-3):

حدد القانون رقم 01-3 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار النظام النوعي المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية والخاصة بنشاطات اقتصادية لإنتاج السلع والخدمات ومنح هذا القانون أولويات لهذه العملية باستثناء تلك المرتبطة بالتجارة .

وتم إصدار هدا القانون بهدف تحديد النظام الذي المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا الصدد. وجاءت مواده ونصوصه في تحرير وتشجيع مبادرات الإستثمار من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها إلغاء مصطلح الأنشطة المخصصة للدولة أولفروعها حيث أصبح قطاع الاستثمارات مفتوح لجميع الشركاء المحليين والأجانب في إطار تشريع قانوني يندرج ضمن مسعى تحرير الاقتصاد ككل.

كما أعطى هذا النص التشريعي أهمية خاصة للاستثمارات التي يتم إنجازها ضمن نشاطات اقتصادية بهدف إنتاج السلع والخدمات، لتحضى بدلك الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية باهتمام مميز في سياسة العامة للدولة.

إلى جانب ذلك تطرق هذا الأمر إلى أن الاستثمارات التي يتم إنجازها تأخذ شكلين أساسيين هما، الامتياز أوالرخصة وهذه الأخيرة يمكن إنجازها في حرية تامة وتستفيد بحكم هذا الأمر من حماية قانونية وضمانات نصت عليها قوانين وتنظيمات معمول بها، إلا أن المشرع ربط ذلك بوجوب احترام التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة والتي تهدف أيضا إلى حماية البيئة والإقليم، وكان المقصود بالاستثمار ضمن هذا الأمر هو:

- الحصول على أصول الهدف من ورائها إنشاء وتحقيق كيان اقتصادي قائم بذاته أوبعبارة أخرى إنشاء كيان اقتصادي مثل مؤسسة أومصنع أووحدة تكون الغاية منها القيام بنشاطات إنتاجية في مجال السلع والخدمات.

- المساهمة في رأسمال المؤسسة سواء كانت هذه المساهمات حقيقية (عينية) أوحتى نقدية، حيث أن حجم المساهمات في رأس المال تأخذ الشكلين السابقين أوتكون مجتمعة وحسب دليل المستثمر، فان تقييم المساهمات العينية تكون عن طريق خبير المساهمات هذا الأخير يكون هدفا لملاحق تدمج في نظام المؤسسة (خاصة المنشأة حديثا)، وضمن هذا الإطار يتحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة التي يقصد بها تعيين المساهمات الأولية بنسب قيمية حسب المستويات التالية[1]:

القيمة الكلية للاستثمارات	الحد الأدنى للأموال الخاصة
أقل أويساوي 2 مليون دج	%15
أكثر من 2 مليون دج أوأقل من10 مليون دج	%20
أكثر من 10 مليون دج	%30

إن هذه المستويات لا يمكن تطبيقها فيما يتعلق بالاستثمارات المحققة في النشاطات التي تحكمها النصوص الخاصة (مثل المحروقات).

1البنك الوطني الجزائري. دليل الإستثمارات الأجنبية. التقرير السنوي 2001.

-استثمارات قد تنشأ من جراء إعادة الاعتبار أوإعادة هيكلة المؤسسات القائمة، ويتعلق الأمر هنا بكل تصرف أوسلوك استثماري يلتزم به المستثمر انطلاقا من مساهمات جديدة (حقيقية عينية أونقدية) بهدف استعادة نشاطات مؤسسة بعد ما تم حلها وإقفال حساباتها.

كما اعتبر هذا النص التشريعي أن انجاز الاستثمارات قد يتم أيضا وفق عقدين أساسيين هما، عقد الامتياز ورخصة الاستعمال.

فبالنسبة لعقد الامتياز، الثابت أنه في الجزائر لم يلجأ إليه إلا في السنوات الأخيرة بحيث تم إقراره في بعض القوانين الصادرة بعد سنة 1988 أي عند بداية التفكير في التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني النظام الليبرالي، فهذا العقد هوعقد بموجبه يكلف مستثمر (شخص طبيعي، معنوي، وطني أوأجنبي) بانجاز مشروع استثماري أوتهيئته، ويتمتع المستفيد بحق الامتياز لاستغلال المشروع خلال مدة معينة والتي تحدد عادة بواسطة نص وأن لا تكون لمدة أبدية وإنما جرت العادة أن تكون لمدة تتراوح بين 30 و60 سنة في القانون الفرنسي، أما في القانون الجزائري فقد أثبتت النصوص أن عقد الامتياز مدته الأقصى 99 سنة.

-الامتيازات والضمانات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية:

ويحدد الأمر 01-03 نظامين أساسيين للإمتيازات هما النظام العام والنظام الاستثنائي:

- ✓ **النظام العام:**

يتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي يطلق عليها استثمارات عادية في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فان كل شخص طبيعي أومعنوي، عام أوخاص، وطني أوأجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، فزيادة على الحوافز الضريبية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها ومفهومها هذا الأمر بالمزايا التالية والتي تخص:

المساعدات على الانجاز: حيث أن مدة الانجاز هي تلك المدة التي يتم الاتفاق بشأنها مع المستثمر ابتداءا من تاريخ التبليغ بقرار منح المزايا ويشتمل على ما يلي:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز المشاريع الاستثمارية أي بنسبة 5% .

- الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

- الإعفاء التام من دفع الملكية للمفتشيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار فيما يخص الإجراءات فقد تم تبسيطها، حيث في السابق كان يفرض على المستثمر تقديم دراسة تقنية اقتصادية، هذا الشرط تم إلغاؤه أما الآن فالأمر لا يتطلب إلا بطاقة تقنية.

✓ **النظام الاستثنائي:**

ضمن هذا النظام فان الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة حيث أنها تنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، أوتلك التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة عندما تستعمل تقنيات خاصة والتي من شانها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية:

- الإمتيازات خلال إنجازالمشروع الإستثماري:

* الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمفتشيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

* تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال.

* الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أوتم اقتنائها من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- امتيازات بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

* الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي ومن الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

* الإعفاء لمدة 10سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

* منح مزايا إضافية من شانها أن تحسن أوتسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

ج-الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الضمانات الممنوحة والمنصوص عليها قانونا تنطوي على معاملة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المحليين ذات الصلة المباشرة بالاستثمار، وهكذا نجد أن الأمر المؤرخ في 20 أوت 2002 والقانون التجاري الجزائري ينصان على:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها مع ضمان تحويل رؤوس الأموال ومداخيل المستثمرين.

- لا يمكن أن يكون الاستثمار المنجز موضوع مصادرة إدارية إلا في حدود القانون ويعوض تعويض عادل ومنصف.

- لا يمكن أن تطبق أي مراجعات أوإلغاءات قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات التي يتم إنجازها في إطار هذا الأمر إلا بطلب بصفة صريحة من المستثمر نفسه.

ب) هيآت تطوير الاستثمارات:

تلعب الهيآت المرافقة لتوطين وتطوير الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا بارزا في استقطاب المشاريع من خلال زرع الثقة في المستثمر الأجنبي والتأثير الإيجابي على قراراته.

والجزائركدولة مضيفة تسعى إلى استقطاب هذا النوع من الإستثمارات وفرت ثلاثة هيآت رئيسية هي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثماروالمجلس الوطني للاستثماروالشباك الوحيد اللامركزي أعطتها صلاحيات متكاملة تصب في تحسين وتطوير مستوى الإستقطابية.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أصدر المشرع الإقتصادي الجزائري إيطارا تنظيميا مؤسساتيا من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI[1] التي حلت محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة خصوصا في الجزائر –التي تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على رأس المال الخاص ضمن إطار إعادة الهيكلة– الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمر، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار، والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط أخرى جديدة التي ينطوي عليها الاستثمار، وضمن هذا الإطار فهي تتولى المهام التالية:

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار.

1الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ,والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

°تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أورفض منحه إياها.

°ترقية الاستثمارات وتطويرها واستقبال المستثمرين الأجانب والمحليين ومساعدتهم.

°تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات.

°تسيير ودعم المزايا المرتبطة بالاستثمار وصناديق دعم الاستثمار لتطويره.

° التأكد من احترام الالتزامات التي يعهد بها المستثمر خلال مدة العقد.

-المجلس الوطني للاستثمار:

يعتبر هذا المجلس من التحديات الكبرى للمرسوم2001 وهوجهاز جديد يعمل تحت وصاية رئيس الحكومة ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

°اقتراح التدابير الأساسية التي من شانها أن تطور الاستثمارات، **وهذا** بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقا لما تحدده المادة الأولى من الأمر 01-03 .

°إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات ANDI لحساب الدولة والمستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها.

°دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا.

°رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة.

°إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب، وبحثها وتقديم توصيات إلى مصالح الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.

– **الشباك الوحيد اللامركزي:**

أحدث هذا الشباك من اجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ثم إنشاء الشباك الواحد كجهاز مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.

يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وعبر هذا الشباك فان الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارANDI تقوم بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في اجل أقصاه 30 يوم، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار، ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا وإنشاء هذا الجهاز من أجل تامين سهولة عمليات الاستثمار، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

ج) اتفاقيات الإستثمار:

في إيطار الحركية الإصلاحية الشاملة وتعزيزا لمصداقيتها الدولية وتكميلا وتدعيما لإصدار مختلف القوانين المذكورة سابقا رغبة منها في إرساء مناخ استثماري جدير بجلب الاستثمار الأجنبي عموما والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص , صادقت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات الدولية, أهمها:

– المصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثماربموجب الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 .

–المصادقة على الاتفاقية الخاصة لتسوية النزاعات المرتبطة بالاستثمارات (CIRDI) بموجب الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995.

–المصادقة على اتفاقية بلغراد المؤرخة في 13 أبريل 1988 والمتضمنة إنشاء نظام عام للأفضليات التجارية (SGPC) ما بين الدول النامية.

-الانضمام إلى الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (MIGA) والتي تم إنشائها بتاريخ 11 أكتوبر 1985 [1] وتهدف إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية ما بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب من خلال زرع الثقة المتبادلة.

-المصادقة على اتفاقية بون المؤرخة في 07 فيفري 1970 المتعلقة بالنقل الدولي للسلع.

-المصادقة على اتفاقية جنيف المؤرخة في 18 ماي 1956 والمتعلقة بالاستيراد المؤقت بالسيارات التجارية، وآليات التسلية.

-المصادقة على اتفاقية نيويورك المؤرخة في 04 جوان 1954 والمتضمنة الاستيراد المؤقت للسيارات الخاصة.

-المصادقة على اتفاقية شيكاغوالمؤرخة في 07 ديسمبر 1944 والمتعلقة بالطيران المدني.

د)الإجراءات النوعية للإستثمار:

اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير القانونية والتنظيمية في مختلف الجوانب المؤطرة للإستثمار الأجنبي, وكانت أهمها تلك التي خصت الجوانب الجبائية, الإدارية والضمانات. وشملت مايلي:

-التحفيزات الجبائية:

خصت الجزائر الإستثمارات الأجنبية بتحفيزات خلال انجاز الإستثمارات, وأخرى بعد معاينة انطلاق الاستغلال, إضافة إلى امتيازات جبائية أخرى. وتضمنت ما يالي:

°الإمتيازات خلال إنجازالمشروع الإستثماري:

✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمفتشيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

1 Peter Schaufelberger. La protection juridique des investissements internationaux dans les pays en voie de développement. Etude suisses de droit international .ed. Zürich sculthess poligraphischer verlag.1993.P.101.

✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال.

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أوتم اقتنائها من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

° امتيازات بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي ومن الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

✓ الإعفاء لمدة 10سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

✓ * منح مزايا إضافية من شانها أن تحسن أوتسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

°امتيازات جبائية أحرى:

✓ التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الجبائية، الجمركية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار.

✓ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز المشاريع الاستثمارية أي بنسبة 5% .

✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

–الضمانات:

وتضمنت ترتيبات مختلفة من بينها عدم المصادرة أوإلغاء الإستثمارات والتحويلات المالية.

°**ضمانات عدم المصادرة أوالإلغاء:**

✓ عدم المصادرة الإدارية للاستثمار المنجز إلا في حدود القانون ويعوض تعويض عادل ومنصف.

✓ عدم تطبيق أي مراجعات أوإلغاءات قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات التي يتم إنجازها في إطار النظام القانوني الجاري به العمل إلا بطلب بصفة صريحة من المستثمر نفسه, مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في عقود الاستثمارات الأجنبية.

-ضمانات التحويلات المالية:

°ضمانات التحويلات المالية للمستثمرين الأجانب (90-10)،

°توفير ضمانات تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح.(93-01).

°ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والعوائد الناجمة عنها (01-03).

-ضمانات إدراية:

°إزالة كل الفوارق بين الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية والعامة والوطنية.

°حرية استثمار للمقيمين والغير المقيمين.

°إنشاء " الشباك الوحيد" على مستوى وكالة تطوير ومتابعة الاستثمارات (APSSI), وتوسيع تواجدها عبر ولايات الوطن.

4 . 2 . 2 تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة:

أ) الإطار القانوني والمؤسساتي:

- أهمية الإطار القانوني والمؤسساتي في مناخ الإستثمار:

تعتبر البيئة القانونية من المحددات الرئيسية المؤثرة في قرار المستثمر الأجنبي, وتتكون من مجموعة العناصر القانونية والتنظيمية وخاصة الأوامر, القوانين, المراسيم, القرارات والمنشورات المختلفة التي يجب أن يميزها الوضوع و عدم التناقض.و في هذا السياق صدرت خلال الففترة 1991-2000 حوالي 1185 تعديل إجمالي على الأنظمة القانونية الوطنية المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم منها 1121 تعديل (ما يعادل 25% خصت تسهيل الإستثمارات[1].

-تقييم الإطار القانوني والمؤسساتي في الجزائر مقارنة مع دول العينة:

توجد الكثير من النقاط المشتركة ما بين عناصر الإطار القانوني والمؤسساتي للجزائر وباقي الدول محل الدراسة, لاسيما فترة بداية أهم الإصلاحات المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة, هيآت تنظيم وتطوير الإستثمار الأجنبي والإتفاقيات الدولية .

°فترة بداية أهم الإصلاحات القانونية والمؤسساتية:

شرعت الجزائر في أهم الإصلاحات القانونية والمؤسساتية المرتبطة بالإستثمار الأجنبي ابتداءا من سنة 1990 بإصدراها لقانون والقرض الذي يعد من بين الإشارات الواضحة اتجاه المستثمرين الأجانب تبعته حزمة من القوانين والإجرايات التنظيمية المعدلة والمكملة من منتصف التسعينات وهي مستمرة إلى يومنا هذا مواكبة للمتغيرات الوطنية , الإقليمية والدولية.

واشتركت الجزائر مع بالقي الدول محل الدراسة في صدور أهم التشرعات بداية من سنوات التسعينيات. ففي المغرب, صدر أول عنصر تشريغي سنة 1995 , حيث شكل القانون المتضمن

[1] Sandrine LAVASSEUR, Investissements Directs Etrangers et Stratégies des Entreprises multinationales. Revue de l'OFCE, Mars 2002 (hors série), p 152

ميثاق الإستثمار الإطار القانوني والتنظيمي لتطوير وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب. وأصدرت تونس أول قانون ينظم الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 1993 , خضع لآخر تعديل سنة 2009. وأصدرت مصر أ÷م قانون يؤطر الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 1997. وأصدرت الأردن القانون المرجعي الموجه لتنظيم وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 1999. ويمثل القانون الصادر سنة 1998 أهم عنصر تشريعي أعطى حوافز كبيرة للمستثمرين الأجانب.

°هيآت تنظيم وتطوير الإستثمار الأجنبي:

أصبح توفر هيآت خاصة تضطلع بتنظيم وترقية الإستثمار الأجنبي جزءا أساسيا في تركيبة مناخ الإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة له. وسارعت الجزائر على غرار باقي الدول محل الدراسي إلى تأسيس وتنويع ثلاثة هيآت متكاملة فيما بينها تتقاسم أدوار تسويق الفرص, المرافقة وترقية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر. وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أهم هيئة في هذا المجال, إضافة إلى المجلس الوطني للإستثمار والشباك الوحيد في خدمة الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

وتتوفر كل الدول محل الدراسة على هيئة خاصة تقوم بتنظيم وترقية الإستثمار والمتمثلة في الهية التونسية لترقية الإستثمار الإجنبي, كما أسست المغرب الوكالة الوطنية لترقية الإستثمارANPI) سنة 1999 والتي من صلاحياتها مرافقة المستثمرين الأجانب, إضافة إلى الوكالة المغربية لتطوير الإستثمارات (AMDI) التي تقوم بنشاطات الترقية والتعريف بفرص الإستثمار في المغرب. وتقوم هيئة تسيير الإستثمار (GAFI) في مصر ومؤسسة القابة المالية بتأطير الإستثمارات الأجنبية فيها. ووضعت الأردن الوكالة الأردنية للإستثمار في خدمة المستثمرين الأجانب(JDI) بالمرافقة والتطوير. أما تركيا فأسست عدة هيآت وطنية وجهوية لتنظيم ومرافقة الإستثمارات الأجنبية أهما الهيئة التركية لترقي الإستثمار الأجنبي.

°الإتفاقيات الدولية للإستثمار:

تضمن الجزائر حماية محلية ودولية للإستثمارات الأجنبية فيها, فإضافة إلى حق التقاضي الذي تكفله للمستثمرين الأجانب لدى الهيآت القضائية الجزائرية, إضافة إلى التحكيم الدولي, والإتفاقيات الثنائية مع الكثير من الدول الأجنبية, فإنه طرف مصادق على الاتفاقية الخاصة لتسوية النزاعات المرتبطة بالاستثمارات (CIRDI) والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (MIGA).

وتشترك الجزائر مع سائر الدول محل الدراسة فيي تركيبة الحماية والضمانات التي توفرها للمستثمرين الأجانب, لاسيما العضوية في الهيئتين المذكورتين وحق التقاضي المحلي وإقرار مبدأ التحكيم الدولي.

ب) مستوى الأخطار:

تؤثر الأخطار بجميع أنواعها على طبيعة مناخ الإستثمار, وأهما الأخطار السياسية والأخطار التجارية, يتم تقييمها بواسطة سلم تنقيط عددي (من 1 إلى 7) بالنسبة للأولى وسلم أبجدي (A,B,C)بالنسبة للثانية.

تقييم الأخطار التجارية والسياسية للجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة:

تصنف الجزائر في الدرجة 4 ذات الخطر السياسي الأكبر والصنف C بالنسبة للخطر التجاري إلى جانب مصر. ويعتبر هذا التصنيف سلبي من شأنه التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب , ويرجع ذلك إلى مخلفات الأوضاع الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة السابقة. وصنفت كل من الأردن وتونس في المجموعة الأولى في الدرجة 2 من حيث الخطر السياسي والدرجة B من حيث الخطر التجاري. ويلخص الجدول الآتي أهم هذه الأخطار حسب الدول محل الدراسة.

تصنيف الدول محل الدراسة حسب درجات الأخطار السياسية والتجارية لسنة 2010.

الدول / الأخطار	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	الأردن	تركيا
الأخطار السياسية	4	2	3	4	2	3
الأخطار التجارية	C	B	B	C	B	C

المصدر: Rating Pays,Ducroire SA, 2010

ج)المؤشرات الإقتصادية العامة:

- أهمية المؤشرات الإقتصادية في مناخ الإستثمار:

تمكن طبيعة البيئة الإقتصادية المستثمرين الأجانب من معرفة مدى جاذبية الدول المضيفة لمشاريعهم. كما يمكنهم من الحصول على فكرة شاملة حول نسبة انفتاح نظامها الاقتصادي وأهمية القطاع الخاص في ذلك هدا النظام من خلال الإطلاع علي الخطوط العريضة للسياسات والبرامج الإقتصادية لهده الدول. وتؤثر هده العناصربصفة كبيرة على المناخ الاستثماري بتحسين مستويات جاذبية الاستثمارات الأجنبية .

ويتميز الاستقرار الاقتصادي بوضوح السياسة اقتصادية وثباتها وانتظامها بغرض كسب ثقة المستثمر الأجنبي والمحافظة عليها بالصيانة المستمرة لصوزة الدولة المضيفة. كما أن للنموالاقتصادي المنتظم دور هام في التأثيرعلى قرار المستثمر الأجنبي وتوجيهه. وعليه فإن وضوح أسس البيئة الاقتصادية للدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية واستقرارها ينتج مناخا متميزا للاستثمار الأجنبي في بيئة إقتصادية جيدة.

-تقييم مؤشرات النموللجزائر مقارنة مع دول محل الدراسة:

نركز في تقييمنا للمؤشرات الإقتصادية العامة على الناتج المحلي الإجمالي, معدل النمو, الناتج المحلي الإجمالي حسب الأفراد والتضخم حسب القيمة المتوسطة لأهم مرحلة مميزة للعشرية الأخيرة.

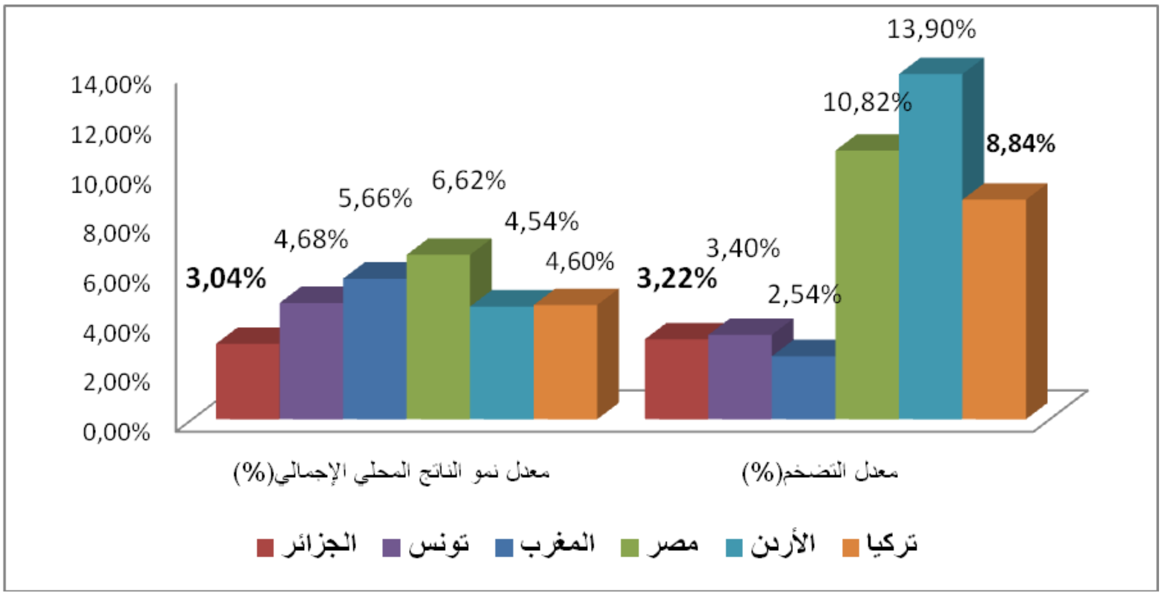
وتبين معطيات الفترة 2005-2009 احتلال الجزائر متوسط ترتيب الدول محل الدراسة من حيث الناتج المحلي الإجمالي بـ 129.25 مليار دولار,متصدرة دول منطقة المغرب العربي (المغرب وتونس) والأردن , فيما سجلت تركيا أحسن نتيجة ب 720.87 مليار دولار.

وكان معدل النمو في الجزائر هوالأضعف من بين الدول محل الدراسة, حيث تذيلت ترتيب هذه الدول خلال نفس الفترة. في حي تقاربت معدلات نموكل من تركيا, الأردن وتونس, بينما تصدرت مصر القائمة بأعلى معدل نمو6.62**%**. وسجلت الجزائر نتيجة جيدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب الأفراد بـ 3764 دولار, محتلة المرتبة الثالثة بعد كل من تركيا ومصر.

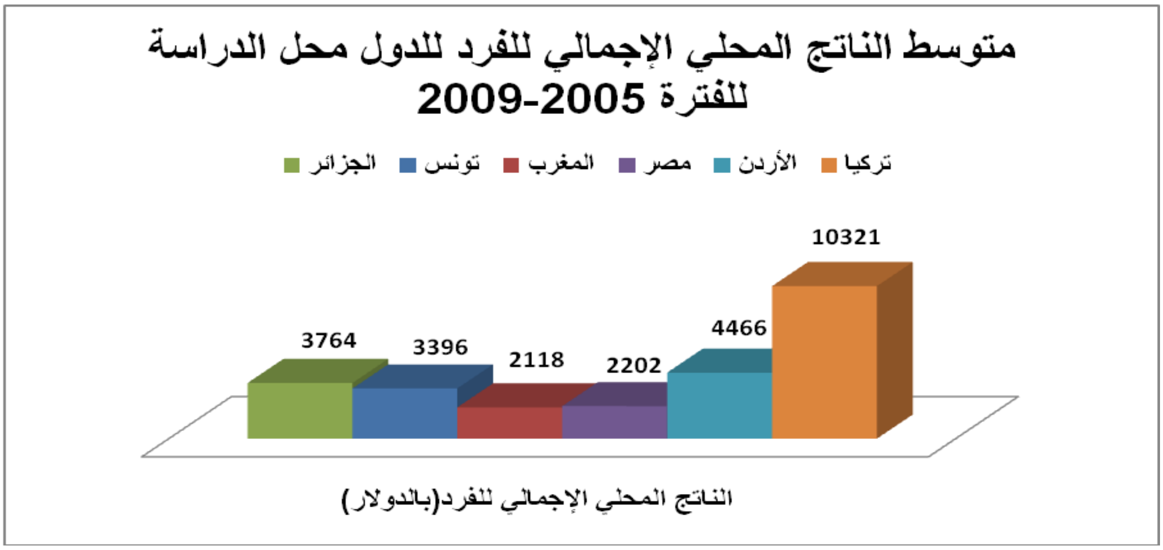
كما اعتبر معدل التضخم خلال نفس الفترة جد مقبول مقارنة مع الدول محل الدراسة, إذ سجلت معدل 3,2**%** .

وعموما تعتبر حصيلة المؤشرات الإقتصادية الأساسية للجزائر إيجابية مقارنة مع الدول محل الدراسة تساهم في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. و تبين الأشكال التالية أهم هذه المعطيات.

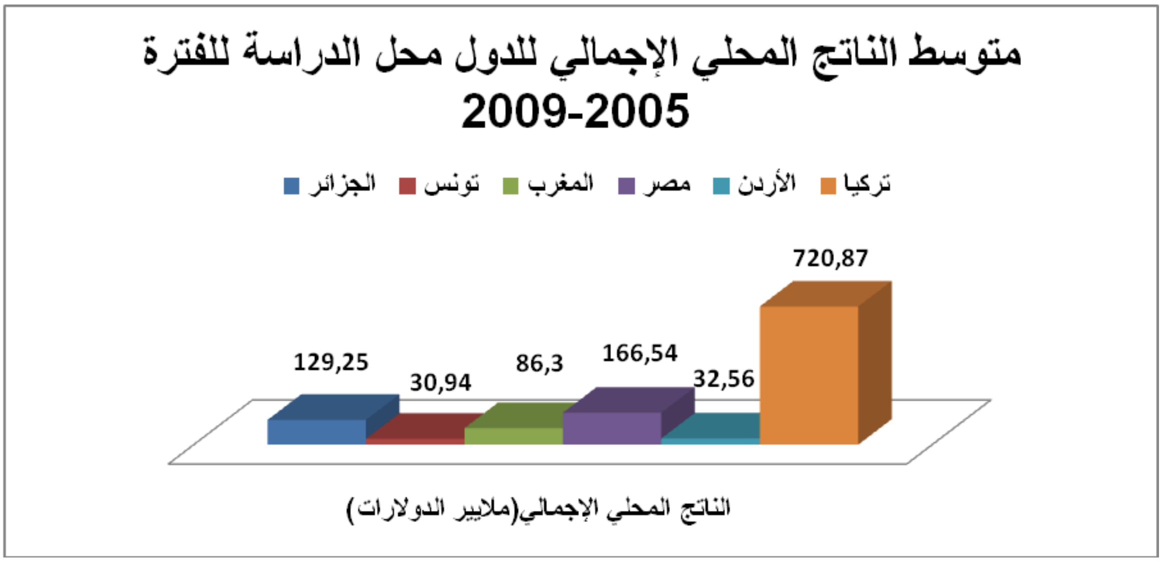
متوسط معدل النمو و التضخم للجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة للفترة2005-2009



المرجع: من إعداد الباحث, بناءا على المعطيات المتضمنة في تقرير صندوق النقذ الدولي حول التنمية, سنة2009



المرجع: من إعداد الباحث, بناءا على المعطيات المتضمنة في تقرير صندوق النقذ الدولي حول التنمية, سنة2009



المرجع: من إعداد الباحث, بناءا على المعطيات المتضمنة في تقرير صندوق النقد الدولي حول التنمية, سنة2009

-تقييم المؤشرات التجارية للجزائر مقارنة مع دول محل الدراسة:

تلعب المؤشرات التجارية دورا هاما في تحديد مستويات استقطابية الدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية المباشرة, حيث تخص المؤسسات الأجنبية الوضعية العامة لها بعناية كبيرة من خلال مجموعة من الوسائل أهمها حصر وتحليل معطياتها عبر فحص وضعيات وتطور كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكل ما يرتبط بها. وفي الجزائر وعلى غرار الكثير من الدول المرشحة لإستقطاب الإستثمارانت الأجنبية المباشرة شهدت هذه العناصر تطورات غلب عليها الطابع الإيجابي مما من شأنه طمأنة المستثمرين الأجانب من هذه الناحية.

وفي هذا الإطار تتميز الجزائر عن باقي الدول محل الدراسة بتسجيلها لنتيجة إيجابية في الميزان التجاري رغم ارتفاع مستوى الإستيراد, بفعل صادراتها للنفط والغاز.

د) البنيات الإقتصادية الأساسية:

- أهمية البنيات الإقتصادية الأساسية في مناخ الإستثمار:

البنية الاقتصادية الأساسية هي رأسمال اقتصادي مكون من تجهيزات ومنشآت طرق وسكك حديدية وبحرية وسدود ومنشآت تربوية وخدمات صحية وغيرها، والتي تعتبر محددا أساسيا وضروريا يساهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما ذات المردودية الإقتصادية والمالية المقبولة، والتي يمكن تحديد مردوديتها من خلال بالنسبة ما بين معدل رأس مال والناتج.

كما عرفها القاموس الأمريكي المتخصص بأنها تلك المنشآت الأساسية والخدمات والتجهيزات الضرورية لتسيير الإقتصاد بما فيها النقل وأنظمة الإتصال والماء والكهرباء ومختلف المنشآت العمومية الأخرى [1].

وتعتبر البنية الأساسية بمكوناتها لاسيما الخدمات مساندة للعمليات والأنشطة التي تتم ضمن البيئة الاقتصادية، وشبكات النقل المختلفة ذات النوعية الجيدة عاملا مساعدا في اكتمال العمليات التجارية وتنقل السلع مما يسهل تنفيذ العمليات التعاقدية في أحسن الظروف الزمنية والإقليمية، كما وأن وجود خدمات جيدة للاتصالات السلكية واللاسلكية سوف تسهل عمليات الاتصال ونقل المعلومات والبيانات بين أطراف العملية التجارية، بغض النظر إذا كان هذا الطرف مصدرا أومستوردا أومستثمرا. لذلك يعتبر المستثمرون الأجانب أن خدمات البنية الأساسية تعتبر مرافق هامة يرافق المشاريع الإستثمارية المباشرة في الدولة المضيفة باعتبارها عوامل محددة وهامة في رسم ملامح المناخ الاستثماري .

وتشكل هذه المنشآت محفزا هاما لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية ونجاح إدارتها حيث تحضى الدول التي توفر أجسن الظروف في هذا المجال بالإهتمام الدولي.

-تقييم البنيات الإقتصادية الأساسية للجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة:

تتوفر الجزائر على بنيات تحتية أساسية هامة فيي قطاعات هامة من النشاط الإقتصادي, من بينها قطاع النقل, حيث انجزت شبكات هامة من الطرق البرية ,ويعتبر الطريق السيار شرق – غرب انجازا هاما من شأنه أن يكون عنصرا هاما من عناصر مناخ الإستثمار الأجنبي, وفي مجال النقل الجوي

1 American Heritage Dictionary.4th Edition.Houghton Mifflin Company.Boston,MA.2000.

والبحري أنجزت الجزائر مجموعة من المطارات ذات سعات مختلفة وقامت بأشغال توسيع للموانئ الكبرى. وفي المجال الفلاحي أنجزت عدة سدود. أما في مجال الإتصالات , فاستثمرت الجزائر مبالغ هامة لإنجاز وتحديث الهياكل الأساسية للإتصالات. كما تم إنجاز بنيات أساسية مختلفة في قطاعات التعليم, الصحة والسياحة.

ورغم المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل توفير بنيات تحتية في مختلف القطاعات إلا أنها تبقى دون المستوى مقارنة مع الدول محل الدراسة. فالمغرب الأقرب جغرافيا تتفوق على الجزائر من حيث توفر البنيات الأساسية في ميدان السدود, وتتفوق كل دول العينة دون استثناء على الجزائر فيما يخص البنيات الأساسية في القطاع السياحي.

ه)مؤشر التنمية البشرية:

-أهمية التنمية البشرية في مناخ الإستثمار:

يعتبر المورد البشري الحلقة الأساسية في التنمية عموما والتنمية الإقتصادية على وجه الخصوص, وعليه تقوم الدول في العالم باستثمارا هامة في مجال التنمية البشرية. وأصبح رأس المال البشري عنصرا محوريا في إرساء مناخ استثمار تنافسي يسمح باستقطاب الإستثمارات عموما والإستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص.

- تقييم التنمية البشرية للجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة:

يعتبر مؤشر التنمية البشرية للجزائر من بين أحسن المؤشرات الدول محل الدراسة خلال أهم سنوات الفترة 1980-2010 مقارنة مع الدول محل الدراسة, خاصة خلال سنتي 2005 و2010 تزامنا مع تعافي الجزائر من آثار الأزمة الأمنية التي عرفتها في العشرية الأخيرة من الألفية الثانية من جهة, والإستثمارات الكبيرة في قطاعات الصحة والتربية والتعليم ومختلف المنشآت الأساسية, إضافة إلى دّخول أهم الإصلاحات القطاعية لاسيما الإقتتصادية والإجتماعية منها حيز التطبيق . وتقدمت

الجزائر كل من المغرب, مصر,وتونس, في حين احتلت كل من الأردن وتركيا صدارة المجموعة. ويبين الجدول (36) تطور أهم معطيات التنمية البشرية في الجزائر.

الجدول (36): تطور مؤشر التنمية البشرية للجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة للفترة 1980-2010

	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
الجزائر	0,443	0,501	0,537	0,564	0,602	0,651	0,667
تونس	0,436	0,485	0,506	0,568	0,450	0,613	0,650
المغرب	0,351	0,390	0,421	0,450	0,491	0,536	0,567
مصر	0,393	0,448	0,484	0,523	0,566	0,621	0,652
الأردن	0,509	0,545	0,564	0,595	0,621	0,652	0,681
تركيا	0,467	0,0,515	0,552	0,583	0,629	0,656	0,679

المصدر: من إعداد الباحث,

اعتمادا على تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2010

وأخيرا يمكن تلخيص إيجابيات وسلبيات مناخ الإستثمار في الجزائر في النقاط التالية:

- الجوانب الايجابية ويمكن إيجازها على النحوالتالي[1]:

°عودة التوازنات الكبرى وتحسن واضح في الأوضاع الاقتصادية: تحسن معدل النمو، تراجع معدل التضخم، رصيد إيجابي للحساب الجاري ...إلخ.

°تغير واضح في المجال التشريعي في اتجاه المزيد من التحرر الاقتصادي بما يسمح بتعميق وتكريس مباديء اقتصاد السوق والحث على المنافسة.

°تحسين النظام الجبائي وتقديم المزيد من المزايا والتحفيزات وفقا للنظام الاستثماري الذي ينشط ضمنه المستثمر.

°تقديم المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي سواء بشكل مباشر : ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة اختلاف الأطراف المتعاقدة، أوبشكل غير

1- زعباط عبد الحميد," مناخ الإستثمار في الجزائر", الملتقى العلمي الدولي الثاني بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة سكيكدة,

مباشر من خلال إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية لحماية الاستثمارات والمصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات.

°توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة يعد ضمانا إضافيا للمستثمر الأجنبي.

°توفر الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة وفرص استثمارية عديدة غير مستغلة.

-الجوانب السلبية ونذكر من بينها:

* ضعف وتيرة الإصلاحات وخاصة عدم تسريع الخوصصة.

* جمود النظام المصرفي وعدم أهليته للقيام بدوره كوسيط مالي بما تستدعي إدخال إصلاحات جذرية عليه.

* وضع أمني غير قار.

* تأزم الاجتماعية وتدهور الظروف المعيشية للسكان عبر عنها بالإضرابات والاحتجاجات.

*العراقيل البيروقراطية والإدارية وسوء التسيير وانتشار الفساد والرشوة.

* مشاكل العقار(مشاكل عقد الملكية).

* عدم فعالية وكالة وترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات " APSSI

وفي إطار تحديد العناصر المؤثرة في مستوى استقطاب الدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية المباشر, أنجز المكتب الدولي للإستشارة" Consulting ernst & Young " سنة 2008 دراسة شملت 315 مستثمر دولي من أوربا الشمالية, المنطقة الأورو-متوسطية, الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا, خلصت إلى تصنيف هذه العناصر حسب أولويات تصدرتها الأسواق المحلية بـ58%, البنيات التحتية بـ 54 %, اللغات 53%, الكفاءات 52%, الكلفات 46%, تشريعات العمل 46%, الإستقرار السياسي 45 % و البحث و التنمية 35%[1].

[1] Abdelmadjid Bouzidi, Investissements Directs Etrangers : Une féroce Concurrence, Site Algeria:News(consulté le 29/03/2010) : Documents and setting/utilisateur/Mes documents/ide enquete. htm

خلاصة:

ساهمت الإصلاحات عموما والإصلاحات السياسية, القانونية التنظيمية والمؤسساتية خصوصا في إرساء دعائم المناخ الملائم للإستثمار في الدول محل الدراسة, حيث انخفض مستوى الديون الخارجية للجزائر إلى أدنى مستوياته, ومكنت السياسة النقدية المنتهجة من التحكم في التضخم والحفاظ على استقراره في حدود معدلات مقبولة. كما سجلت الحسابات الجارية أرصدة إيجابية متواصلة, وتحسن أداء كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات بفضل محافظة قطاع المحروقات على مستويات إيجابية من الأداء.وسجل احتياطي الصرف تحسنا ملحوظا, إضافة إلى تحسن أداء المالية العمومية.

أدت هذه النتائج إلى عودة التوازنات الإقتصادية الكلية للجزائر. كما كان لها تأثير إيجابي على تحسن مؤشر التنمية البشرية بفضل المجهودات المبدولة في تحين مستويات الخدمات الصحية والتربوية فيها, والتي من دون توفر الموارد المالية الكافية لم تكن لتعرف هذا التطور الإيجابي.

ونتسائل هل ساهم تحسن مناخ الإستثمار في الجزائر في تحسين جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر؟ وهوما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الأخير من خلال إبراز أهم الجوانب القطاعية والجغرافية لها.

الفصل الخامس:
وضعية الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمتها في دعم التنمية فى الجزائر مقارنة بالدول محل الدراسة

تمهيد

تشكل الجوانب القطاعية والجغرافية حيزا يمكن من خلاله قياس جاذبية الدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية المباشرة, واستنتاج مدى مساهمةها في جوانب من التنمية في هذه الدول. نتعرض من خلالها لواقع للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة, مع التركيز على وضعية الجزائربالمقارنة والإستنتاج. ووقع اختيارنا على الدول محل الدراسة المتمثلة في المغرب, تونس, مصر, الأردن وتركيا بناءا على معطيات تبدو موضوعية لأسباب عديدة. فبالإضافة إلى النتائج الهامة التي سجلتها هذه الدول في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تشكل مرجعا للمقارنة, تنفرد بكونها عناصر مقارنة تتناسب مع الوضعية العامة للجزائر. فالمغرب وتونس لهما مواصفات مشتركة مع الجزئر من حيث القرب من أوروبا, الحدود, البنية السكانية, الإجتماعية, الثقافية والتاريخية. وكلها عوامل تؤكد تشابه نسبي في مقومات المناخ الإستثماري. وبالتالي فالمقارنة واستخلاص النتائج تكون موضوعية إلى حد بعيد.

كما تشترك الجزائر مع مصر والأردن في نفس الخصائص مع فوارق نسبية لاسيما الجغرافية وطبيعة النظام السياسي. أما تركيا, وإن كانت تشكل الإستثناء نوعا ما مقارنة مع الدول الأخرى المعنية بالدراسة رغم بنيتها الثقافية المزدوجة الشرقية والأوروبية, واشتراكها مع الجزائر تاريخيا, فإنها نموذجا في النجاح في جاذبيتها للإستثمارات الأجنبية المباشرة. وعليه فإن عوامل المقارنة مع الجزائر متوفرة في هذه الدول.

نتطرق لهذه الجوانب في مبحثين:

المبحث الأول: الوضعية القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة

المبحث الثاني:التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

1.5 الوضعية القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة:

تسعى الجزائر في محيط تنافسي إقليمي ودولي, على غرار الدول محل الدراسة إلى وضع وتطوير الحوافز المختلفة في سبيل تهيئة المناخ الإستثماري المناسب لإمكاناتها وأهدافها. وفي هذا السياق٬ سجلت الدول محل الدراسة نتائج متفاوتة سواءا من حيث حجم التدفقات أوالتعدد القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة تميزت نوعا خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة. وهوما أكدته الإحصائيات التي تضمنتها التقارير الصادرة عن الهيآت الإقليمية والدولية والمحلية, لاسيما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية, البنك العالمي, والشبكة الأورو–المتوسطية لوكالات ترقية الإستثمار ANIMA [1].

تشكل القطاعات من حيث تنوعها الوعاء الأساسي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في النسيج الإقتصادي للدول المضيفة. ويبين توزيع مشاريع الإستثمار عبر العالم تركزها في قطاعات معينة دون أخرى حسب الطبيعة الإقتصادية, الموارد والتموقع الجغرافي للدول المضيفة باختلاف درجات نموها, مما شكل تركيزا اقليميا ودوليا لهذه الإستثمارات.

نحاول من خلال التحليل القطاعي لوضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة, رصد وضعية الجزائر بتحديد مستوى جاذبيتها من خلال الفوارق القطاعية في النتائج المسجلة من خلال هذه الإستثمارات ومدى مساهمتها في جوانب معينة من التنمية, واقتراح المعالجة المناسبة للنقائص المسجلة التي حالت دون إنجاز الأهداف المسطرة تناسبا مع الحوافز المتنوعة التي تعرضها في مختلف الجوانب لاسيما القانونية والتنظيمية والطبيعية والإقتصادية والجغرافية.

1ترصد هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التدفقات الإقتصادية الكلية المسجلة في الحسابات الخارجية للدول, بينما ترصد الشبكة المتوسطية (مرصد مشروع الإستثمار المتوسطي بالإشتراك مع المرصد الأوروبي الوكالة الفرنسية للإستثمارات الدولية) ANIMA

5 . 1 . 1 الحوصلة القطاعية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العينة:

أظهر المستثمرون الأجانب اهتماما متزايدا بالإمكانيات الإقتصادية للجزائر وسائر الدول محل الدراسة, لاسيما يد عاملة شابة ووفيرة ومصادر طاقة بأسعار تنافسية,مدعمة بالإصلاحات التي باشرتها الدول محل الدراسة, ومنهاالإصلاحات الشاملة التي اعتمدتها الجزائر, في بداية التسعينيات كما أشرنا له في الفصل الرابع. مما أعاد بعث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة في منتصف التسعينيات ونموهاخلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة في مجالات شملت[1] إنجازات قطاعية نوعية كانت لها انعكاسات مختلفة على الدول المضيفة. وقبل إبرازأهم نقاط الحوصلة القطاعية, نستعرض تطور الإستثمارت الأجنبية في الجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة.

-تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة:

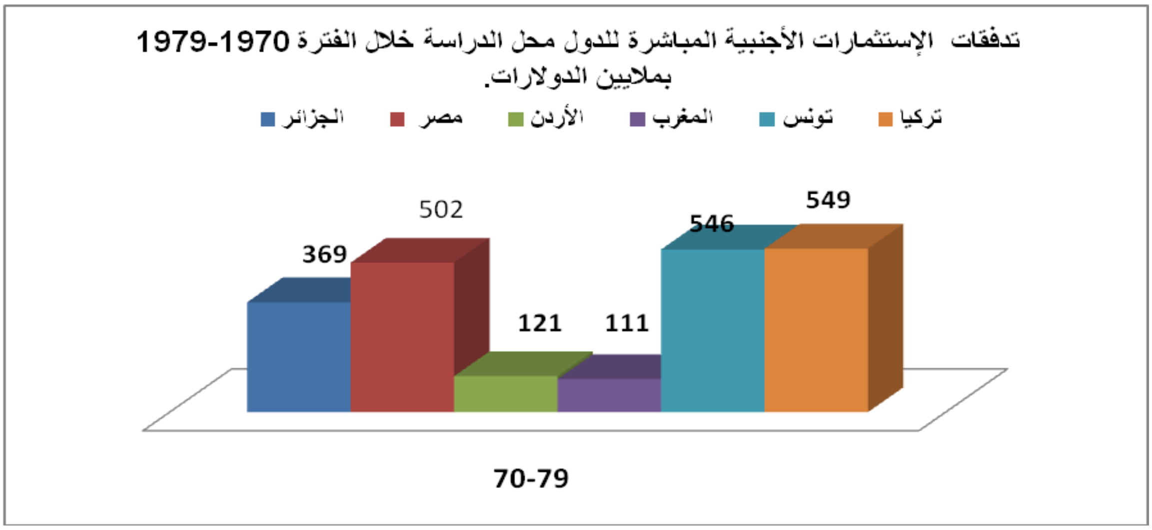
قمنا بتوزيع زمني لتطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة مركزين على وضعية الجزائر تزامنا مع أهم التحولات التي رافقت أولى عناصر الإصلاح الإقتصادي التي عكست تغير مواقفها اتجاه الإستثمارات الأجنبية على فترات رئيسية, أهمها: 1970-1979 , 1980-1989 ,1990-1995 , 1996-1999 مع التركيز على الفترة 2000- 2009التي كانت استثنائية من حيث تطور النتائج بالنسبة للجزائر, إذ اختلفت مستويات جاذبيتها للإستثمارات الأجنبية المباشرة, من حيث المشاريع, القطاعات وأنواع الإستثمارات. ونركز على الفترة الأخيرة, نظرا لتسجيلها أهم التطورات والنتائج لاسيما بالنسبة للجزائر. ويلخص الجدولين 1 و2 أهم هذه التطورات.

1 Anima-Invest in Med .Bilan IDE MEDA 2007 . 05 /2008.

أ) **الفترة 1970-1979:**

تميزت هذه الفترة بمحدودية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجمل الدول محل الدراسة طيلة العشر سنوات. فلم تتجاوز المبالغ الإجمالية لكل دولة المليار دورلار أمريكي كما هو مبين في الشك, ويرجع ذلك إلى الإنغلاق الإقتصادي من جهة والمستوى المتدني لمناخ الإستثمار فيها.

الشكل(2): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة خلال الفترة 1970-1979 بملايين الدولارات.



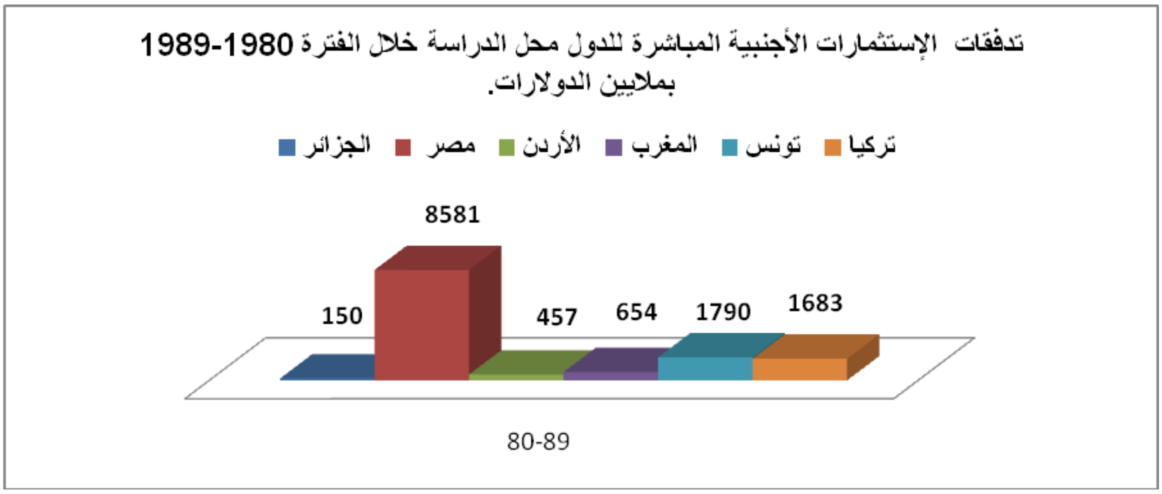
المصدر: من إعداد الباحث, بناءا على معطيات UNCTADSTAT

الموقع الإلكتروني: www.unctadstat.uncad.org/Tablewer

أ) **الفترة 1980-1989:**

استمرت الأوضاع على حالها لنفس الأسباب التي ميزت الفترة السابقة (1970-1979). واستقرت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس مستوى التدفقات, باستثناء مصر, تونس وتركيا, التي بلغت قيها تدفقات 8581 مليون دولار أمريكي, 1790 مليون دولار أمريكي و1683 مليون دولار أمريكي على التوالي. ويرجع تميز هذه الدول الثلاثة إلى تحسن المناخ الإستثماري فيها, ودرجة الإندماج في الإقتصاد الدولي, خاصة تركيا.

الشكل(3): تدفقات لإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة خلال الفترة 1980-1989 بملايين الدولارات.



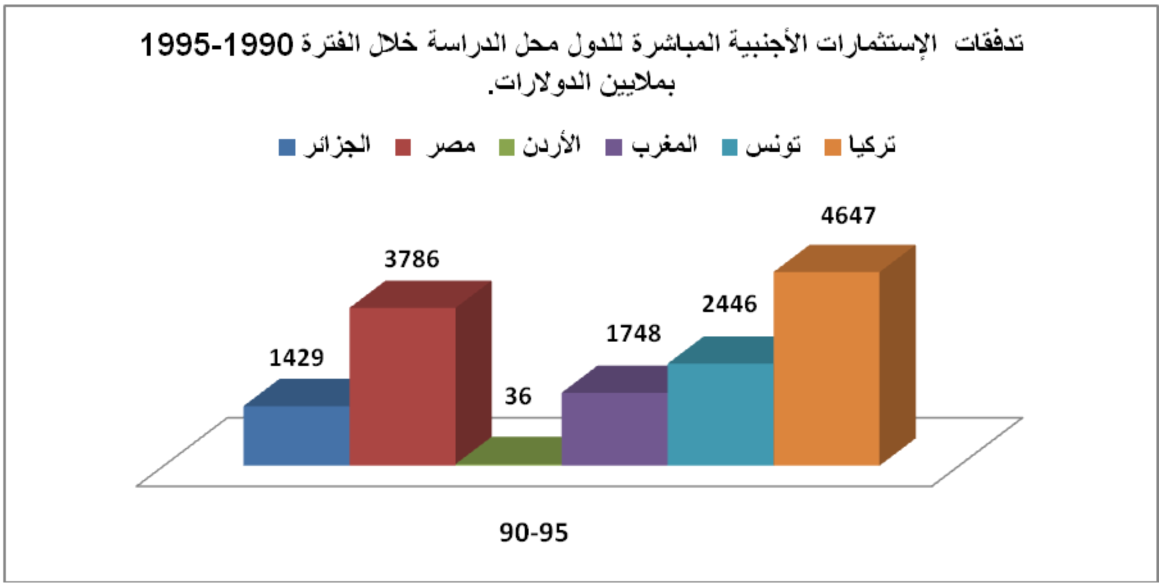
المصدر: من إعداد الباحث, بناءا على معطيات UNCTADSTAT

الموقع الإلكتروني: www.unctadstat.uncad.org/Tablewer

ج) الفترة 1990-1995:

واكبت هذه الفترة بداية الإصلاحات الإقتصادية والسياسية الأهم في الدول محل الدراسة, خاصة الجزائر, وبلوغ تركيا مرحلة متقدمة من الإندماج الإقتصادي الإقليمي والدولي. وبرزت الجزائر بإصدارها لأولى أهم الإصلاحات المتعددة القطاعات بما فيه تلك المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر. فبعد مرحلة الإنغلاق والتحفظات السياسية التي عرفتها الفترتين السابقتين (1970-1979 و1980-1989), شكل صدور قانون القرض والنقد المنعرج الأساسي اتجاه الإنفتاح الإقتصادي من خلال الإجراءات النوعية بخصوص تنقل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر, وبالتالي الترخيص صراحة للمستثمرين الأجانب بإقامة مشاريع استثمارية في الجزائر.

الشكل(4): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة خلال الفترة 1990-1995 بملايين الدولارات.



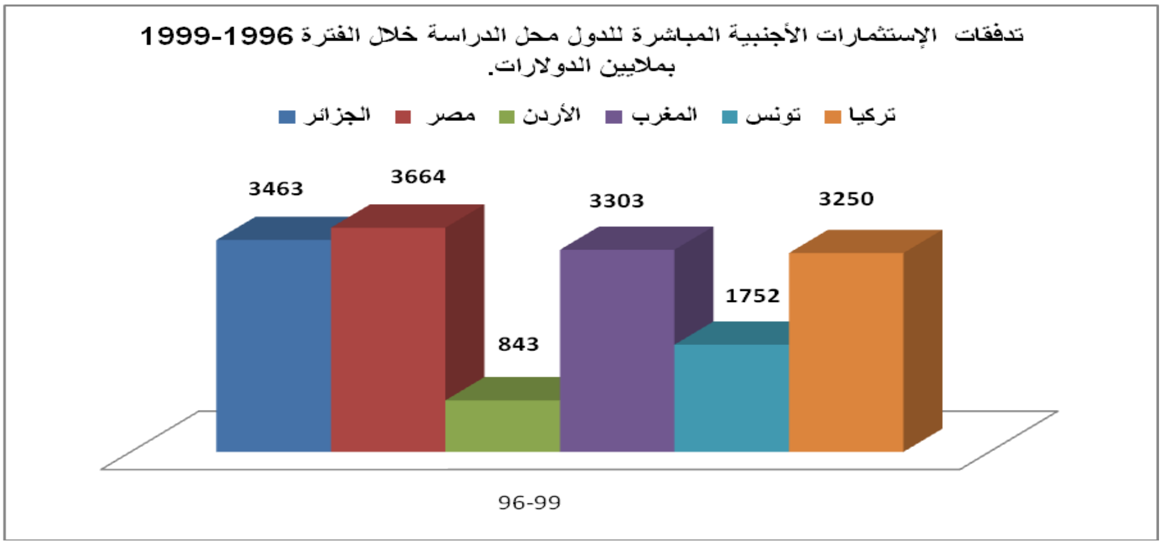
المصدر: من إعداد الباحث, بناءا على معطيات UNCTADSTAT

الموقع الإلكتروني: www.unctadstat.uncad.org/Tablewer

د) الفترة 1996-1999:

وهي الفترة التي ذخلت فيها الجائر مرحلة تطوير ونضج الإصلاحات الشاملة المستمرة منذ بداية العشرية, وفيها تضاعف حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالفترة السابقة (1990-1995) ليبلغ 3463 مليون دولار معدلا حجم التدفقات المسجلة في باقي الدول محل الدراسة لاسيما تركيا , المغرب وتونس بصفة نسبية , ومتفوقة على تونس.

الشكل(5): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة خلال الفترة 1996-1999 بملايين الدولارات.



المصدر: من إعداد الباحث, بناءا على معطيات UNCTADSTAT

الموقع الإلكتروني: www.unctadstat.uncad.org/Tablewer

وتتلخص أهم مراحل تدفقات الإستثمارات الأجنبية في الجزائر وسائر دول العينة للفترة 1970-1999 في الجدول (38).

الجدول 38: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة خلال الفترة 1970-1999 بملايين الدولارات.

الدولة المضيفة	70-79	80-89	90-95	96-99	المجموع
الجزائر	369	150	1429	3463	5411
مصر	502	8581	3786	3664	16533
الأردن	121	457	36	843	1457
المغرب	111	654	1748	3303	5816
تونس	546	1790	2446	1752	6534
تركيا	549	1683	4647	3250	10129
المجموع	2198	13315	14092	16275	45880

المصدر: من إعداد الباحث, بناءا على معطيات UNCTADSTAT

الموقع الإلكتروني: www.unctadstat.uncad.org/Tablewer

هـ) الفترة 2000–2009:

بينت القراءة التحليلية لإحصائيات هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للفترة 2000-2010, تطورا إيجابيا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة (بما فيها الجزائر). بلغت أعلى مسوياتها باسقطابها لمبلغ اجمالي 197016مليون دولار مقارنة مع المبلغ الإجمالي المسجل خلال كل الفترات السابقة (1970-1979, 1980-1989, 1990-1995و1996-1999 والمقدر بـ 45880 مليون دولار أمريكي, أي ما يعادل أربعة أضعاف. ويرجع ذلك إلى مجموعة من عوامل (بما فيها الإصلاحات القانونية والمؤسساتية والمؤشرات الإقتصادية الكلية) ساهمت في تحسن مناخ الإستثمار في هذه الدول.

وارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تسعة أضعاف خلال ستة سنوات، إذ قفزت من 4767 مليون دولارأمريكي سنة 2000 إلى 41804 دولارأمريكي سنة2007. لتنخفض إلى 38363 مليون دولار أمريكي سنة 2008 وتبلغ أدنى مستوياتها سنة 2009 بتسجليها لمبلغ مليون دولار أمريكي بالنسبة لهده الدول, متأثرة بالأزمة الإقتصادية والمالية 2008-2009 وانخفاض معدلات النموالعالمي.

كما أشارت جل الإحصائيات الصادرة عن الهيآت الإقليمية والدولية' على غرارهيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقاريرها العالمية للإستثمارات CNUCED-WIR والمرصد ANIMA-MIPO, أوالمحلية المتمثلة في الوكالة اوطنية لتنمية الإستثمارات فيما يخص الجزائر, إلى تراجعات محسوسة[1]' للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2007 حسب القيمة، في حين شهد عدد المشاريع ارتفاعا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية .

1 ويرجع الإنخفاض في المبالغ المعلن عنها المسجلة من طرف المرصد MIPO إلى تغير نسبة صرف الأورو- الدولار (اغلب المشاريع غير الأوروبية أعلن عنها بالدولار الامريكي تم حسابها بالاوروفي معطيات MIPO).إضلفة إلى تباطؤ وتيرة الإعلان عن المشاريع العقارية والسياحية الضخمة (Mega- projets) وندرة العمليات الكبرى للخوصصة.

وسجلت الجزائر ارتفاعا قياسيا في مستوى التدفقات بأكثر من ست أضعاف خلال الفترة 2000-2009 بفعل الإستثمارات المتزايدة في قطاع الطاقة والتي لم تتأثر بالأزمة الإقتصادية والمالية خلال سنتي 2008-2009, التي أثرت على تركيا , مصر والأردن وبدرجة أقل تونس,ولا بالإجراءات التي اتخذها في قانون المالية التكميلي 2009 بخصوص المستثمرين الأجانب. ورغم أهمية هذه الزيادات, إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب بحيث احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة من بين الدول محل الدراسة بعد كل من تركيا التي احتلت الصدارة ببلغ إجمالي 87900 مليون دولار أمريكي, مصر, المغرب والأردن, جاءت تونس في المرتبة الأخيرة.

وتخللت هذه الفترة ثلاثة مراحل هامة, تميزت بتطور نوعي في الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة لاسيما الجزائر, وهي 2002-2006 و2006–2007, و2008- 2009, إضافة إلى سنة 2010, من خلال المعطيات التالية:

–المرحلة الأولى 2002–2006:

عرفت ارتفاع متزايد لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع دول, ما بين سنة 2002 أين بلغت 4333 مليون دولار أمريكي وسنة 2006 حيث تضاعف المبلغ بأكثر من تسعة أضعاف ليبلغ 41363 مليون دولار أمريكي.

وارتفع عدد المشاريع المسجلة في مجموع الدول محل الدراسة إلى 415 مشروع سنة 2007 بزيادة نسبة 145 % منذ سنة 2002. منها 107 مشروع حصة الجزائر أي ما يعادل نسبة 11 بالمائة, وهي حصة إيجابية من حيث العدد.

وعرفت الجزائر تطورا متزايدا في حجم التدفقات مابين سنتي 2002 و2006 بمبلغي 1065 مليون دولار أمريكي و1795 مليون دولار أمريكي.

إلا أنها احتلت مرتبة متواضعة حسب المبالغ الإجمالية للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

-المرحلة الثانية 2006-2007:

حافظت مجموعة الدول محل الدراسة على وتيرة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين سنتي 2006 و2007 بمبلغ إجمالي قدر بـ 41363 مليون دولار أمريكي و41804 مليون دولار أمريكي.

أما الجزائر, فعرفت استقرارا نسبيا في حجم التدفقات مابين سنتي 2006 و2007 مسجلة 1795 مليون دولار أمريكي و1162 دولار أمريكي. مما يعكس ضعف استقطابية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة, باحتلالها الصف الأخير مقارنة مع باقي الدول الأخرى, خاصة مصر وتركيا متصدرتا المجموعة سنة 2007 بمبلغ 11578 مليون دولار أمريكي و22023 مليون دولار أمريكي على التوالي, شملت على الخصوص قطاعات البنوك والعقار والتوزيع.

المرحلة الثالثة: 2008- 2009:

توافقت مضامين التقارير والإحصائيات الصادرة في تسجيل انخفاض في اعلانات الإستثمارات الأجنبية أوإنجازاتها في الدول محل الدراسة.

وتميزت وضعية الجزائر مقارنة مع باقي الدول محل الدراسة بتباين نسبي في التدفقات والإنجازات, حسب الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات وصندوق النقد الدولي.

كما تقاربت إحصائيات كل من الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات وصندوق النقد الدولي مع الإحصائيات التي سجلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. فحسب الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات, بلغت إعلانات الإستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2008 مبلغ 1688985 دج, موزعة مابين استثمارات أجنبية مباشرة بـ 924393 دج ومشاريع شراكة بـ 593 764 دج.

مع تسجيل انخفاض في عدد المشاريع إلى 4 مشاريع سنة 2009, مقابل 102 مشروع سنة2008 [1].وارتفعت المبالغ إلى 5.25 مليار أوروسنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 بـ 515 مليون أوروسنة . أي بزيادة 920 بالمائة من مجموع الإستثمارات. وأرجعت ذلك إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وآثار الأزمة المالية الدولية. في حين أعلن صندوق النقد الدولي [2]انخفاض الإستثمارات سنة 2009 بـ 60 بالمائة مقارنة بسنة 2008 , مسجلا مبلغ 285 مليون دولار سنة 2009, مقارنة مع عودة الإستثمارات في باقي الدول الناشئة. مرجعا ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية الدولية التي أدت إلى انخفاض مستوى تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بـ (39 بالمائة في أوروبا و36 بالمائة في إفريقيا في إفريقيا) حسب إحصائيات البنك العالمي.

وحافظت الجزائر والدول محل الدراسة سنة 2010 على وتيرة النتائج الإيجابية المسجلة سنة 2009, متأثرة إيجابيا بالتقديرات الإقتصادية المطمئنة التي أعلنت عليها هيآت إقليمية ودولية على غرار صندوق النقد الدولي, إذ أعلن عن إمكانية بلوغ معدل النموالتقديري 4 بالمائة في هذه الدول , وبدرجة أقل تركيا.

ويلخص الجدول (39) تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2010.

1 Bilan des déclarations d'investissement 2009.site ANDI: www.ANDI.dz. Date de consultation 10/03/2010.
2 FMI. Déclaration de M. Joel Toujas-Bernaté:chef de l mission du Fonds Monétaire International. Alger .06/11/2010.

الجدول (39): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة خلال الفترة 2000-2009 بملايين الدولارات.

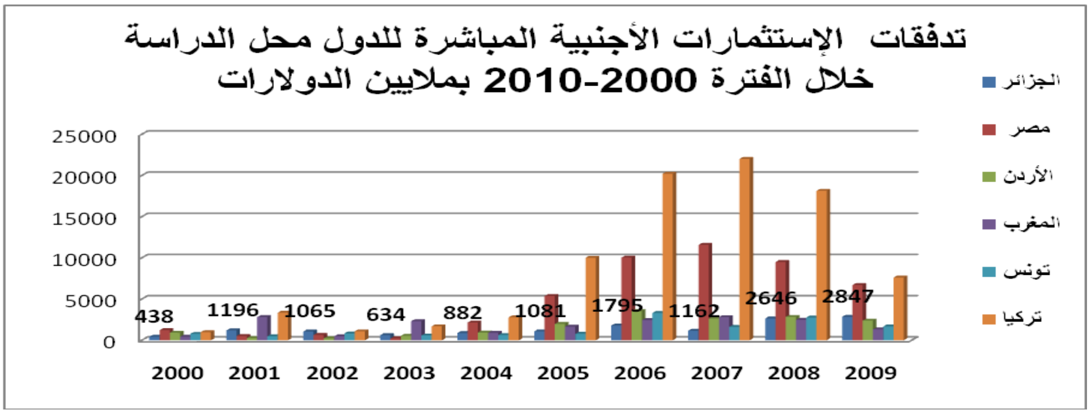
الدولة المضيفة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الجزائر	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1162	2646	2847	13746
مصر	1235	510	647	237	2157	5376	10043	11578	9495	6712	47990
الأردن	913	274	238	547	937	1984	3544	2622	2829	2385	16273
المغرب	422	2808	481	2314	895	1653	2450	2803	2487	1331	17644
تونس	779	487	821	584	639	783	3308	1616	2758	1688	13463
تركيا	980	3352	1081	1693	2779	10010	20223	22023	18148	7611	87900
المجموع	4767	8627	4333	6009	8289	20887	41363	41804	38363	22574	197016

المصدر: من إعداد الباحث, بناءا على معطيات UNCTADSTAT

الموقع الإلكتروني: www.unctadstat.uncad.org/Tablewer

وتركزت الإستثمارات الإستثمارية الأجنبية على المشاريع الصغيرة المقامة عن طريق الشراكة مع شركاء محليين, مقارنة بالفترة 2005-2007 التي عرفت الإعلان عن مشاريع ضخمة لاسيما في قطاعات العقار والسياحة.مما مكن الشركان المحليين من تقاسم القيمة المضافة الناتجة. ويبرر هذا الإختيار بتفادي تحمل أخطار محتملة نتيجة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية

الشكل (6): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة خلال الفترة 2000-2010 بملايين الدولارات.



المصدر: من إعداد الباحث, بناءا على معطيات UNCTADSTAT

الموقع الإلكتروني: www.unctadstat.uncad.org/Tablewer

2.1.5الجاذبية القطاعية المقارنة للجزائر مع الدول محل الدراسة:

تنوعت الإنجازات القطاعية وتوزعت على مجموعة قطاعية من الصناعات التي عرفت تطورا هاما في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الحجم وعدد المشاريع. وقبل التطرق بنوع من التفصيل للجاذبية القطاعية المقارنة للجزائر, نستعرض المجموعات القطاعية التي تميزت عن باقي القطاعات المكونة للبنية القطاعية للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

(أ) الجاذبية حسب المجموعات القطاعية:

تميزت مجموعة من القطاعات عن باقي القطاعات المعينية بالإستثمارات الأجنبية المباشرة, شملت الصناعات التحويلية[1], صناعة المواد الوسيطة[2], صناعة المواد الإستهلاكية[3], الخدمات للمؤسسات, قطاع الخدمات للأشخاص[4], قطاع العقار, قطاع البنوك والتأمينات وقطاع الطاقة.

---

1 من أهم الصناعات التحويلية المعنية: المشتقات البترولية، مواد البناء، والحديد والصلب.

2 تضم صناعات المواد الوسيطة مواد الزجاج والإسمنت والمعادن والخشب والورق والكيمياء والبلاستيك والأسمدة الكيمياوية والحديد والمكونات الإلكترونية و، الطاقة ومشتقات البترول.

3تركزت الإستثمارات في المواد الإستهلاكية بوجه خاص على المجالات الفلاحية الغذائية والتأثيث والتجهيز للسكنات والمواد الإلكترونية الموجهة للأفراد والأدوية ومواد التجهيزوالنسيج والملابس.

4شمل قطاع الحدمات للأشخاص مشاريع الاتصال، الهندسة, الخدمات العملية، برامج وخدمات الإعلام الآلي، والبنوك والتأمينات.

وبينت مختلف الدراسات التي تناولت الشق القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما تلك المعطيات التي تضمنتها دراسة مرصد مشروع الإستثمار المتوسطي[1] Mipo لسنوات 2007,2008 و2009, التي أظهرت نتائج مختلفة كان أهمها تركز الإستثمارات الأجنبية في الجزائر–على غرار دول العينة –على مجموعة محددة من النشاطات القطاعية، إذ احتلت خمسة قطاعات الصدارة حسب قيمة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ب71 % من مجموع المبالغ المعلنة لسنة 2007 و62% سنة 2008 , 65% سنة 2009.

53 % فقط من العدد الإجمالي للمشاريع (على التوالي 65 % و51 % سنة 2006).

ومن بين اثنى عشرة قطاع المعنية بالتوزيع القطاعي[2], تميزت خمسة منها باحتلال مرتبة الصدارة في استقطاب تدفقات الإساثمارات الأجنبية المباشرة , الأمر الذي أكدته احصائيات الهيآت التي تعرضت لموضوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها مرصد المشروع الإستثماري المتوسطي كما هومبين في الجدول (40).

1- ANIMA-MIPO, Bilan des investisements directs etrangers, 2008.

2 -تم اعتماد تصنيف القطاعات إلى اثنا عشر قطاعا من طرف المرصد المتوسطي لمشروع الإستثمار.تشمل القطاعات الخمسة الأولى قطاع الأشغال العمومية , العقار,النقل والخدمات, قطاع الطاقة ,البنوك , التأمينات , والخدمات المالية الأخرى, قطاع الزجاج , الاسمنت , المعادن , الخشب والورق,قطاع متعاملي الاتصالات والانترنت.وتشمل القطاعات الإثنى عشر: القطاعات الخمسة الأولى إضافة إلى: قطاع الحديد والرسكلة, قطاع الكيمياء, البلاستيك والأسمدة، قطاع السياحة والإطعام، قطاع التوزيع، قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية، قطاع أخرى (خدمات للأشخاص)، قطاع السيارات والتجهيزات.

الجدول (40): تركيز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة

مجموع القطاعات	التدفقات سنة 2007 ملايين أورو	% من مجموع سنة 2007	التدفقات سنة 2008 ملايين أورو	% من مجموع سنة 2008	التدفقات سنة 2009 ملايين أورو	% من مجموع سنة 2009	التدفقات السداسي الأول سنة 2010 ملايين أورو	% من السداسي الأول لسنة 2010
القطاعات الخمسة الأولى	29680	%71	23585	%62	14673	%65		
القطاع الإثني عشرة (5+7)	37205	%89	31841	%83	17156	%76		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات UNCTADSTAT ومعطيات تقرير MIPO لسنة 2007

(ب) الجاذبية القطاعية الفردية للإستثمارت الأجنبية المباشرة:

تتوزعت إنجازات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وبقية الدول محل الدراسة بدرجات متفاوتة من حيث الأهمية. وكانت أهم التطورات على النحوالتالي[1]:

-قطاعات البناء والأشغال العمومية، النقل والخدمات:

تأكدت ديناميكية هذا القطاع سنة 2007 يشمل قطاعات البناء والأشغال العمومية، النقل والخدمات بناء السكنات والمكاتب، خدمات النقل والخدمات اللوجستيكية إضافة إلى الخدمات المتعلقة بمعالجة المياه المستعملة ومحطات تحلية مياه البحر حيث تسجل المجموعة الجزئية البناء-الخدمات 80 مشروع سنة 2007 مقابل 47 للمجموعة سنة 2006 الخاصة البنيات التحتية وخدمات النقل اللوجستيكية.

-قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات:

شملت الإنجازات بناء مجموعات سكنية, إعادة تأهيل المناطق الحضرية، السكن الاجتماعي، التجهيزات الحضرية, المناطق الصناعية, عقارات المؤسسات التي عرفت زيادة بمعدل 137 % في

[1] ANIMA Invest In Med. 2008

تركيا سنة 2007. إضافة إلى مشاريع تحلية مياه البحر أولوية للمستثمرين الأجانب في المنطقة المتبوعة بمشاريع معالجة المياه المستعملة وجمع النفايات المنزلية.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

استفادت الجزائر من 13 مشروع سكن اجتماعي مقارنة بمصر التي استفادت من 21 مشروع متبوعة بالمغرب بـ 15 مشروع .كما استقطبت على نصف عدد المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية فيما يخص التزود بالمياه الصالحة للشرب والمقدرة بـ 15 مشروع في حين استفادت المغرب من مشروعين.

وبالنسبة للمشاريع الضخمة Méga Projets, استفادت الجزائر من إعلان استثمار واحد يتمثل في مشروع المركب السكني السياحي بالعقيد عباس بمبلغ 2.923 مليون اورو, محتلة المركز الثاني من حيث عدد المشاريع والمركزالثالث من حيث المبالغ من بين لحدى عشر مشروع مصنف في خانة المشاريع الضخمة المتضمنة في الملحق 11, احتلت تونس المركز الأول, قبل انسحاب مجموعة إعمار في نهاية الثلاثي الثاني لسنة 2009, في حين استفادت تركيا من مشروع إنجاز مشاريع عقارية.

-البنيات التحتية وخدمات النقل اللوجستيكية:

استقطبت دول العينة استثمارات هامة في مجال البنيات التحتية واللوجيستيك.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

استفادت الجزائر حصة هامة من الإستثمارات في البنيات التحتية للطرقات._ كما تم الإعلان على مشرع ورشة ميناء بجاية في سنة 2008, مواكبة لورشات تحديث وتوسيع الموانئ.

كما كانت إلى جانب مصر(ثلاثة مشاريع), تركيا (مشروعين)، المغرب (مشروع واحد)، الأكثر استقطابا لهذه المشاريع والتي ساهمت فيها دول أوربية, إذ تقاسمت حصة 13 مشروع فرنسي مع المغرب.

-النقل البحري:

استقطبت الدول محل الدراسة من خمسة مشاريع .

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

لم تستفد الجزائر من استثمارات, أجنبية مباشرة في مجال النقل البحري, مقارنة مع الدول محل الدراسة التي تقاسمت حصة الخمسة مشاريع المسجلة فيكل من تركيا (بناء وتجديد مطاري اسطنبول وانطانيا), الأردن (مطار عمان) وتونس (مطار المناستير).

-السكك الحديدية:

تم تسجيل بعض المشاريع الإستثمارية في قطاع السكك الحديدية في الدولمحل الدراسة.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

اشتركت شركة السكك الحديدية SNCF مع الشركة الفرنسية CMA-CGM في مشروع تطوير نقل الحاويات عبر السكك الحديدية. ووسجلت الجزائر إضافة إلى الأردن (انجاز مشروع الخط عمان-الزرقاء) أحسن النتائج في هذا القطاع مقارنة مع الدول محل الدراسة.

-قطاع النقل والخدمات واللوجيستيك:

قطعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم الإعلان عنها في هذا القطاع خطوة هامة نحوالاندماج في الاقتصاد العالمي بإنجاز عدة مشاريع نوعية كتلك المتعلقة بتوزيع الصحافة (NMPP في المغرب)، الارسالات السريعة (البريد أو DHL في تركيا، الإماراتية Aramex في الأردن ولبنان). إضافة إلى النقل البحري،الجوي أوبواسطة السكك الحديدية للمسافرين والسلع (مساهمة المؤسسات الخاصة اللبنانية في رأسمال الشركة الأردنية Royal Jordan، شراء فرع نقل المسافرين لشركة COMANAV في المغرب من طرف الإسبانية Balearia) والحلول اللوجستيكية الإجمالية (مساهمة الشركة المتخصصة Gefco في قطاع السيارات في Tit Mellil بالمغرب).

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

في هذا القطاع, استفادت الجزائرمن مشروع استثمار يخص البريد غير المرسل (البريد الفرنسي في الجزائر) في حين لم تستقطب استثمارات في قطاع النقل البحري مقارنة مع تركيا التي استفادت من ثُلاث مشاريع بمبلغ اجمالي قدر بـ 3113 مليون أورو ومصر من مشروع واحد بمبلغ 490 مليون أورو. ويبين الملحق 12 أهم المشاريع الإستثمارية في قطاع النقل البحري.

-قطاع السياحة والإطعام:

بعد الانخفاض الذي شهدته الاستثمارات في قطاع السياحة والإطعام سنة 2006، سجلت عودة قوية سنة 2007 بالإعلان عن مشاريع عملاقة بكل من الجزائر والمغرب وتونس (حوالي 30 مشروع من بينها 18 مشروع بمبلغ اجمالي قدر ب 800 مليون أورو) مما يؤكد أهمية هذه الوجهة (خاصة تونس والمغرب)المفضلة للمستثمرين. كما استقطب الأردن 400 مليون أورومن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخليجية في اتجاه البحر الأحمر والبحر الميت كوجهة سياحية.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

استفادت الجزائر من مشروعين في هذا القطاع حسب مرصد المشروع استثماري المتوسطي:

- مشروع انجاز سلسلة فنادق بالجزائر العاصمة بمبلغ 75 مليون دولار من طرف المؤسسة الفرنسية Star Invest .مع توسيع المشروع إلى منطقتي مستغانم وسكيكدة بمبلغ إضافي يقدر ب 5مليون دولار أمريكي.

- شراء نزل الرياض من طرف الشركة اللبنانية-الكويتية Lebanese Modern Construction Companyالمتواجدة بالمملكة العربية السعودية.

وهي حصة قطاعية ضعيفة مقارنة مه ما استقطبته الدول محل الدراسة خاصة المغرب وتونس.

-قطاع التوزيـــع:

لم يعرف هذا القطاع نمومعتبرا في دول العينة قياسا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

عرفت الجزائر غياب نسبي للمشاريع في قطاع التوزيع, نظرا للحذر الذي توخاه المستثمرون الأجانب سنة 2007, مقارنة مع تركيا (17 مشروع) الدولة الوحيدة التي شهدت فيها العلامات الأوربية والأمريكية انتعاشا، حيث عرف العقار التجاري التركيز التركي توافدا معتبر للمستثمرين الأوربيين والأمريكيين الشماليين، على غرار CORIONV أشهر مستثمر في العقار التجاري في هولندا الذي أعلن سنة 2007 على بناء أوشراء مراكز تجارية في تركيا بعد عمليات أخرى سبقتها سنة 2005 في نفس البلد، إضافة إلى إعلان المجمع الهولندي عن نيته في استثمار مبلغ 500 مليون دولار لإضافية في ستة مراكز تجارية سنة 2009 متبوعة بمصر والمغرب.

-قطاع الطاقة:

عرف القطاع انتعاشا متميزا في دول العينة, بارتفاع مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2007،، حيث تضاعف المبلغ في سنة واحدة (مابين 2006 إلى 2007) وبالرغم من سيطرة المحروقات تزايد عدد المشاريع في الطاقات المتجددة سنة 2007. وشملت هذه الاستثمارات أغلب الدول محل الدراسة. وتقاسمت كل من الأردن (مشروع واحد), المغرب (مشروع واحد) وتركيا (خمسة مشاريع) المبلغ الإجمالي للتدفقات المعلنة المقدر بـ15 مليار أورو.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

تضاعف مبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة (النفط والغاز خاصة) الذي سجل 1.5 مليار أوروسنة 2007 مقابل 750 مليون سنة 2006. وارتفع معدل التطور ب + 80 % حسب القيمة محتلا مرتبة جيدة من حيث مستويات الإستقطاب القطاعية, محتلة المرتبة الثالثة من بين الدول محل الدراسة من حيث عدد المشاريع في قطاع الطاقة سنة 2007, كما هومبين الملحق 13.

كما تم انجاز 26 مشروع مقارنة بمصر بـ 16 مشروع. منها مشاريع المكثفات الشمسية Générateur في منطقة حاسي الرمل. واحتلت تركيا المرتبة الأولى سنة 2007 متقدمة كل الدول محل الدراسة بما فيه الجزائر.

وفي سنة 2009, سجلت أجسن النتائج من حيث تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بكل دول العينة دون استثناء, والتي بلغت 2,5 مليار أورو(بلغت 1,5 مليار أوروسنة 2008)[1], في حين بقيت مستقرة من حيث عدد المشاريع الإستثمارية, عكس توقعات المختصين المتشائمة تبعا للإجراءات الخاصة التي اتخذتها الجزائر سنة 2008.

-صناعات المواد:

لم تشهد الدول محل الدراسة استثمارات هامة في قطاع صناعة المواد, باستثناء الجزائر التي سجلت مشاريع هامة, نتيجة تطور الطلب العالمي على مواد البناء والمدخلات الصناعية مثل الألمنيوم أوالمواد الكيمياوية القاعدية.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

برزت الجزائر في هذا القطاع باعتبارها الدولة الأكثر إنتاجا للطاقة باستقطابها أكثر المشاريع في صناعة الحديد وصناعات أخرى مرتبطة بشكل كبير بالطاقة وفي هذا السياق استحوذ المجمع الفرنسي Lafarge على مؤسسة Orascom للإسمنت بمبلغ 12.9 مليار دولار أمريكي منها 4.1 دولار أمريكي كأسهم.

-قطاع الزجاج، الإسمنت، المعادن، الخشب والورق:

أظهر هذا القطاع سنة 2007 جاذبية قوية سواء فيما يخص النشاطات الإستخراجية أوالتحويلية.

1 ANIMA Investment Network . Etude n° 14 , Avril 2010 . P 38

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

استقطبت الجزائر 18 مشروع في مادة الإسمنت والإسمنت المسلح (مشاريع مصرية: ORASCOM CEMENT وASEC CEMENT الجبس والزجاج, حيث تم منح ستة رخص للاستكشاف المعدني منها خمسة تتعلق بالذهب، تم منحها لمؤسسة صينية.

وتميزت مصر عن باقي الدول باستقطابها لأهم المشاريع بفضل الإطار القانوني والتنظيمي الجديد الذي يسمح للاستثمار الأجنبي في هذا المجال ابتداء من سنة 2007، إذ سجلت 17 مشروع استثماري في مادة الإسمنت والزجاج.

-قطاع الحديد ورسكلة المعادن:

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العينة سنة 2007 حيث بلغت 29 مشرع مقابل 21 مشروع معلن عنها سنتي 2003 و2006.

وكانت لتركيا حصة الأسد من هذه الاستثمارات حيث استقطبت 7 مشاريع منها مشروعين لمؤسسة ARCELOR MITTAL، وتحويل إقليمي (DELOCOLISATION) لمشروع كوري جنوبي.

وبلغ عددها في كل من الأردن والمغرب أربعة مشاريع لكل منهما على التوالي، في حين حصلت مصر على مشروع واحد' ولم تستقطب تونس أي مشروع من هذا القطاع في هذه الفترة.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

استقطبت الجزائر ستة مشاريع وهي حصة معتبرة ميزت الإستثمارات الأجنبية في هدا القطاع حيث عكست وضعية الإستثمارات الأجنبية في هذا القطاع مساهمة الدول محل الدراسة في الإندماج الداخلي فيها, إذ ساهمت مصر في إنجاز مشروع مصنع الألومنيوم في منطقة جيجل. واحتلت المرتبة القطاعية الأولى من حيث عدد المشاريع والمبالغ سنة 2007,

13- قطاع الكيمياء، صناعة البلاستيك والأسمدة:

استحوذت مصر على نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع سنة 2006 أصبح التوزيع أكبر تساوي ما بين دول المنطقة، حيث تم تسجيل ثلاثون مشروع في المنطقة بمبلغ ملياري أوروسنويا على مدة ثلاث سنوات وكانت الصناعات الكيمياوية أكبر نصيبا نظرا للتزايد الطلب العالمي على المادة

وطبعت هده الفترة عدة مشاريع استثمارية في القطاع حسب الدول محل الدراسة:

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

انجزت الجزائر مشروع استثماري من خلال تطوير شركة SONATRACH البترولية لنشاطها في القطاع الفرعي لمادة الأسمدة الكيماوية في منطقة ارزيوبالاشتراك مع ORASCOM المصرية والمجموعة العمانية Suhail Bahwan Group Holding . واحتلت المرتبة القطاعية الثانية مناصفة مع مصر وتركيا من حيث عدد المشاريع والثانية من حيث المبالغ سنة 2007 بعد مصر التي احتلت المرتبة الأول, كما هومبين الملحق 16.

-التجهيزات الكهربائية، الالكترونية، الطبية والمركبات الالكترونية العامة:

استحوذت تركيا على نسبة هامة من الصناعات الالكترونية حيت تساهم في صناعة وتطور تركيا في صناعة الأجهزة الكهرومنزلية مستقطبتا استثمارات أجنبية بمبلغ 272 مليون أوروفي الفترة 2003-2007.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

تتساوى الجزائر مع كل من المغرب وتونس ومصر في مستوى الجاذبية القطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التجهيزات الكهربائية، الالكترونية، الطبية والمركبات الالكترونية العامة.

واستحودت المؤسسات الكورية الجنوبية على حصة الأسد من الإستثمارات الأجنبية في الجزائر, من خلال مؤسسات SAMSUNG وHYUNDAI وLG ELECTRONICS .

-الصيدلة البيوتكنولوجيا:

اقتصرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البيولوجيا (صناعات الدواء والبيوتكنولوجيا). وتزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صناعة الأدوية في الدول محل الدراسة خلال فترة 2003-2007 بنسبة كبيرة.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

تتقاسم الجزائر مع مصر, تركيا وتونس الاستثمارات الإجمالية, في حين تعتبر فرنسا المستثمر الرئيسي منذ 2003 بمجموع 21 مشروع من بين 78 مشروع وتعتبر دول أمريكا الشمالية وبريطانية الأكثر استثمارا في دول العينة.

-قطاع صناعة السيارات:

تقاسمت كل من المغرب وتركيا حصة الأسد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2007 من خلال استقطاب مشاريع قطاعية هامة. في حين اكتفت الدول الأخرى باستيراد سيارات مركبة أوتركيبها.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

استقطبت الجزائر أربعة مشاريع في قطاع السيارات, تضمنت عمليات التركيب من طرف مؤسسات فرنسية, سويدية , إيرانية وبرازيلية, منها مشروع إنشاء المؤسسة البرازيلية Remorques Random الصناعية ومشروع الشركة الإيرانية Khodro لتركيب السيارات Bick-Up.

ولم تستفيد من مشاريع لصناعة السيارات مقارنة مع بعض دول العينة, خاصة تركيا والمغرب.

ويبين الملحق17 أهم المشاريع في قطاع السيارات في الجزائر مقارنة مع تركيا.

-صناعة الطيران:

انفردت تركيا, مصر والمغرب بالمشاريع المسجلة في قطاع صناعة الطيران ولم تستقطب الجزائر وباقي الدول محل الدراسة استثمارات في هذا القطاع.

-قطاع الخدمات: البنوك، التأمينات والقطاعات المالية الأخرى:

شهد قطاع البنوك، التأمينات والقطاعات المالية الأخرى تطورا هاما سنة 2007 . ونميز في هذا القطاع مابين الاعتماد بشكل كبير على النظام المالي المحلي في الدول المضيفة كما هوالحال في تركيا ومصر أين يتواجد قطاع خاص منافس حيث يعتمد عليه المستثمرين الأجانب في تطوير استثماراتهم من جهة ودول مضيفة يهيمن فيها القطاع المصرفي العام على الخاص حيث يلجأ المستثمرون الأجانب إلى الاستنجاد بالقطاع البنكي الخاص.

حصة الجزائرمن القطاع الفرعي للبنوك مقارنة مع دول العينة:

رغم تفضيل المتعاملون الدوليون بنوك الدول المجاورة للجزائر، ساهمت الإجراءات التي اتخذتها هذه الأخيرة سنة 2008 , لاسيما تلك المتعلقة بإلزام البنوك برفع رأس مالها الأدنى إلى أربعة أضعاف ليقفز من 2,5 مليار دينار جزائري إلى 10 مليار دينار جزائري, في تحسين مستوى الإستثمارات في القطاع من خلال رفع رأس مال فروع البنوك الأجنبية

Fransabank, Trust Bank Algeria, Citigroup BNP Paribas Société Générale

Gulf Bank Algérie

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن الاندماج الإقليمي في القطاع البنكي في الجزائر وأيضا في باقي دول العينة عرف تقدما هاما، حيث بينت الإحصائيات الصادرة عن مرصد المشروع الإستثماري المتوسطي Mipo لسنة 2007 الإعلان عن 12 مشروع استثماري داخل دول العينة.

وكان للجزائر حصة الأسد باستفادتها من8 مشاريع موجهة للجزائر في حين استفادت مصر من مشروعين واستفادت كل من تركيا وتونس من مشروع واحد لكل منهما. .

ويبين الجدول 20 أهم عمليات الإندماج القطاعي ما بين الجزائر والمغرب وتونس يعكس دور الروابط المختلفة بينها لاسيما الدينية واللغوية والثقافية عموما في إثراء هذا الإندماج.

حصة الجزائرمن القطاع الفرعي التأمينات مقارنة مع دول العينة:

عكس تنازل الجزائر عن الهيئة المؤمنة الأولى Générale Assurances Méditerranéenne لفائدة الصندوق الأمريكي للتأمينات Ecp-Emp Africa Fund II, بروز مؤشرات فتح مجال التأمينات للاستثمارات الأجنبية.

أما حصة الإستثمارات للدول الأخرى محل الدراسة فتقاسمتها كل من تركيا والمغرب بدرجة أقل.

-متعاملي الاتصالات Internet:

استقطبت كل من مصر وتركيا 12 مشروع من أصل 19 أي ما يعادل 60% من المجموع و82% من مبالغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة المعلنة، حيث استقطبت مصر وتركيا 1.1 مليار أورولكل واحدة وخصت العمليات الاستثمارية الكبرى توسيع وتجديد البنيات التحتية.

-حصة الجزائرمن القطاع الفرعي التأمينات مقارنة مع دول العينة:

برزت الجزائر بغياب المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة في قطاع متعاملي الاتصالات Internet.

برامج الإعلام الآلي خدمات الإعلام الآلي الهندسة الخدمات للمؤسسات:

أصبح لجوء المؤسسات إلى خدمات الإعلام الآلي الخارجية أمرا أكثر عملية, إذ يوفر الوقت والمال. ويضم هذا القطاع خدمات الإعلام الآلي, الخدمات الأخرى للمؤسسات والتي تضم مراكز الاتصال، الهيئات الاستشارية القانونية ووكالات التوظيف.

حصة الجزائر القطاعية مقارنة مع دول العينة:

كانت حصة الجزائر القطاعية في هذا المجال ضعيفة نسبيا مقارنة مع باقي الدول محل الدراسة فيما يخص برامج الإعلام الآلي والخدمات المرتبطة به, ويرجع ذلك لغياب التحفيزات التي وفرتها دول العينة الأخرى مثل تونس والمغرب ومصر وتركيا.

وفيما يخص خدمات الهندسة وخدمات للمؤسسة ساهم عاملان في مضاعفة المشاريع: الطلب المحلي المرتفع للخدمات النوعية، وإنتاج الخدمات بكلفات منخفضة للتصدير. ومن بين36 مشروع مسجل, تقاسمت الجزائر والمغرب 28 مشروع, عاد منها 17 مشروع للجزائر.

كما استقطبت الجزائر مشاريع استثمارية في مجال إنشاء شبكات الاستشارة القانونية، التدقيق الحاسبي، إصدار شهادات المنتوجات والخدمات ومكاتب الدراسات. مقارنة بالمغرب وتونس، أين كانت مشاريع الإستثمار مرافقة للمستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين على حد سواء.

- قطاع الخدمات للأشخاص وخدمات أخرى:

سجل مرصد "Mipo -Anima" عدد قليل من المشاريع من النوع: الصحة، التربية، الثقافة والاتصال، وأغلبها كانت في تركيا في القطاع الصحي الخاص. في حين لم تسجل استثمارات لفائدة الجزائر.

وينعكس غياب المشاريع في قطاع الخدمات للأشخاص وخدمات أخرى سلبا على مستوى التنمية البشرية في الجزائر, وبالتالي التأثير على جاذبية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة

3.1.5 الحوصلة القطاعية الفردية للدول محل الدراسة:

تميزت أربعة دول من بين الدول الستة المكونة للدول محل الدراسة بتسحيلها لنتائج متفاوتة من حيث تدفقات الإستثمارات الأجنبية, فإضافة إلى كل من مصر ,تركياوالمغرب التي استقطبت أهم

المشاريع عددا وحجما, سجلت الجزائر نتائج متباينة تركزت في قطاعات معينة تعكس طابع البنية الإقتصادية لها[1].

أ) **الجزائر:**

شرعت الجزائر منذ التسعينيات في إصلاحات قطاعية (كما أشرنا في الفصل الثاني من القسم الأول) شملت تحسين البنيات التحتية وتعزيز تنافسية اقتصادها ونسيجها الصناعي, مما أدى إلى استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة مقدرة بـ 5.3 مليار أوروسنة 2007 مقابل 2.7 مليار أوروسنة 2006.

وسجلت استثمارات خارج الطاقة انتعاشا مميزا، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صناعة الحديد 1.6 مليار أوروسنة 2007 مقابل 1.5 مليار أورولقطاع الطاقة.كما استقطب قطاع الكيمياء استثمارات أجنبية مباشرة معتبرة سنة 2007 قدرت بـ 746 مليون دولار من طرف المصرية" Orascom" بالاستثمار بالشراكة مع شركة ""SONATRACH"و"Sofert "التسيير مصنع للأسمدة الكيماوية. أما قطاع البناء والأشغال العمومية BTP العقار، النقل والخدمات فسجل مبلغ 636 مليون أوروكاستثمارات أجنبية مباشرة سنة 2007 مقابل 311 مليون أوروسنة 2006 على النحوالتالي:

– إعلان استثمار الإماراتية" Emaar " 2.9 مليار أوروفي المركب السياحي العقيد عباس، غرب الجزائر العاصمة

– استثمار الشركة السنغافورية" Portek" 145 مليون دولار أمريكي في بنيات القاعدية للموانئ .

– شراء السعودية "Pharaon CTI" 49% من المؤسسة "International Bulk Carriers (Ibc)"، فرع" CNAN"، باستثمار 50 مليون دولار في تجديد السفن كما تطورت الشراكة العمومية والخاصة خاصة في المناطق العمرانية على النحوالتالي:

---

1 - ANIMA Investment Network, LES Investissemnts Directs Etrangers vers MEDA EN 2007: La bascule,op cit 82-92

- تكفل المجمع الإسباني "Espagnol Inima-Aqualia " لبناء وتسيير مصانع تحلية مياه البحر في كل من مستغانم وكاب جانت بمبلغ 67 مليون أورو

- حصول المؤسسة الإسبانية " Snc Lavalin Acciona "على 51% من مصنع تحلية مياه البحر بمنطقة" فوكة" بمبلغ 180 مليون أورو.

- اشتراك المؤسسة الماليزية "Malakoff"والسنغافورية "Hyflux" في 51% من مركز تحلية مياه البحر بتلمسان بمبلغ 205 مليون دولار

- استثمارالمؤسسة السنغافورية" Keppel" في إنشاء وتسيير مركز تصفية بمبلغ 10.4 مليون أوروبعين البيضاء ونهاية فترة 2003-2007 أظهرت المؤسسات الخليجية المستثمرة اهتماما متزايدة بالجزائر حيث سجلت 12 مشروع استثمارات أجنبية مباشرة سنة 2006 بمبلغ 1.5 مليار أوروفكان حضور الاستثمار الإماراتي في قطاعات العقار صناعة الحديد والصناعات الغذائية في حين استثمر السعوديون في قطاعي السياسة والفلاحة الغذائية (استثمار مؤسسة Savola لمبلغ 140 مليون أوروفي وهران في مصفاة للزيت 7 مليون طن سنويا) واحتل الأوروبيون لأسباب تاريخية مركز الريادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ب 62 مشروع من بين 111 مشروع، خاصة في:

- مواد البناء:

سجلت استمارات في مواد البناء منها مشروع المؤسسة الألمانية "Knauf " والفرنسية "-Saint Gobain " في مادة الجبس.

- قطاع الآلات والتجهيزات الميكانيكية:

استثمار عدة مؤسسات فرنسية ومنها "Trévise وBoccard وMli".

- قطاع البناء والأشغال العمومية:

وفي قطاع البناء تم تسجيل 13 مشروع

وتم تسجيل 13 مشروع في قطاع البناء, و8 مشاريع في قطاع البنوك منها مشروع

" BNP PARIBAS" التي استثمرت مبلغ مليار دينار جزائري في فرعها في الجزائر. وفي سنة 2007 عادت شركة الفرنسية إلى الإستثمار في قطاع الطاقة بأنجاز مشروع في منطقة أرزيو.

كما تضاعف مبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من بعض دول العينة في الجزائر إلى 2 مليار أوروسنة 2007 مقابل 639 مليون أوروسنة 2006, ومصدرها كل من مصر (قطاع الحديد، الاسمنت) وتونس (الحديد، والنسيج والدواء) وسجل قطاع استثمارات أجنبية مباشرة هامة في الجزائر ومنها:

- المؤسسة المصرية Al Ezz باستثمار مبلغ 1.25 مليار دولار لبناء مصنع Sidérurgie في جيجل .
- استثمار المؤسسة التونسية Profilés Aluminium لمبلغ 31 مليون أوروولإنشاء مصنع للألمنيوم في الجزائر العاصمة .
- استثمار المصرية Orascom مصنع جديد للمكونات الحديدية حول منطقة أرزيوونشير إلى غياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة كان بسبب السياسة الاقتصادية الجزائرية التي تشهد توجها جديد في السنوات المقبلة لإعطاء أكبر أهمية لقطاع السياحة .

ب) مصـر:

صنفت في المرتبة الأولى من بين الدول الإصلاحية المستهلكة للممارسة أعمال من طرف البنك العالمي وتأكد ريادتها لدول المشرق باستقطابها لـ 22 مليار أورواستثمارات أجنبية مباشرة سنة 2007 (بزيادة 40% مقارنة من سنة 2006) .كما ضاعفت صادراتها، حيث قفزت من 7.5 مليار دولار سنة 2004 (سنة بداية الإصلاحات) إلى 15 مليار دولار سنة 2007. وعرف نموالناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا كبيرا للسنة الثالثة على التوالي حسب صندوق النقد الدولي حيث تجاوز 7% سنة 2007 .

وتشير التقديرات للسنوات المقبلة إلى تحسن متواصل لهذه العناصر، إذ يقدر معدل الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 7.3 % حسب صندوق النقد الدولي. وانعكس تحسن مناخ الأعمال على استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع البناء (8.5 مليار أورواستثمارات أجنبية مباشرة)، قطاع البنوك (2 مليار أورو)، الطاقة (1.8 مليار أورو)، قطاع الكيمياء (1.2 مليار أورو) وقطاع الاتصالات (1 مليار أورو) .

وتسيطر الاستثمارات الخليجية على الاستثمارات في مصر بـ 40 مشروع تمثل 11 مليار أوروتمثل نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر .

وتمثل كل من مؤسسة" Damac" و"Abraaj capital " و"Emaar " الإماراتية التي تستثمر لوحدها 7 مليار أوروفي قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) والكيمياء، والعقار وتشير الإحصائيات إلى تمركز أغلب المشاريع في أوحول القاهرة بمبلغ 5 مليار أوروحسب مرصد المشروع المتوسطي للإستثمار,

وتأتي أوروبا في المرتبة الموالية بعد دول الخليج بمجموع 9 مليارات أوروكاستثمارات أجنبية مباشرة خاصة مشروع استثمار" Lafarge – Orascom" في قطاع الاسمنت .

ج) تركيـا

تتقاسم كل من تركيا ومصر ريادة دول العينة متقدمة على الجزائر والمغرب وتونس والأردن ومما زاد في تقوية مركز تركيا تقدم المحادثات حول انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وانعكست هذه الوضعية على استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ 2003 (+ 24 % سنة 2007) والواردة خصوصا من الدول الأوروبية (74 مشروع خاصة في قطاع البنكي، والتوزيع والبناء والأشغال العمومية)، وساهمت رؤوس الأموال المذكورة في تمويل المجهود الإصلاحي في تركيا منذ 2001 (عن طريق الخوصصة) حيث سجلت أكبر معدل للناتج المحلي الإجمالي (Pib) من بين دول العينة.

وخلال سنتي 2006 و2007 تكرست الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا في قطاع البنوك باستثمار مبلغ 7.2 مليار أوروعلى النحوالتالي:

- شراء الهولندية "ING 100 % من "Oyak Bank" التركي .

- زيادة الحصة اليونانية Ethniki في Finansbank التركي .

- شراء المؤسسة السعودية (National Commercial Bank (Alarli %60 من رأس مال المؤسسة التركية Tfb Turkiye Finans Bank بمبلغ 1 مليار دولار وبمجموع ومشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت مساهمة المملكة العربية السعودية 2.9 مليار أوروما يعادل ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الخليج واستثمرت الإمارات العربية المتحدة 1.3 مليار أوروفي قطاعي الاسمنت والعقار على النحوالتالي:

- الاسمنت: استثمار مجموعة "Al ghurair" مبلغ 200 مليون دولار لبناء مصنع جديد للاسمنت

- العقار: شراء مؤسسة "Sama bubai" أراضي بإسطنبول بمبلغ 621 مليون أورو

كما سجلت تركيا نتائج إيجابية في قطاع الطاقة باستقطابها مشاريع بمبلغ 2.7 مليار أورو، منها 1.9 مليار أورومن طرف المستثمرين الآسيويين: الآزري " SOCAR "والهندي " Oil Company Corporation" في ميناء" Ceyhan "بإنشاء مصفاة واستقطبت تركيا 13 مشروع سنة 2006 و5

مشاريع سنة 2007 منها مشروع الكندي" Magna "بمبلغ 500 مليون دولار وعموما تتشكل بنية الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا كما يلي:

- مواد البناء:

سجلت استثمارات أجنبية بمبلغ 1.2 مليار أورو، 90 % منها في مادة الإسمنت.

- صناعة الحديد:

بلغت الإستثمارات ألجنبية المباشرة 470 مليون أورو.

- البنيات التحتية للميناء:

- بلغ مشروع استثماري لمؤسسة" Hong Kong Global-Hutchison " لتسيير ميناء Izmir. 465 مليون أورو.

- بلغت الإستثمارات فيالآلات والتجهيزات الميكانيكية 300 مليون أورو.

د) المغـرب:

رغـم معدل نموالنـاتج المحلي الإجمالي الذي تـأثر بنتائج الفلاحيـة السلبية سنة 2007 (2.5% سنة 2007 مقابـل 7.3% سنة 2006 حسـب صندوق النقـد الـدولي) استمر المغـرب في اسـتقطاب استثمارات أجنبية مباشرة هامة في قطاعي السياحة النوعية والصناعة قدرت بـ 141 مشروع سنة 2007 خلافا لسنة 2006 حيث شكل المستثمرون الخليجيون المؤسسات الأولى من حيث المبلغ، تحسنت مساهمة أوروبا سنة 2007 بنسبة 61 %بمبلغ 2.9 مليار أوروكما شهدت إنشاء عدة مشاريع استثمارية في المنـاطق الحـرة المنتشـرة في المغـرب، كميناء طنجة في صناعة السيارات وقطر صناعة الطيران وتعزز قطاع صناعة السيارات بعدة مشاريع كما يلي:

- استثمار" Renault – Nissan " مبلغ 600 مليون أورولإنشاء مصنع في طنجة وتوسيع سعة الإنتاج من طرف فرعها" Somaca "لإنتاج السيارات" Logan "الموجهة للتصدير .

- الاستثمار الأمريكي" Delphi "في المغرب يؤدي إلى إنشاء 3000 منصب عمل جديد

- اليـاباني" Sumitomo "يستثمر بإنشاء مصنع ثالث لكوابل السيارات بمبلغ 280 مليون درهم بإنشاء 1400 منصب شغل

- الألماني" Leoni " ينشأ مصنع لإنتاج بمبلغ 240 مليون درهم وإنشاء 1700 منصب شغل وتحتل فرنسا المرتبة الأولى من حيث مصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب بـ 65 مشروع متبوعة بإسبانيا بإعلانها عن مشاريع ضخمة في قطاعي السياحة والعقار وكمثال على ذلك مؤسسة" Urbagolf " التي استثمرت 7.3 مليار درهم في مشروع سياحي يؤدي إلى إنشاء 12000 منصب شغل وتبنى الإستراتيجية المغربية تركيزها على قطاع السياحي في السنوات المقبلة.

هـ) **تونس:**

صنفت في نفس المرتبة مع الأردن من باعتبارها دولة دات مداخيل متوسطة ضعيفة. و يعتمد اقتصادها على قطاعات الفلاحة, المناجم و السياحة, حيث سجلت حجم استثمارات مساوي لدلك المسجل في كل من المغرب و الجزائر.

و تغتبر سنة 2008 مرجعية زمنية هامة لقياس مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خيث عدد مشاريع الإستثمار و المبالغ المخصصة لها, فكان الإرتفاع محسوسا رغم الطروف الإقتصادية الدولية المتدهورة' اد ساهم استقرار مستويات الصادرات و المناولة و السياحة في بقاء نسبة النمو الإقتصادي فوق معدل 5 %. و في هدا السياق صدرت تونس ما قيمته 5 ملايير دينار تونسي من المتوجات النسيجية في نفس السنة, أي ما يعادل 2,8 مليار أورو (يشكل قطاع النسيج 22 % من مجموع صادرات تونس). في حين سجل قطاع السياحة ايرادات إجمالية بمبلغ 2,4 مليار دولار , بزيادة تعادل 8 %.

و عموما استقطبت تونس مبلغ 2.3 مليار دولار كاستثمارات اجنبية مباشرة سنة 2008 أ بمعدل زيادة 54 % مقارنة مع سنة 2007 حسب الوكالة التونسية لترقية الإستثمارات.

و فبما يخص عدد المشاريع, استقطبت تونس 100 مشروع استثماري سنة 2008 مقابل 64 مشروع سنة 2007 , إد احتل قظاع المحروقات الصدارة باستقطابه لـ21 مشروع مقابل 6 مشاريع سنة 2007, منها :

مشروع نقل الكهرباء لإيطاليا بالشراكة مابين الشركة الإيطالية **Terna – Rete Electrica Nationale** و **El Haouria** التونسية.

و) **الأردن:**

يصنف الأردن من طرف البنك العالمي من بين الدول دات الدخل المتوسط , مرتبط بالمساعدات الخارجية و محدود الموارد الطبيعية. بتأثر بالصدمات الخارجية و الإهتزازات الإقلبمية.

يسجل مستويات منزايدة من العجز المالي, ارنفع إلى 8 % من الناتج المحلي أجمالي سنة 2007, و هدا لاسباب عديدة منها دعم الدولة لأسعار المواد الغدائبة و الطاقوية و نقص حجم الإعانات الدولية.

وسجلت الفلاحة ضعفا قطاعيا في مساهمتها في الناتج المحلي أجمالي بنسبة 2 % من الناتج المحلي الإجمالي, فب حين بعتبر قطاعي الصناعة (تكنولوجيا الاعلام و الا تصال و السياحة)و الخدمات الأهم مساهمة في الاقتصاد الأردني بنسبة 30 % و ما يزيد عن 65 % من الناتج المحلي الاجمالي الأردني.

و تشكل دول الخليج أهم المستثمرين الأجانب فيه, إد تضاعفت خلال الفترة 2002-2009. ونركزت في القطاع العقاري التجاري و السكني إضافة إلى قطاع الخدمات المالية بانجاز مرافق سياحية هامة كمشايع :

-انجاز فنادق في منطقة البحر الميت,

-انجاز مركبات سياحية من نوع **MARINA** و فنادق في منطقة العقبة.

5 . 2 التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة:

شملت المؤسسات المستثمرة في الجزائر وباقي الدول محل الدراسة بما فيها الجزائر عدد معتبر من الدول من القارات الخمسة, تزايد بشكل محسوس خلال العشرية الحالية خاصة سنة 2007 أين تجاوز الخمسيدن دولة [1], لينخفض في نهاييتها بسبب آثار الأزمة الإقتصادية والمالية الدولية.وتتكون خريطة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أربعة مصادر جغرافية أساسية هي دول الخليج العربي, أوروبا, آسيا, أمريكا حسبى أفضليات معينة, إضافة إلى الدول محل الدراسة في إطار الإستثمارات البينية.

5.2.1خريطة التدفقات وأثرها على التنمية في الدول محل الدراسة:

تبين خريطة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2000–2010 عموما وسنة 2007 على وجه الخصوص سيطرة نسبية لكل من أوروبا والخليج حسب أفضليات مختلفة ترتبط بعوامل مختلفة لاسيما الجغرافية منها. فالتدفقات الهامة تتم مابين المجموعات الإقليمية المتقاربة جغرافيا كأوروبا والمغرب العربي، أوتركيا وأوروبا، أوالمشرق مع الخليج، إضافة إلى عوامل ثقافية وتاريخية أخرى التي يمكن أن تقوى هده العلاقات ويمكن تحديد التقارب مابين المجموعات الفرعية من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث ثنائية الدولة الأم والدولة المضيفة كما يلي:

- توجه استثمارات أوروبا نحوتركيا، المغرب, تونس, الجزائر ومصر.
- توجه استثمارات الخليج نحوالمشرق.
- توجه استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية نحوالجزائر, المغرب, تونس ومصر.
- توجه استثمارات آسيا والاقتصاديات الناشئة (روسيا، الهند وإفريقيا الجنوبية) نحومصر, تركيا والمغرب.

1 ANIMA Investment Network . op cit,.p:92-82

ويلاحظ ازدياد المشاريع الاستثمارية فيما بين الدول محل الدراسة، إذ تجاوز المبلغ 10 ملايير أوروخلال 5 سنوات (1.6 مليار أوروسنة 2005، و2.1 مليار أوروسنة 2006 وأكثر من 4 ملايير أوروسنة 2007)، من مجموع 152 مشروع منها 46 مشروع لسنة 2007 لوحدها وتعتبر التدفقات الأكبر من حيث الأهمية تلك المنجزة مابين مصر والجزائر(وأيضا تركيا)، والأردن في مصر.

أ) أفضليات الإستثمارات الخليجية في الدول محل الدراسة:

تصدرت كل من الإمارات العربية المتحدة, المملكة العربية السعودية' الكويت وقطر قائمة الدول الخليجية قائمة الدول من حيث الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة, إضافة إلى مصر التي ساهمت في الإندماج الداخلي للدول محل الدراسة, إذ استحوذت مؤسسات الإمارات العربية على أكبر حصة من بين دول الخليج من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المعنية بالدراسة, حيث بلغ حجم الإستثمارات 28.438 مليار أورومند 2003 أي أكثر من نصف مجموع دول الخليج, و145 مشروع تليها المملكة العربية السعودية بـ 11.26 مليار أوروموزعة على 92 مشروع ثم الكويت بـ حوالي 7.94 مليار أوروبمجموع 70 مشروع، تليها كل من البحرين وقطر بحوالي 20.2 مليار أورووو19 مشروع و11 مشروع على التوالي.

وشكلت مصر الوجهة الأولى المفضلة للمستثمر الإماراتي والكويتي و السعودي، والوجهة المفضلة الثانية للمستثمرين القطريين والبحرنيين من حيث المبالغ المستثمرة. وتستقطب تركيا اكبر عدد من المشاريع القادمة من المملكة العربية السعودية والمقدرة بما يقارب 5 مليارر أوروومعلن عنها سنة 2007 في قطاعات الاتصالات والبنوك والصناعات الفلاحية الغذائية، في حين يفضل المستثمرين البحرينيين الأردن والمغرب خاصة في قطاعات العقار والسياحة, وهذا لأسباب مختلفة أهمها تشابه طبيعة النظام السياسي في هذه الدول.

ويفضل المستثمرون الخليجيون المشاريع العقارية, السياحية ومشاريع البناء من نوع "shopping malls" على الطريقة الأمريكية بالدرجة الأولى, تليها قطاعات الطاقة، الكمياء الثقيلة , الإسمنت والحديد، متبوعة بقطاعات الخدمات المشكلة من الإتصالات والبنوك. ويرجع

هدا التنوع القطاعي إلى نموذج التنمية غير المتوازن لاقتصاديات الخليج الذي يتميز بحضور محتشم لصناعات المواد الإستهلاكية والصناعات الخفيفة.

وفي هدا السياق تمكنت المؤسسات الاستثمارية الرئيسة الخليجية من استقطاب إطارات الشركات متعددة الجنسيات ذات مستوى عالي فعلى سبيل المثال نصف اكبر وأحسن المسيرين للمؤسسة الإماراتية Dubaï port world من أصل أنغلوسكسوني. وهذا فضلا عن قيامها بتكوين مستخدميها على استيعاب أحدث تقنيات التسيير إضافة لإعتماد استراتجياتها على المردودية على المدى الطويل. ومكن التكامل ما بين التدفقات الأوروبية والخليجية في الفضاء المتوسطي من استفادة في هده الدول من هده الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكثيرا ما عوضت مؤسسات الخليجية تردد مؤسسات الأوروبية للاستثمار فيها.

حصة الجزائر من الإستثمارات الخليجية:

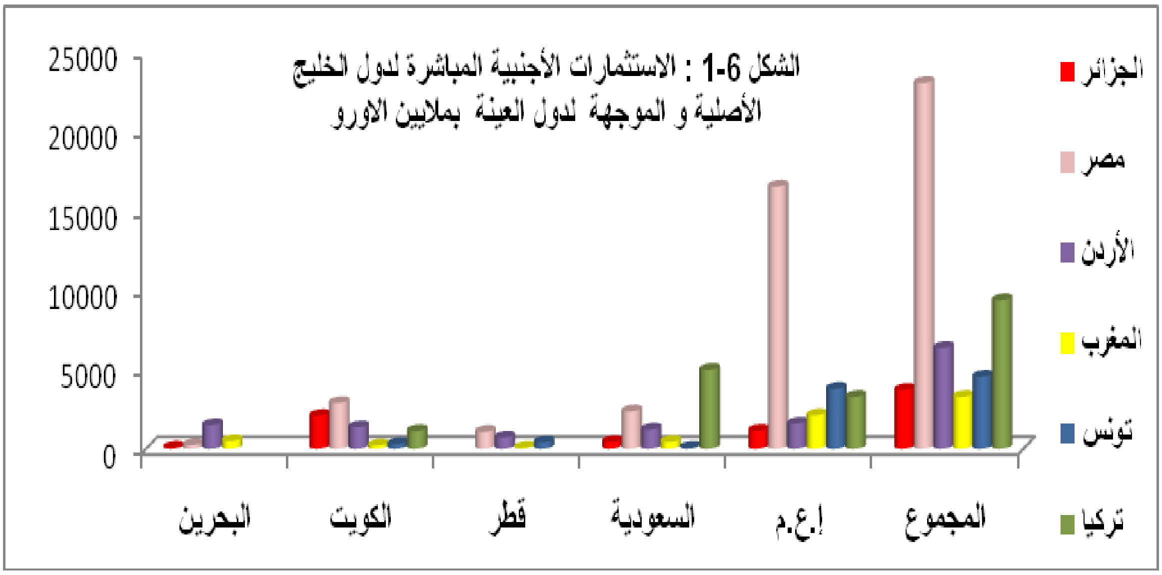
استقطبت الجزائر مشاريع استثمارية خليجية مباشرة هامة في قطاعات الإتصلات, العقار والسياحة, قدر مبلغها الإجمالي بـ3713 مليون أوروموزعة على 30 مشروع, محتلة المرتبة الخامسة من بين الدول محل الدراسة من حيث المبالغ والمرتبة الرابعة مناصفة مع تركيا. وتعتبر الإستثمارات الكويتية الأهم خليجيا بمبلغ 2083 مليون أورو, الإستثمارات السعودية الأهم بـ13 مشروع. ويبين الجدول (41) أهم الإستثمارات الأجنبية المباشروة في الدول محل الدراسة.

الجدول 41: الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج الأصلية والموجهة لدول العينة بملايين الاورو وعدد المشاريع. الفترة 2003-2007

الأصل	البحرين		الكويت		قطر		السعودية		الإمارات العربية المتحدة	
التوجه	العدد	التدفقات	العدد	التدفقات	العدد	التدفقات	العدد	التدفقات	العدد	التدفقات
الجزائر	1	73	6	2081			13	425	10	1132
مصر	4	229	23	2890	4	1067	35	2360	44	16548
الأردن	10	1497	18	1359	4	710	12	1211	35	1588
المغرب	4	484	9	201	1	54	14	425	34	2110
تونس			7	295	1	403	6	61	12	3783
تركيا			7	1116	1		12	4983	10	3277
المجموع	19	2283	70	7942	11	2234	92	11266	145	28438

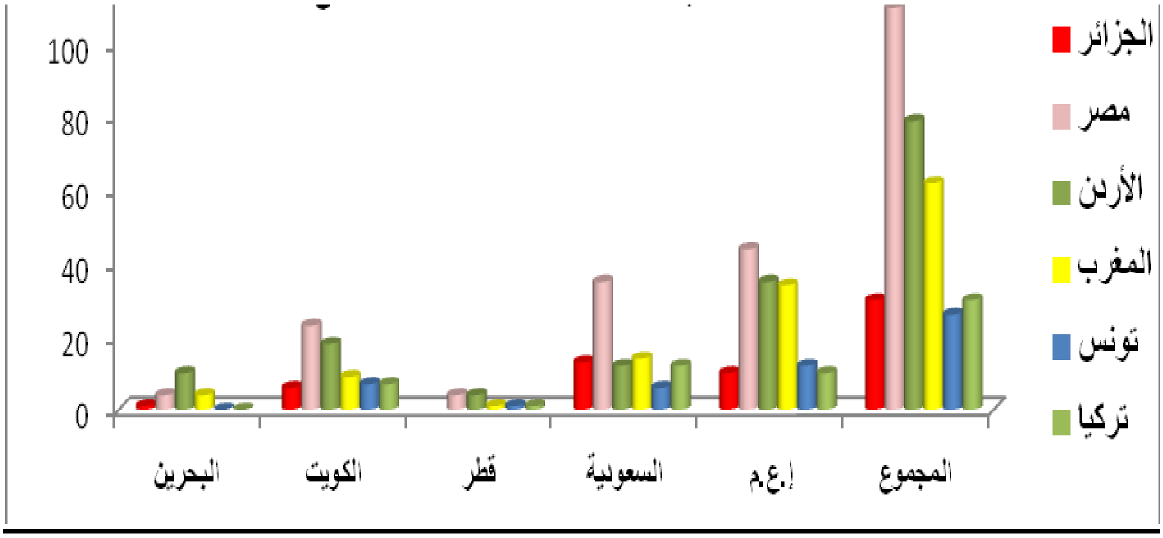
المصدر: Anima–Mipo، 2007

الشكل (7): الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج الأصلية والموجهة لدول محل الدراسة بملايين الأورو



المصدر: Anima–Mipo، 2007

الشكل(8) :الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج الأصلية والموجهة لدول محل الدراسة حسب عدد المشاريع .



تتميز مشاريع مؤسسات الخليج في الدول الستة موضوع الدراسة بأهمية الميزانيات التقديرية التي ترصدها, حيث تقدر الميزانية المتوسطة لإستثماراتها بأكثر من 268 مليون اورو، مقابل 70 مليون أوروبالنسبة للمشاريع الأوروبية.

ويقدر متوسط عدد مناصب الشغل بالنسبة للمشروع الخليجي الواحد بـ171 منصب شغل، مقابل 95 منصب للمشروع الأوروبي، مع العلم أن الخليج وأوروبا هما المستثمرين الرئيسيين المنشئين لمناصب الشغل في المنطقة مع العلم أن جزء من المناصب الناتجة عن المشاريع الخليجية لا تستمر بعد الانتهاء من انجاز الورشات، في حين أن المشاريع الأوروبية تنشأ مناصب أكثر استمرارية من حيث الدوام في قطاعي الخدمات والصناعة.

ب)أفضليات الإستثمارات الأوروبية المباشرة في دول العينة:

شملت الإستثمارات الأوروبية المباشرة في دول العينة دولا تربطها علاقات تاريخية, جغرافية واقتصادية, حسب كل دولة . وتوزعت أهم الإستثمارات على النحوالتالي:

-الإستثمارات الفرنسية في الدول محل الدراسة:

برزت فرنسا كأول دولة أوربية مستثمرة في الدول محل الدراسة, لاسيما الجزائروالمغرب من خلال مشاريع استثمارية متعددة القطاعات.

حصة الجزائر من الإستثمارات الأوروبية:

شكلت الإستثمارات الفرنسية المصدر الأوروبي الدولة الأوروبية الأساسي في الجزائر من خلال مشروعين في قطاعي البناء والطاقة أقامته كل من الشركة الفرنسية المصرية-Orascom -Lafarge للإسمنت وشركة Total والمركب البترولي لأرزيو(الجزائر)، بالشراكة مع Sonatrach. إضافة إلى الإستثمارات الإسبانية, حيث ساهمت شركات إسبانية في استثمارات في قطاع البناء والسياحة مناصفة مع تونس والجزائر والمغرب (14 مشروع بمبلغ 1.37 مليار أورو).

وبالمقابل غابت الإستثمارات الأوروبية البريطانية(استثمرت شركة BG مبلغ مليار دولار في مصر، و650 مليون دولار في الغاز الطبيعي التونسي) , (شراء البنك التركي Oyak Bank من طرف ING بمبلغ 2.673 مليار دولار و8 مشاريع لشركة Corio في قطاع التوزيع), اليونانية والأوروبية الشرقية (مشروعي الشركة التشيكية في تركيا والمغرب بـ402 مليون أورو) عن الجزائر, في حين استفادت منها الدول محل الدراسة بنسب متفاوتة.

جـ).أفضليات الإستثمارات الآسيويةفي الدول محل الدراسة:

تميزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الآسيوية بمعدل تطور بطيئ. وقدر مبلغها بـ 3.5 مليار أوروفي قطاع الطاقة خصوصا (1.4 مليار أوروسنة 2007 مقابل 500 مليون أوروسنة 2006) وقطاع النقل (استثمار الشركة الماليزية Malaysia Airports مبلغ 1.2 مليار أورولمدة 5 سنوات تتضمن تسيير المطار التركي Sabiha Gokcen وإنشاء ممر بالمطار)، والعقار (6 مشاريع استثمارية) ولم ترقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية إلى مستوى تطلعات دول العينة: 168 مليون أوروفي قطاع الصناعة، حيث استثمرت مؤسسة Teda 100 مليون دولار لتهيئة منطقة صناعية خاصة في مصر

وفي قطاع السيارات سجلت استثمارات الشركة الصينية Zx Auto في الأردن بالشراكة مع Ayass Motors لإنشاء مصنع لتركيب السيارات واستثمرت المؤسسات اليابانية في قطاع الطاقة لإنشاء صناعة موجهة أساسا للزبون الأوربي، حيث أنشأت شركة Sumitomo مصنعين لإنتاج بمبلغ كابلات السيارات في منطقة القنيطرة بالمغرب 25 مليون أوروو وتشغيل 400 عامل وفي تونس 2.9 مليون أورو في مشروع في منطقة الكاف يشغل 2500 عامل وركزت الهند استثماراتها في الصناعات التقليدية.

وكان للجزائر حصتها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الهندية من خلال مشروع شركة Arcelor Mittal في مركب الحديد للحجار.

حصة الجزائر من الإستثمارات الآسيوية:

استقطبت الجزائر استثمارات آسيوية من خلال مشروع الشركة الهندية Arcelor Mittal في مركب الحديد للحجار.

د) الإستثمارات البينية للدول محل الدراسة:

تعتبر الإستثمارات البينية للدول محل الدراسة مؤشرا لمستوى الإندماج الداخلي, التي تسارعت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.واحتلت مصر الصدازة من بين الدول محل الدراسة من حيث توجيه مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ذاخل بلدان العينة الباقية أين تميزت الجزائر باستقطابها لمشاريع هامة.

- **حصة الجزائر من الإستثمارات البينية:**

استفادت الجزائر من استثمارات من دولتين من الدول محل الدراسة, تتمثل في مصر بمشاريع في قطاع الحديد Sidérurgie بفعل مؤسسة العز Alezz التي أنشأت مصنع في الجزائر بمبلغ 1.25 مليار دولار أمريكي يشغل 1700 عامل, وإنتاج الاسمنت بتواجد مؤسستي Asec cement وOrascom في الأردن والجزائر. وتونس بمشروعين للألمنيوم عن طريق المؤسسة التونسية Bayahi.

ولم تقم الجزائر بأية استثمارات بينية في الدول محل الدراسة رغم مشروع لشركة Sonatrach في دول خارج العينة منها ليبيا وموريطانيا.

2.2.5أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية في الدول محل الدراسة:

أكدت معظم الدراسات ارتباط مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة بعوامل خارجية وذاخلية خاصة بالطرفين معا (المؤسسات المستثمرة والدول المضيفة) منها مدى توفر الشرووط الموضوعية لتجسيد هذه الأهداف لاسيما مناخ استثماري ملائم يضمن استيعاب هذه الإستثمارات وترجمتها إلى فرصا تنموية. ونظرا لغياب هذه المقومات يصعب تحديد هذه المساهمة وقياسها بالشكل الذي يمكن من إحاطتها بدراسة معمقة. وعليه ركزنا فيما يخص الجزائر على عنصرين هما الشغل والسوق ومحاولة إظهار مستوى هذه المساهمة. كما اقتصرت هذه الإستثمارات على أنواع محددة من تلك التي يفضلها المستثمرين الأجانب والتي تعرضنا إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة.

أ)أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة:

- المشاريع الجديدة" greenfield ":

يفضل المستثمرين عموما, والمستثمرون الأوروبيون والخليجيون خصوصا المشاريع المنشأة لأصول جديدة من نوع "Greenfield "(35% من عدد المشاريع الأوروبية في مدة 5 سنوات، و40 % للمشاريع الخليجية)، حتى وان كانت الإمكانات المخصصة مختلفة مابين المجموعتين: تمثل مشاريع الانشاء " réations" 20% فقط من المبالغ المستثمرة من طرف أوروبا لمدة 5 سنوات مقابل 53% بالنسبة للخليج.

يمثل النموالخارجي حسب حصة المساهمة أوالمشاركة (بما فيها الخصوصة) نسبة 27 % و23 % من المشاريع الأوروبية والخليجية على التوالي، ولكنها تمثل اكتر من 60 % من مجموع التدفقات الأوروبية مقابل 30% بالنسبة للخليج.

يتضح من خلال هده النسب أن المستمرين الخليجيين يميلون اكُثر إلى إنشاء مشاريع استثمارات جديدة بميزانيات ضخمة في حين يفضل المستثمرون الاوروبييون اقتناء المؤسسات أووحدات موجودة مسبقا بما فيها المؤسسات المتوسطة والصغيرة بغرض تطويرها لاحقا.

– مشاريع الإنتاج:

كان عدد مشاريع الإنتاج (إنشاء، توسيع أوتحويل النشاط إلى جهة أخرى) ضعيفة نسبيا بثلث المشاريع والمبالغ حيث سجلت مشاريع التوسيع نسبة هامة رغم أنها تشكل مصدر هاما للاستثمار في مناطق أخرى إضافة إلى المشاريع ذات البعد لمالي (حصة مشاركة، خوصصة)،استثمارات المحفظة ومشاريع الشراكة (Joint –venture).

– أثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية في الدول محل الدراسة:

تشترك أغلب الدراسات على أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول المضيفة في الكثير من النواحي, فهي تساهم في إنشاء مناصب الشغل, تكوين رأس المال ,على جانب أثرها على السوق وترقية صادرات هذه الدول. كما توفر لها تقنيات التسيير والعمل المؤهل والتحكم فيها , إضافة إلى نقل التكنولوجيا.

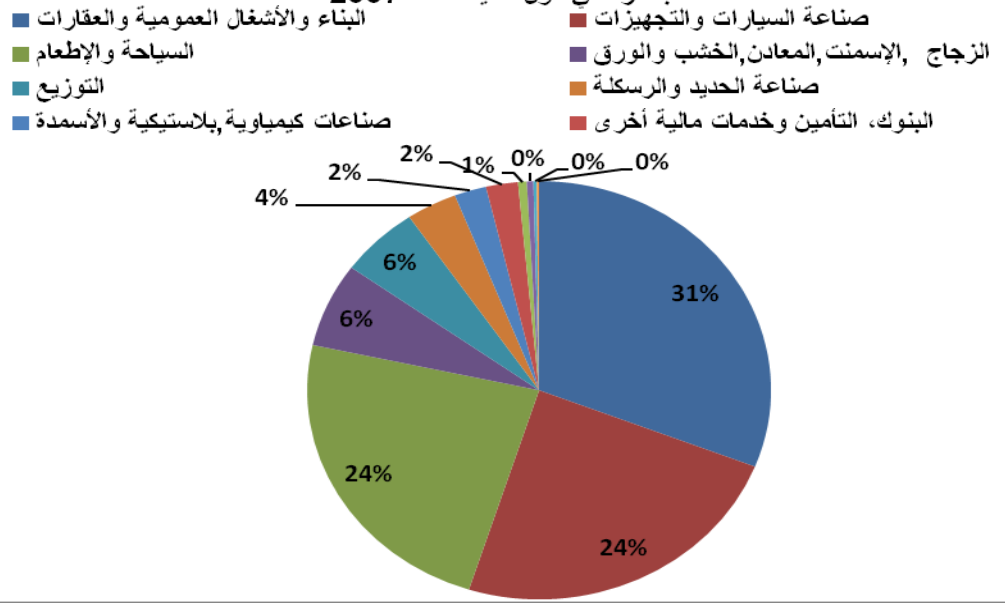
ويرتبط تحقيق هذه الأهداف التنموية بتوفر مجموعة من الشروط الموضوعية لاسيما المحيط الملائم ومدى قدرة الدول المضيفة على الإستيعاب الكمي والنوعي لهذه العناصر.

ونظرا لصعوبة قياس درجة مساهمة الإستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا في الجزائر والدول محل الدراسة وكذا مدى استفادة المؤسسات المحلية من التقنيات الحديثة في التسيير, فإننا نركز بالتعرض لأثر هذه الإستثمارات على الشغل والسوق.

° **أثر الإستثمارات الأجنبية على الشغل:**

لم يرقى عدد مناصب الشغل المنشأة من خلال المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة لكل القطاعات المعنية في الدول محل الدراسة عموما والجزائر على وجه الخصوص إلى المستوى المطلوب تنابا مح الحوافز التي تم توفيرها في سبيل ذلك. وإذا أخذنا بعين الإعتبار الإثنا عشر قطاعا الأكثر حضورا من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كل الدول محل الدراسة, نجد أن عدد مناصب الشغل المنشأة في العدد الإجمالي للمشاريع المقدرة بـ 413 مشروع خلال سنة 2007 لم تتجاوز 53571 منصب شغل. منها 21385 منصب شغل تخص القطاعات الخمسة الأولى الرائدة في بنية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر, وهوعدد متواضع تتقاسمه مع كل الدول محل الدراسة. وهي نسبا تعكس تواضع مساهمتها في هذا الجانب. ويبين الشكل (9) بنية مناصب الشغل القطاعية نهاية 2007 , وهي السنة التي تم فيها تسجيل أحسن النتائج للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وباقي الدول محل الدراسة.

الشكل (9): عدد مناصب الشغل المنشأة حسب البنية القطاعية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العينة سنة 2007



المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الإحصائيات المتضمنة في:

Pierre Henry , Samir Abdelkrim et Bénédict de Saint-Laureant. ANIMA Investment Network . Etude N°1 2008 , p-p 98-162

ويتضح من البنية القطاعية لمناصب الشغل المنشأة من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة انفراد قطاع البناء, الشغال العمومية والعقارات بالريادة القطاعية بإنشائه لـ 16منصب شغل حسب 68 مشروع استثماري متبع بقطاع الزجاج ,الإسمنت,المعادن,الخشب والورق, قطاع التوزيع وقطاع صناعات كيمياوية,بلاستيكية والأسمدة بإنشائها لـ 3486 منصب شغل, 2978 منصب شغل و1195 منصب شغل.

ولم تنشأ الإستثمارات في قطاع الطاقة مناصب هامة لاسيما في الجزائر الذي يعد قطاعا استراتيجيا.

أما الإستثمارات في القطاعات الأخرى وخصوصا الخدمات للإشخاص لم تحضى باستثمارات هامة رغم أهمية العامل البشري في التنمية مما يؤكد التناقض ما بين اعتبارمستوى التنمية البشرية (التربية والتعليم والتكوين والصحة) أحد الحوافز والشروط الهامة لإستثمارات المؤسسات الأجنبية في الدول المضيفة وعزوف هذه المؤسسات عن الإستثمار في قطاع الخدمات للأشخاص مفضلين في أغلب الأحيان الإستثمار في القطاعات التي تذر أرباحا كبية وبأقل التكاليف.

ولم تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مناصب شغل معتبرة, إذ تشير مختلف الإحصائيات إلى تواضع النتائج في هذا المجال. ففي الفترة 2002-2008 قدر عدد مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ب389 مشروع من أصل 51799 مشروع مسجل خلال نفس الفترة, أي ما يعادل 1 % من إجمالي المشاريع, خصت في أغلبها مشاريع تحلية مياه البحر, الصناعات الكيماوية, مواد البنلء والزراعة الغذائية إضافة إلى قطاع الطاقة. وكان للإستثمارات المحلية الفضل في إنشاء 830000 منصب شغل حسب تقديرات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. كما ساهمت الإستثمارات بالشراكة ب 291 مشروع[1].

كما احتلت قطاعات اللأشغال العمومية , البناء والعقارات, والسياحة وتركيب السيارات الصدارة من حيث متوسط عدد مناص الشغل القطاعية المنشأة في الدول محل الدراسة, رغم ضعفها.ويبين الشكل() متوسط عدد المناصب المنشأة حسب المشروع الواحد.

الشكل (): متوسط عدد المناصب المنشأة حسب المشروع الواحد.

° أثرالإستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم السوق:

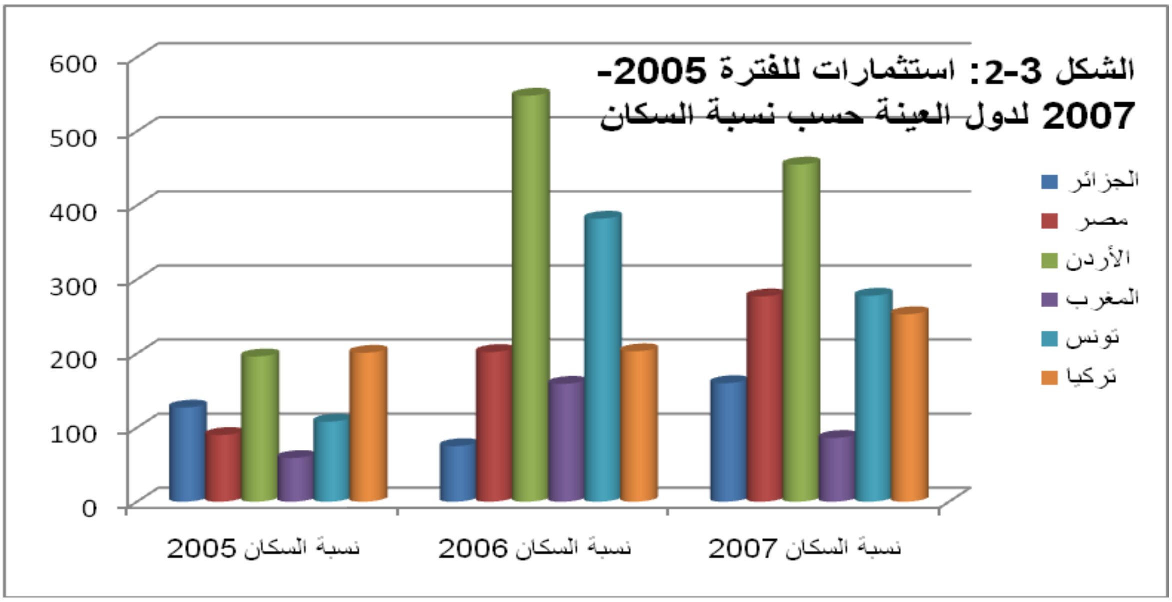
يمكن قياس آداء الإستثمارات الأجنبية وبالتالي انعكاساتها على التنمية من حلال أخذ حجم الدول والسكان بعين الإعتبار[2]. ومن خلال تحليل معطيات الهيآت الإقليمية والدولية لاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والشبكة الأورومتوسطية لترقية الإستثمارنميز مرحلتين رئيسيتين خلال الفترة 2005-2009, عرف فيها الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأفراد من جهة وحسب الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى أداءا مختلفا نسبيا.

- ✓ **أداء تدفقات الإستثمارات حسب الأفراد خلال الفترة 2005-2007:**

1 ANDI. Bulletin d’information.2008.
site: www.ANDI.dz. Date de consultation: 12/11/2009.
2 الإستثمارات والشراكة في المنطقة المتوسطية سنة 2009. ص, ANIMA-MIPO.29

عرف أداء الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأفراد سنة 2005 مستوى متوسطا نسبيا مسجلا قيمة 127 دولار للفرد متقدمة عن مصر, المغرب وتونس, في حين تصدرت تركيا الدول محل الدراسة متبوعة بالأردن. إلا أنه يبقى بعيدا عن مع المتوسط العالمي المقدر ب 235 دولار للفرد, مما يعكس ضعف الأداء في الجزائر, الذي سجل انخفاضا كبيرا سنة 2006 ب75 دولار احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب بعد كل الدول محل الدراسة على رأسها الأردن ب 548 دولار.

الشكل (10): استثمارات الفترة 2005-2007 للدول محل الدراسة حسب نسبة السكان



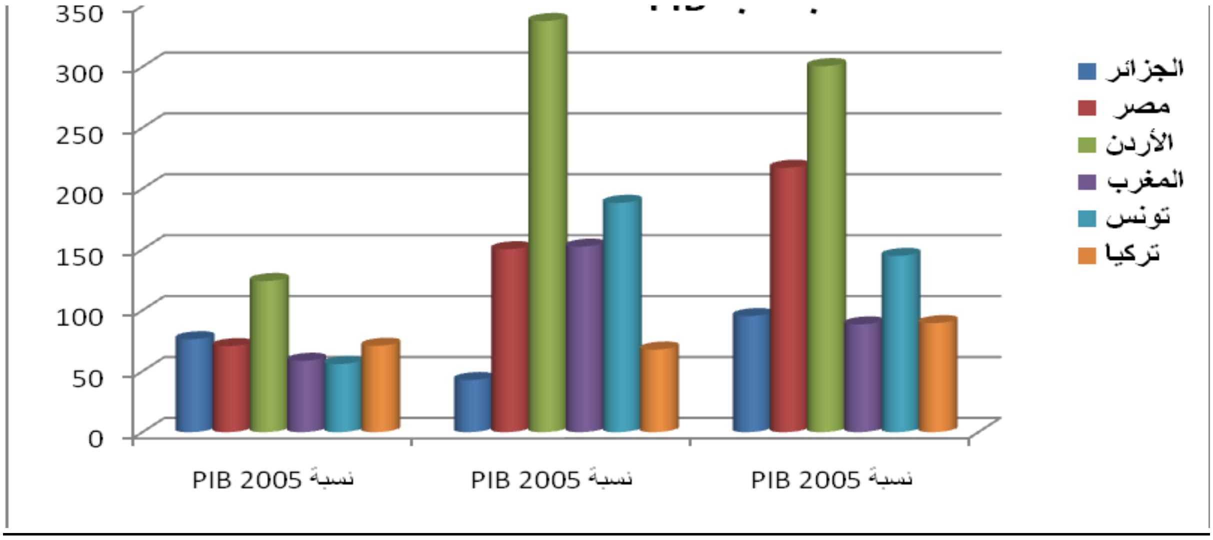
المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الإحصائيات المتضمنة في:

Pierre Henry, Samir Abdelkrim et Bénédict de Saint-Laureant. ANIMA Investment Network . Etude N°1 2008 .p:44.

✓ **أداء تدفقات الإستثمارات حسب الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2007:**

سجلت الجزائر نتيجة متوسطة لأداء الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ب 76,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 متقدمة عن مصر, تونس, المغرب وتركيا, في حين حافظت الأردن على الريادة. لكن انخفضت هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها سنة 2006 مسجلة 42,8 بالمائة وهي أضعف نسبة مسجلة مقارنة مقارنة بلدول محل الدراسة.

الشكل (11): استثمارات الفترة 2005-2007 للدول محل الدراسة حسب الناتج المحلي الإجمالي



الجدول 43: التدفقات الاستثمارات للفترة 2005-2007 لدول العينة حسب السكان والناتج المحلي الإجمالي.

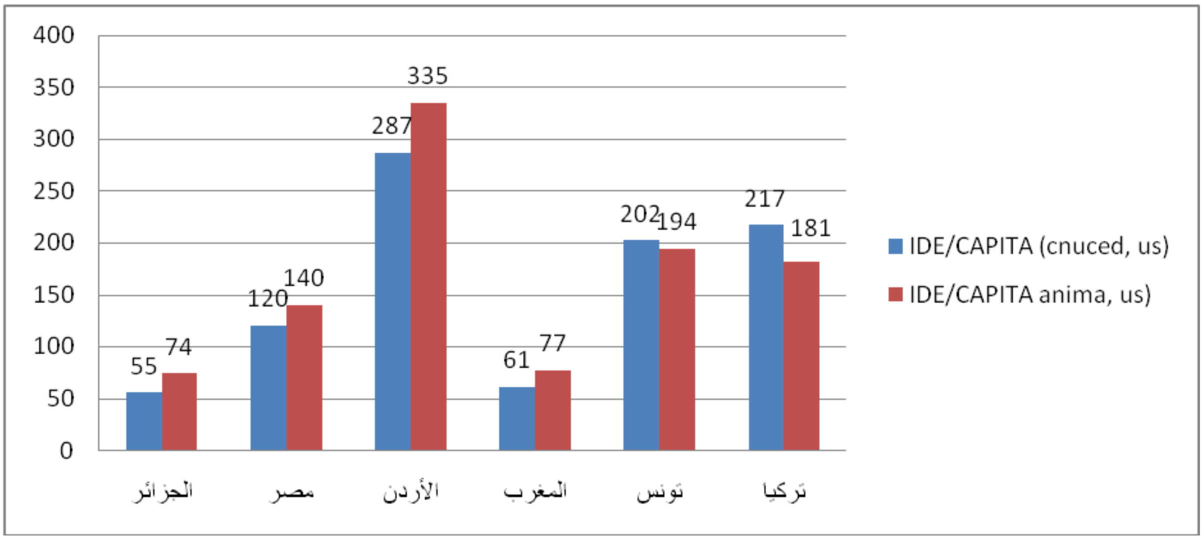
السنة / الدولة	2005			2006			2007		
	التدفقات 2005	نسبة للسكان 2005	نسبة PIB 2005	التدفقات 2006	نسبة للسكان 2006	نسبة PIB 2005	التدفقات 2007	نسبة للسكان 2007	نسبة PIB 2005
الجزائر	4133	127	76,3	2476	75	42,8	5317	160	95,3
مصر	6978	90	70,6	15914	202	150,2	22220	277	217,1
الأردن	1129	196	124,1	3235	548	337,6	2754	455	300,5
المغرب	1924	59	58,6	5292	159	152,3	2911	86	88,5
تونس	1089	108	56	3885	382	188,3	2856	278	144,7
تركيا	14032	201	70,9	14283	203	67,8	17997	253	89,5
المجموع	29285	781	456,5	45085	1569	939	54055	1509	935,6

المصدر: ANIMA Investment Network.2007

✓ **أداء تدفقات الإستثمارات حسب الأفراد خلال الفترة 2007–2009:**

وبينت التدفقات في الدول محل الدراسة للفترة 2007–2009 سواءا تلك الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة أوالشبكة الأورومتوسطية لوكالات ترقية الإستثمار تقارب مستويات التدفقات حسب الأفراد بـ 163 دولار و152 أوروعلى التوالي مع المتوسط العالمي المقدر بـ 235 دولار للفرد.

الشكل(12): أداء الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة حسب الأفراد للفترة 2007-2009



المصدر: ANIMA-MIPO الإستثمارات والشراكة في المنطقة المتوسطية سنة 2009, ص 29.

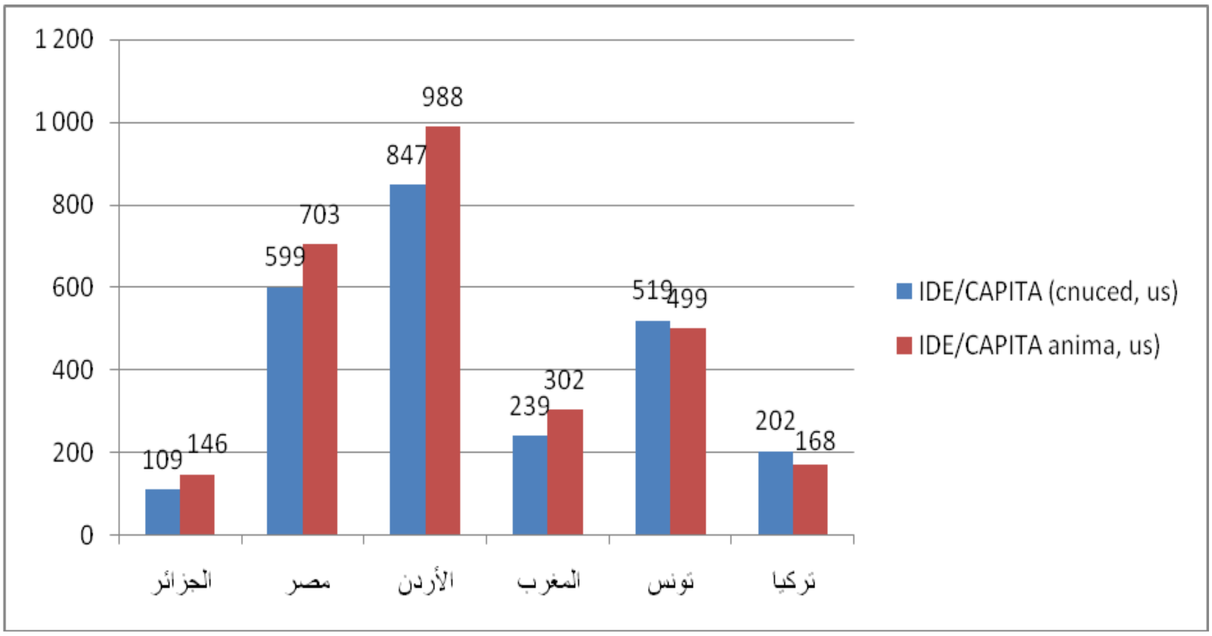
IDE/CAPITA: الإستثمارات الأجنبية المباشرة/الفرد

وحسب هذا المعيار كان أداء الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر ضعيفا إلى جانب كل من مصر والمغرب مقارنة مع تركيا,والأردن وتونس التي كان فيها أداء التدفقات متوسطا, إذ سجلت 55 دولار و74 دولار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة أوالشبكة الأورومتوسطية لوكالات ترقية الإستثمارعلى التوالي.

✓ **أداء تدفقات الإستثمارات حسب الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2009:**

بينت التحاليل بأن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الناتج المحلي الإجمالي تذيل الجزائر قائمة الدول محل الدراسة بتسجيلها لـ 109 دولار و146 أوروحسب كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة أوالشبكة الأورومتوسطية لوكالات ترقية الإستثمار على التوالي, في حين سجلت كل من الأردن, مصر,تونس, المغرب وتركيا مستويات متوسطة تراوحت ما بين 202 دولار و847 دولار. ويبين الشكل = أهم هذه التطورات خلال الفترة 2007-2009[1].

الشكل(13): أداء الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة حسب الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2007-2009



المصدر:ANIMA-MIPO, "الإستثمارات والشراكة في المنطقة المتوسطية سنة 2009". ص:29.

IDE/CAPITA: الإستثمارات الأجنبية المباشرة/الفرد

1. ANIMA-MIPO. الإستثمارات والشراكة في المنطقة المتوسطية سنة 2009.نفس المرجع , ص, 29-30.

خلاصة

شملت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة أغلب القطاعات الإقتصادية، إلا أنها تركزت بشكل أكثر في خمسة قطاعات رئيسية, شملت قطاع الأشغال العمومية , العقار,النقل والخدمات, قطاع الطاقة , قطاع البنوك , التأمينات , والخدمات المالية الأخرى, قطاع الزجاج , الاسمنت , المعادن , الخشب والورق, وقطاع متعاملي الاتصالات والانترنت.

وتشكلت المصادر الجغرافية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة من دولا من القارات الخمسة, كانت فيها للإستثمارات البينية حصة هامة, مع بروز نسبي للدول الأوروبية والخليجية لأسباب تاريخية وثقافية فضلا عن العوامل الإقتصادية, حسب أفضليات معينة.

ويفضل المستثمرون الخليجيون المشاريع العقارية, السياحية ومشاريع البناء من نوع " shopping malls" على الطريقة الأمريكية بالدرجة الأولى, تليها قطاعات الطاقة، الكمياء الثقيلة , الإسمنت والحديد، متبوعة بقطاعات الخدمات المشكلة من الإتصالات والبنوك. ويرجع هدا التنوع القطاعي إلى نموذج التنمية غير المتوازن لاقتصاديات الخليج الذي يتميز بحضور محتشم لصناعات المواد الإستهلاكية والصناعات الخفيفة.وكانت حصة الجزائر من الإستثمارات الخليجية متوسطة مقارنة مع الدول محل الدراسة, برزت فيها مساهمة الكويت باستثمارات في قطاعات استقطبت الجزائر مشاريع استثمارية خليجية مباشرة هامة في قطاعات الإتصلات, العقار والسياحة.

وبرزت فرنسا كأول دولة أوربية مستثمرة في الدول محل الدراسة, لاسيما الجزائروالمغرب من خلال مشاريع استثمارية متعددة القطاعات, خاصة الطاقة, البناء والإتصالات.

وساهمت المؤسسات الأسيوية بمشاريع مختلفة في قطاعات الطاقة, النقل والعقار. واستقطبت الجزائر استثمارات آسيوية من خلال مشروع المؤسسة الهندية Arcelor Mittal في مركب الحديد للحجار. كما استفادت الجزائر من استثمارات بينية في قطاعات البناء, الصناعات الكيمياوية والإتصالات من مصر وتونس, في حين غابت الإستثمارات الجزائرية عن كل الدول محل الدراسة.

ورغم الدور الهام التي لعبته الإستثمارات الأجنبية في دولا نامية في العالم, لم تكن لها مساهمة فعالـــــة في الجزائـــــر, لاســـــيما مـــــن جانـــــب مناصـــــب اشـــــغل المنشـــــأة.

الخاتمة العامة

شكل الإستثمار الأجنبي المباشر عنصرا هاما لدى مجموعة الأطراف الفاعلة في الإقتصاد الدولي, والتي تتشكل من المؤسسات المستثمرة والدول المضيفة, دولا نامية أومتقدمة على حد سواء باستراتيجيات وأهداف متباينة. كما أضحى محورا أساسيا للبحث والدراسة يليه المفكرون من شتى المناهل الإقتصادية والإجتماعية وكل المجالات الأخرى المرتبطة به وأصحاب القرارات الإستثمارية أهمية خاصة.

وإن تعددت الخصائص المشتركة في تحديد مفهومه لاسيما الطبيعة الدولية لحركة رؤوس الأموال ما بين الدول وتميزه عن استثمار المحفظة, اختلفت أنواعه, طرق إنجازه ومعطيات تحديد تعريف موحد له واستعملت مرادفات وصفه وتسمياته لدى المهتمين بالموضوع من مفكرين إقتصاديين وهيآت إقليمية ودولية. ويبرر هذا الإختلاف التعقيدات التي تشوبه كظاهرة إقتصادية, الأمر الذي أكدته النظريات التي تطرقت للإستثمار الأجنبي المباشر من زوايا مختلفة.

ورأى معظم الاقتصاديين الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر كلاسيكية، استفادة المستثمر الأجنبي من منافع أكثر أهمية مقارنة بالدول المضيفة , استحوذت عليها الشركات متعددة الجنسيات. وهذا من منطق الفرضيات الأساسية التي يعتمد عليها هؤلاء المفكرون في تحليلهم كافتراض المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج. بينما أكدت النظريات الحديثة على قيام الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مصالح متبادلة ما بين المؤسسات المستثمرة والدول المضيفة.

ويتأكد من خلال النظريات المتداولة عن عدم وجود نموذج موحد قابل للتعميم على أوضاع الدول النامية اقتصاديا, اجتماعيا وسياسيا بحكم أنها ارتبطت ببيئة بعينها, وعليه يجب أخذ الخصوصيات التنمية لكل دولة وما تتوفر عليه من إمكانيات واستراتيجيات وآفاق تنموية.

كما للإستثمارات الأجنبية المباشرة أثر في التنميةالإقتصادية عموما والتنمية البشرية في الدول المضيفة. فمن خلال التربية والتكوين تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تراكم رأس المال البشري. فتتم عملية نقل التكنولوجيا ما بين الشركات المتعددة الجنسيات وفروعهاعن طريق تكوين

المستحدمين المحليين لهذه الفروع وتشجيع حكومات الدول المضيفة على الإستثمار في التربية والتعليم العالي بطلباتها لليد العاملة ذات المؤهلات العالية. إضافة إلى آثارها المباشرة وغير المباشرة على التجارة الخارجية والشغل, إضافة إلى أثرهاعلى الإستثمار المحلي بصفة تكاملية أوإحلالية.

ويتضح من خلال استغراض أهم عناصر الوضع التنموي في الدول محل الدراسة من جهة والجزائر من جهة أخرى تميز الجزائر بمواصفات تنموية تتأرجح ما بين المستوى المتوسط وفوق المتوسط. كما احتلت مكانة متوسطة تجاوزت من خلالها بغض دول العينة التي لها تقاليد إقتصادية وتنموية بما فيها تركيا. فالجزائر سجلت مستويات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها جد مقبولة فيما يخص قيم مؤشر التنمية البشرية لاسيما نسبة الأمل في الحياة التي ارتفعت بأكثر من 13 سنة, وارتفاع نسبة عدد سنوات التمدرس بستة سنوات خلال الفترة 1980-2010.

وزاد اهتمام الجزائر على غرارالدول النامية ومنها الدول محل الدراسة على سبيل المثال لا الحصر بهذا النوع من الإستثمارات الدولية وفي محيط دولي ميزته وتيرة العولمة المتسارعة وما أفرزته من تداعيات سهلت بل وحفزت انتقال رؤوس الأموال من وإلى هذه الدول بتدليل العقبات الجغرافية , المالية والتجارية. ولم تكن حاجة هذه الدول لأدوات تمويلية للتنمية فيها خاصة في ظروف محلية ودولية عجزت فيها عن توفيرللإذخار المناسب لتمويل استثمارها وشح الإعانات الدولية التي أضحت مرتبطة بسلبيات عديدة باعتبارها "مسكنات اقتصادية واجتماعية" ظرفية تغذي منابع التبعية المتعددة الأشكال ما بين الدول النامية والدول المانحة الدافع الوحيد, وإنما بحثا عن مزايا أخرى, من بينها المساهمة والدعم الماليين بأقل التكاليف المالية, المساهمة في إعادة هيكلة قطاعاتها غير الفعالة, الإندماج في الإقتصاد العالمي والإستفادة من التقنيات والطرق الحديثة الميزة للإقتصاد العالمي.

كما بينت الدراسة توفر الجزائر على المقومات الأساسية لمناخ استثماري في تطور مستمر. مدعم ببنيات أساسية تنافسية, وموشراتها الإقتصادية إيجابية تؤهلها إلى احتلال مكانة متوسطة من بين الدول محل الدراسة التي تجاوزت أغلبها من حيث الأهمية. وتتميز بنيتها القطاعية بالتنوع, إذ يشكل قطاع الصناعة أساس البنية القطاعبة للاقتصاد الجزائري، إذ تجاوزت القيمة المضافة في الدخل

المحلي الإجمالي الستون بالمائة متصدرا قطاعي الخدمات والزراعة, حيث يشغل قطاع الخدمات أكبر نسبة من السكان النشيطين .وسجلت المؤشرات التجارية نتائج إيجابية,رغم ارتباطها إلى حد كبير نسبيا بقطاع النفط الذي يوفر لها أكثر من 95 بالمائة من الموارد المالية.

وتبين بأن الجزائر هي الدولة الوحيدة من بين الدول محل الدراسة التي تسجل أقل مستوى من الديون الخارجية مقارنة بالدول محل الدراسة بفعل الإستراتيجية المالية التي تبنتها من خلال التسديد المسبق لديونها , فضلا عن توفرها على احتياطي هام من العملة الصعبة يجعلها في وضع مريح من حيث وسائل تمويل التنمية مقارنة مع الدول محل الدراسة. كما ساهمت الإصلاحات عموما والإصلاحات السياسية, القانونية التنظيمية والمؤسساتية خصوصا في إرساء دعائم المناخ الملائم للإستثمار في الدول محل الدراسة, حيث انخفض مستوى الديون الخارجية للجزائر إلى أدنى مستوياته, ومكنت السياسة النقدية المنتهجة من التحكم في التضخم والحفاظ على استقراره في حدود معدلات مقبولة. كما سجلت الحسابات الجارية أرصدة إيجابية متواصلة, وتحسن أداء كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات بفضل محافظة قطاع المحروقات على مستويات إيجابية من الأداء.وسجل احتياطي الصرف تحسنا ملحوظا, إضافة إلى تحسن أداء المالية العمومية.

وساهمت هذه النتائج إلى عودة التوازنات الإقتصادية الكلية للجزائر وانعكست إيجابا في تحسن مؤشر التنمية البشرية بفضل المجهودات المبدولة في تحين مستويات الخدمات الصحية والتربوية فيها, والتي من دون توفر الموارد المالية الكافية لم تكن لتعرف هذا التطور الإيجابي.

مست الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة أغلب القطاعات الإقتصادية المشكلة للبنية القطاعية للإستثمار، إلا أنها تركزت بشكل أكثر في خمسة قطاعات رئيسية, شملت قطاعات بعينها, شملت قطاع الأشغال العمومية , العقار,النقل والخدمات, قطاع الطاقة , قطاع البنوك , التأمينات , والخدمات المالية الأخرى, قطاع الزجاج , الاسمنت , المعادن , الخشب والورق, وقطاع متعاملي الاتصالات والانترنت, تشكلت مصادر من دولا من القارات الخمسة, كانت فيها للإستثمارات البينية حصة هامة, مع بروز نسبي للدول الأوروبية والخليجية لأسباب تاريخية وثقافية

فضلا عن العوامل الإقتصادية, حسب أفضليات معينة, إذ يفضل المستثمرون الخليجيون المشاريع العقارية, السياحية ومشاريع البناء من نوع "shopping malls" على الطريقة الأمريكية بالدرجة الأولى, تليها قطاعات الطاقة، الكمياء الثقيلة , الإسمنت والحديد، متبوعة بقطاعات الخدمات المشكلة من الإتصالات والبنوك. ويرجع هدا التنوع القطاعي إلى نموذج التنمية غير المتوازن لاقتصاديات الخليج الذي يتميز بحضور محتشم لصناعات المواد الإستهلاكية والصناعات الخفيفة.وكانت حصة الجزائر من الإستثمارات الخليجية متوسطة مقارنة مع الدول محل الدراسة, برزت فيها مساهمة الكويت باستثمارات في قطاعات استقطبت الجزائر مشاريع استثمارية خليجية مباشرة هامة في قطاعات الإتصلات, العقار والسياحة. وبرزت فرنسا كأول دولة أوربية مستثمرة في الدول محل الدراسة, لاسيما الجزائروالمغرب من خلال مشاريع استثمارية متعددة القطاعات, خاصة الطاقة, البناء والإتصالات.

كما ساهمت المؤسسات الآسيوية بمشاريع مختلفة في قطاعات الطاقة, النقل والعقار. واستقطبت الجزائر استثمارات آسيوية من خلال مشروع المؤسسة الهندية **Arcelor Mittal** في مركب الحديد للحجار. كما استفادت الجزائر من استثمارات بينية في قطاعات البناء, الصناعات الكيمياوية والإتصالات من مصر وتونس, في حين غابت الإستثمارات الجزائرية عن كل الدول محل الدراسة.

ورغم الدور الهام التي لعبته الإستثمارات الأجنبية في دولا نامية في العالم, لم تكن لها مساهمة تنموية فعالة في الجزائر, لاسيما من جانب مناصب اشغل المنشأة.

نتائج وتوصيات البحث:

من خلال هذا البحث، وصلنا إلى جملة النتائج التالية:

- لا يمكن تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره التنموي دون تأسيس دراسات جدوى له من خلال دراسات تسعى إلى تحديد مدى صلاحية المشاريع الاستثمارية وفق أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاحه أوفشله؛

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام في تطوير الاقتصاديات النامية؛ فهوإحدى أدوات تمويل التنمية الاقتصادية الضرورية بحكم المنافع التي يحققها. ولكنه ليس االوسيلة الأكثر أهمية التي تعتمد عليها الدول المضيفة عموما والجزائر خصوصا في ذلك. وبالتالي ضرورة تطوير الإستثمار المحلي بتعبئة وتطوير الموارد المحلية مع الإستفادة من إيجابياته التي ليست بالضرورة دائمة.

- لم ترقى مساهمة الإستثمارات الأحنبية المباشرة في التنمية في الجزائر على المستوى المطلوب, فإلى جانب محدودية دورها في توفير العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا, كانت نسبة مساهمتها في إنشاء مناصب شغل ضعيفة.

- لا يوجد نموذج موحد لمناخ استثماري ناجح لكل الدول, التي رغم المجهوداتت المبذولة والإجراءات المتخذة لم تنجح في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة المناسبة, على غرار إنشائها لوكالات ترقية الاستثمارات تحت مسميات مختلفة، بصلاحيات محددة، تشمل تسويق صورة الدولة المضيفة، وتقديم الخدمات للمستثمرين, إلا أن هذه الوكالات كثيرا ما تحولت إلى نسخة للهيأت البيروقراطية الموجودة في الدولة، غير قادرة على معالجة النقائص والعقبات الموجودة أصلا في القوانين.

- توفير مناخ للاستثمارات محددا أساسيا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة, يلزم الجزائر بتحسين وصيانة بيئتها القانونية التي يشوبها نوع من الغموض من حيث التطبيق والتناقض من حيث الإصدار على غرار الإجراءات التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بخصوص إلزامية إشراك المستثمرين المحليين في المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة . في حين يجب بإضفاء الشفافية في التعامل وتطوير بنيتها الإقتصادية بما فيها البنيات التحتية, معالجة مشكلة العقار الإقتصادي الموجه للإستثمار والإستمرار في تحسين الوضع العام وتحسين صورة الدول المضيفة بتوفير وتوفير أحسن فرص الإستثمار للمتعاملين الأجانب.

- إن النتائج السلبية أوالإيجابية للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات النامية يتوقف على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذه الاستثمارات؛ بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستخلاص الدروس لمعالجة النقائص وأجل تصحيح الأخطاء وتقويم

الأداء العام للسياسة الإقتصادية للدول المضيفة في إطار إستراتيجية تنموية مقروؤة وواضحة المعالم السياسية, القانونية والإقتصادية.

- في ظل تحوّل الجزائر لاقتصاد السوق، يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الحلول التنموية؛

- وأن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يعني أن التنمية الاقتصادية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

- يعتبر الإنسان المحور الأساسي في حلقة التنمية, إذ لا يمكن أن تكون هناك تنمية إقتصادية بدون تنمية بشرية. فالقيام بمجهودات نوعية لترقية الموارد البشرية كي تلعب دورها في التنمية الإقتصادية يمر حتما بتوفير ظروف صحية, تربوية وتكوينية عن طريق الإستثمارات النوعية المحلية ومساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولنصل إلى أهم التوصيات:

– ضرورة إعادة الاعتبار لدراسات الجدوى الاستثمارية بتوجيه عقلاني ومدروس للإستثمارات الأجبية المباشرة إلى القطاعات التي تعرف فيها الجزائر عجزا بما فيها قطاع الخدمات للأشخاص (مشاريع التربية , التكوين والصحة), ودعم قطاع السياحة بمختلف الوسائل المتبعة سواء بخوصصة التسيير أوالشراكة أوالاقتناء المباشر. والعمل على تنويع المصادر الجغرافية للمستثمرين الأجانب, تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة البينية البينية لاسيما مع الدول ذات القرابة التاريخية واجغرافية والثقافية, التوفيق مابين هده الاستثمارات والمصالح المحلية والسكان بغرض الحفاظ عليها لأطول مدة ممكنة من جهة والمصالح الاقتصادية والمالية والاستثمارات والمصالح البيئية والبشرية من جهة أخرى..

– ضرورة الاهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مورد للبلد من العملات الصعبة وضمان تحويل المعرفة والتكنولوجيا باتجاه الجزائر, والعمل على تحسين مسلهمتها في معلجة مشكلة البطالة.

- التعريف بإمكانيات الجزائر الطبيعية والمادية والبشرية بالترويج لها خلال التظاهرات الإقليمية والدولية التي تنظم في الخارج.

- إحياء ودعم ثقه المستثمر الأجنبي في جاذبية الجزائر باتخاذ إجراءات ملموسة من الناحية القانونية بتفاذي التناقضات في إصدار القوانين لاسيما منها الخاصة بالإستثمار الأجنبي, دعم إجراءات التحكيم وحماية الملكية الفكرية ومضاعفة المجهودات الرامية للإستقرار السياسي والأمني لطمأنة المستثمرين الأجانب.

- إنشاء المجمعات الصناعية أوالشركات / CLUSTERS ذات الصبغة الجهوية.

- تحسين أداء المنظومة البنكية الجزائرية بما يتناسب مع متطلبات إقامة المشاريع الإستثمارية.

- معالجة مشكلة العقار الإقتصادي (الصناعي والفلاحي) في الجزائر لتسهيل إقامة المشاريع الإستثمارية الأجنبية في أفضل الظروف الزمنية والمادية. وتفعيل نشاط الوكالة الوطنية للوساطة والتسوية العقارية "ANIREF".

- تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة المنتجة والصناعة بصفة عامة وليس فقط المؤسسات الكبرى على غرار الشركات المتعددة الجنسيات رغم ايجابيات هده الأخيرة.

- تحديث وتطوير الأسواق الرئيسية.

- تتطلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسين الهياكل القاعدية (طرق، اتصالات، جسور...) وكل هذا خدمة للتنمية الاقتصادية؛

- إعطاء أولوية خاصة لرأس المال البشري بإحداث تنمية بشرية متوازنة تأخذ بعين الإعتبار الجوانب الصحية, التربوية والتكوينية للمساهمة الفعلية في الإستثمارات الأجنبية المباشرة. أمرا ضروريا توليه الدول النامية والمؤسسات المستثمرة أهمية خاصة, لأنه لاتنمية إقتصادية بدون تنمية بشرية.

نقائص البحث:

نعتقد أن الإقتراحات المقدمة يمكن أن تساهم في تحضير المناخ الملائم لترقية الإستثمار في الجزائر والإستفادة من فرص تواجد وتنوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وهذا بمعالجة النقائص المسجلة في الميدان بتصحيحها ودمجها في استراتيجية شاملة للتنمية.

بحكم عدم توفر المعلومات المتجانسة زمنيا وماديا اقتصرت على دراسة حالة ستة دول فقط هي المغرب, تونس, الأردن, مصر, تركيا والجزائر في الفترة الزمنية 2000-2008 والتي تميزت حسب ملاحظاتنا بوضعية دولية جديرة بالدراسة المعمقة.

كما أن هناك نقائص أخرى يمكن استنتاجها من خلال الإطلاع على محتوى هذه الرسالة.

آفاق البحث:

كتكملة لمحتوى هذا البحث, يمكن القيام بدراسات نوعية أخرى فيما يخص موضوع العقار الصناعي وأثره على الإستثمار الأجنبي في الجزائر. إضافة إلى إمكانية تخيص دراسة للبنية التحتية في الجزائر وأثرها على الإستثمار الأجنبي المباشر, إضافة إلى مواضيع ودراسات تتعلق بالإستثمار الأجنبي عموما.

المراجع العامة

أولا: الكتب

I. باللغة العربية

1- أميرة حسب الله محمد. " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر" . الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003

2-باسل البستاني . " تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي –اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا".نيويورك

3- جبل برتان . " الاستثمار الدولي " . ترجمة على مقلد وعلي زيعور . منشورات عوايدات . لبنان 1981 .

4- حامد عبد المجيد دارز " مبادئ الاقتصاد العام" . الدار الجامعية . الإسكندرية, مصر.

5- حسين عمر، "الاستثمار والعولمة", ط. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

6-خالد وهيب الراوي، "إدارة المخاطر المالية"، ط. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999

7-.سعد فتح الله. "التنمية المستقلة:المتطلبات والاستراتجيات والنتائج". الطبعة الاولى .مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت, لبنان.1995

8-سعد طه علام، «دراسات في الاقتصاد والتنمية»، ط. دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003.

9- طاهر موسى عطية. " إدارة الأعمال الدولية". دار النهضة العربية الطبعة الثانية. القاهرة.

10- عبد السلام أبوقحف . " نظريات التدويل وجدوي الإستثمارات الأجنبية". جامعة الأسكندرية. 1989

11- عبد السلام أبوقحف،" اقتصاديات الإدارة والاستثمار "،منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 1993

12- عبد السلام أبوقحف. " اقتصاديات الأعمال واالإستثمار الدولي" مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. بيروت, لبنان. 2001

13-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، «اتجاهات حديثة في التنمية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

14-عبد المطلب عبد الحميد، «دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

15- علي نصار. " التنمية البشرية نحومحاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس". نيويورك

16-.عمر صخري."التحليل الاقتصادي الكلي". ديوان المطبوعات الجامعية

17- كامل بكري. "التنمية الاقتصادية".، دار النهضة العربية. بيروت, لبنان. .1996

18- كيت هارلي، كلم تيسدل . " السياسة الاقتصادية الجزئية". ترجمة عبد المنعم السيد علي .بغداد

19- مدحت القريش, "مدحت القريش, "قتصاديات العمل",ط. دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, 2007

20- محمد عابد الجابري ومحمد محمود الإمام. " التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية". اللجنة الاقتصادية

21-ممدوح محمود منصور، "العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد"، ط. دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003

22- محسن أحمد الخضيري، "العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة اللادولة"، ط.مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000

23- ناجي حسن خليفة. " النموالاقتصادي:النظرية والمفهوم". دار القاهرة, مصر. 2001

24-نعيم نصير، «إدارة وتقييم المشروعات»، ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

II. باللغة الفرنسية

25- Amarytya sen. Développement as Freedom. Alfred ,A Kopf. New York, 1999.

26-Bernard Hirgonnier: investissement directs coopération internationale et firmes internationales économica 1984

-B.Bonnin, « l'entreprise Multinationale et l'Etat , Edition Vivantes, France, 1984

27- C Fred Bergsten, Thomas Horst et théodore H Moran. Les muultinationales aujourd'hui: Tendances actuelles . Economica 1983

28- D.Roberston. " Summary of Dissuasion in J.H Dunning, The Multinational Entreprise ." New York,1997.

29-D.W Pearce. The Mit Dictionary of modern Economics, The Mit Press, 3rd edition, Combridge, Great Britain,1986.

30-Edith GINGLINGER, «Les décisions d'investissement», ed. Nathan, Paris, 1998.

31- Karim Khaddoudj.L'impact des investissements directs étrangers (IDE) sur la croissance de l'économie marocaine." VII ème Journées Internationales d'études Jean Monnet .Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales. Université Mohammed V Souissi, Du ' au 5 Juin 2008, Rabat

32- MARION Gilles & Autres, "Anti-manuel de marketing", ed. Organisation (3° ed.), Paris, 2003.

33- P.Jacquemont, « La Firme multinationale: Une introduction économique « Economica, France, 1990, P97.

34-Peter Schaufelberger. La protection juridique des investissements internationaux dans les pays en voie de développement. Etude suisses de droit international .ed. Zürich sculthess poligraphischer verlag.

35- Rainelli Michel. les stratégies des entreprises face à la mondialisation: paris éditions EMS 1999

36 -Raymond Bertrand"Économie financière international". Édition PUF Paris 1971

37- RIZZO Bruno, «Introduction à la macroéconomie financière», ed. Armand Colin, Paris, 1998

38- Roger Ginir et Maxime A. Grener. L'investissement direct et la firme multinationale.Economica 1984

ثانيا: الأطروحات والرسائل:

I. باللغة العربية

1-أحمد أمين سعد الله، «راسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة مشروع تاغاست في قطاع الحليب ومشتقاته»، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

2-براهيمي وهيبة، «إشكالية ترقية المنتوج السياحي في الجزائر»، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

3-بن عبد العزيز فطيمة، «فعالية الاستثمار الأجنبي وآثاره على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر»، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

4-كواش خالد، «أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية: حالة الجزائر»، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

5-نوري منير، «التسويق الاستراتيجي وأهميته في مسايرة العولمة الاقتصادية (إسقاط على الوطن العربي للفترة 1990-2000)»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

6-ريان درويش، «الاستثمارات السياحية في الأردن»، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

7-عادل العنزي، «دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية»، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

8-عشي صليحة، «الآثار التنموية للسياحة: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب»، فرع اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2005.

9- عمارة زودة، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر.2008.

10-كمال مرداوي ."الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة: حالة الجزائر. رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري, قسنطينة. الجزائر. 2004.

11- محمد قويدري. "تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر. 2005

II. باللغة الفرنسية

12 -MAROUMA Kadey Maitourama. « PERTINENCES SCIENTIFIQUES DES DISCOURS ET PRATIQUES DE DEVELOPPEMENT DE LA BANQUE MONDIALES DES LES PED DES ANNEES 80 A NOS JOURS. PhD En Sciences Humaines Appliquées. Université de MONTREAL, CANADA. 2010.

13 - Noomen LAHIMER. « LA CONTRIBUTION DES INVESTISSEMENTS DIRECTS ETRANGERS A LA REDUCTION DE LA PAUVRETE EN AFRIQUE SUBSAHARIENNE ». Thèse de Doctorat , soutenue le 05 Mars 2009. Université PARIS-DAUPHINE. France.

ثالثا: المقالات والملتقيات:

I. باللغة العربية

1-أونيس عبد المجيد، «مناخ الاستثمار»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل 2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

2- خالـد حسـين, دور« الإسـتثمار العـربي البيـني والإسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة في زيـادة فـرص العمل«, المنتدى العربى للتنمية والتشغيل, الدوحة، 15– 16 نوفمبر, 2008

3– زعبـاط عبـد الحميـد, منـاخ الإسـتثمار في الجزائـر, الملتقـى العلمـي الـدولي الثـاني بكليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة سكيكدة,

4–صالح فلاحي، محاضرة: «النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة.

5– عبـد الـرحمن صـبري. "الاتجاهـات الدوليـة المعاصـرة في مجـال الاسـتثمار". الملتقـى الـدولي حـول "تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي . عمان، الأردن. سبتمبر 1997

6–عبد الكريم البشير وأحمد ضيف," الإستثمار في المؤسسات المصغرة وانعكاسها على التشغيل", الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والتوسطة في الدول العربية, جامعة شلف, 17 و18 أفريل 2006

7– محمد قويدري, "واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية", الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية, جامعة ورقلة, 09–10 مارس 2004

8– ناجي التوني، دور وأفاق القطاع السياحي في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ماي جبيل، 2001.

II. باللغة الفرنسية

9- ALAYA M., «Investissement direct étranger et croissance économique: une estimation à partir d’un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée», centre d’economie de développement (CED), Université Montesquieu – Bordeau IV, France, 2005

10- M.BLOMSTROM & A.KOKKO .The impact of Foreign Investmenton Host Countries:A A Review of empirical evidence. Working Paper N° 1775 , N.B.E.R. USA. December 1996

11- Robert E BALDWIN, « LES EFFETS DES ÉCHANGES ET DE L'INVESTISSEMENT DIRECT INTERNATIONAL SUR L'EMPLOI ET LES SALAIRES RELATIFS », Revue économique de l'OCDE, no 23, 1994

رابعا: المجلات والدوريات والجرائد:

I. باللغة العربية

1-عبد الهادي الرفاعي، دراسة إحصائية لواقع السياحة في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد 1، 2005.

2-مصطفى بابكر، «السياسات البيئية»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 25، جانفي 2004.

3- نديم إيهاب عز الدين . "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم" . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني . كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة . 1996

II. باللغة الفرنسية

4- American Heritage Dictionary.4th Edition.Houghton Mifflin Company.Boston,MA.2000

5- Bilal SIDDIKI, L'aide au développement, Revue :Finances & Développement ,Septembre, 2005

6- Haddad, M , and Harisson, A ;, Are there Positive Spillovers from foreign investment ? Evidence from Panel Data for Morocco, 1993. ." Journal of Development Economics

7-Sandrine LAVASSEUR, Investissements Directs Etrangers et Stratégies des Entreprises multinationales. Revue de l'OFCE, Mars 2002 (hors série)

خامسا:تقارير الهيآت المحلية والإقليمية والدولية

I. باللغة العربية

1- البنك العالمي. الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية تطور وأفاق إقتصادية2005

2- البنك المركزي التونسي التقرير السنوي 2009

3- الديوان الوطني للإحصاء.الجزائر.2009

4- الديوان الوطني للإحصاء. أكتوبر .2010

5-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.

6- المنظمة العالمية للتجارة. تقرير حول التجارة العالمية لسنة2007

7- المعهد العربي للتخطيط. "التعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي". القمة الثانية عشر . نوفمبر 1988

8- المنظمة العالمية للتجارة. تقرير حول التجارة العالمية لسنة2008

9- لجنة البيئة والتنمية لهيئة الأمم المتحدة“ ; Our common future . Report, Brundtland“.سنة1987.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"; تقرير التنمية البشرية; 1990

11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"; تقرير التنمية البشرية. 1991

12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"; تقرير التنمية البشرية . 1992

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"; تقرير التنمية البشرية . 1993

14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"; تقرير التنمية البشرية . 1994

15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"; تقرير التنمية البشرية . 1995

II. باللغة الفرنسية

16- Agence Française de Développement Rapport sur la Turquie intitulé: La Turquie Fragilisée Par la crise Mondiale

17-ANIMA Investment Network . , LES Investissemnts Directs Etrangers vers MEDA en 2007: La bascule, Etude N°1 2008 .p:82-92

18-ANIMA Investment Network, Rrapport sur l'investissement direct étranger dans pays MEDA, 2009

19-ANIMA Investment Network, Rrapport sur l'investissement direct étranger dans pays MEDA, 2010

20 - BAD/OCDE. Perspectives économiques en Afrique, 2008

21-18-Banque Africaine de Déveleppement, Doccument de strategie pays, Tunisie,2007-2011,

22- Buyusa Gov-Us Commercial Service A country Commercial Guide For Us Companies 2001-2010

23- CIA WORLD FACTBOOK, « STATISTIQUES ECONOMIQUES DE L'EGYPTE .2009

24- CNUCED, Investissement Direct Etranger ,UNCTAD/ITE/10, Vol 1 , New York , 1999

25- COFACE. 2008

26- Direction de politique économique générale du marantitulé: Diagnostique de l'attractivité du Maroc pour les investissements directs étrangers document de travail N°82 P18 Novembre 2002

27-FMI , Les marchés émergents comme exportateurs de capital net, Le rapport sur la stabilité financière internationale

28- Fond Monétaire International (FMI) , « Manuel de la Balance des Paiements (MBP4) du FMI »,4eme édition, DC: FMI, Washington, 1997

29- Forum économique de Davos. Rapport 2008-2009

30- OCDE, ," Linvestissement direct étranger au service du développement:optimiser les avantages minimiser les couts", Paris. 2002.

31- OCDE.Perspectives de l'emploi des pays de l'OCDE, PARIS 2008,

32- OCDE. Synthèses. Juillet 2008,

33- OCDE. Annuaire des statistiques d'investissement direct international: Paris 1991.

34- PNUD . Rapport sur le développement humain dans le monde , 2010

35-Rapport de la Banque Mondiale. « CLASSEMENT DES PAYS PAR PIB », 2007

سادسا:النصوص التشريعية والتنظيمية1

1- القانون رقم 90-10, المؤرخ في 04/14/, المتضمن القرض والنقد .

2-القانون رقم 03-01, المؤرخ في 2001/08/20, المتعلق بتطوير الإستثمار.

3-القانون رقم 94-36، المؤرخ في 24 فيفري 1994، المتضمن قانون المؤلف، المعدل بالقانون رقم 2009-33، بتاريخ 23 جوان 2003

4-القانون رقم 39، المؤرخ في 11 أبريل 1990، المتضمن الخوصصة.

5-المرسوم التنفيذي رقم 93-12, المؤرخ في 1993/10/5,المتعلق بتشجيع وترقية الإستثمار

6- المنشور رقم 1589،المؤرخ في 15 سبتمبر 1992، المتضمن نظام الصرف لفائدة المستثمرين الأجانب

7. المنشور رقم 1650، المؤرخ في 27 أكتوبر 1997، المتضمن تحويلات مداخيل الأجانب المقيمين

8- المرسوم رقم 1-95-213، المؤرخ في 08 نوفمبر 1995، المتضمن ميثاق الاستثمار

سابعا: شبكة الأنترنات

1-عبد الحق عباس، «السياحة والجزائر..فرص غير مستغلة تختزل نصيب الوطن من السياحة العالمية إلى 1%»، http://www.annaba.org./nbanews/60/253.htm.

2- ويكيبيديا- الموسوعة الحرة، «الاستثمار الأجنبي المباشر»،

2-.http://www.ar.wikipedia.org/wiki

3- مقال، «التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات»،

http://www.tanmia.ma.

4- Abdelmadjid Bouzidi, Investissements Directs Etrangers : Une féroce Concurrence,

5- www.unctadstat.uncad.org/Tablewer.

6- www.ANDI.dz

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

قائمة المصطلحات

فهرس المصطلحات

Acronyme	
AMDI	Agence Marocaine de Développement des Investissements
ANDI	Agence Nationale du Développement des Investissements
ANIMA	Réseau Euro-Méditerranéen d'Agences de Promotion del'Investissement
API	Agence de Promotion de l'Investissement
APSSI	Agence de Promotion, Suivi et Soutien des Investissements
CIRDI	Centre International pour le Règlement des Différents des Investissements
CNUCED	Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement
DGIE	Direction Générale des Investissements Etrangers
FMI	Fonds Monétaire International
GAFI	General Authority of Foreign Investment
IDE	Investissement Direct Etranger
IDH	Indice de Développement Humain
IDE	Investissement Direct Etranger
MIPO	Mediterranean Investment Project Observatory
OCDE	Organisation pour le Commerce et le Developpement Economique
OMC	Organisation Mondiale du Commerce
ONS	Office National des Statistiques (Algérie)
PIB	Produit Intérieur Brut
PNUD	Programme des Nation Unies pour le Développement
WIR	World Investment Report (rapport CNUCED sur l'investissement dans le monde)